# رسائل الحكيم

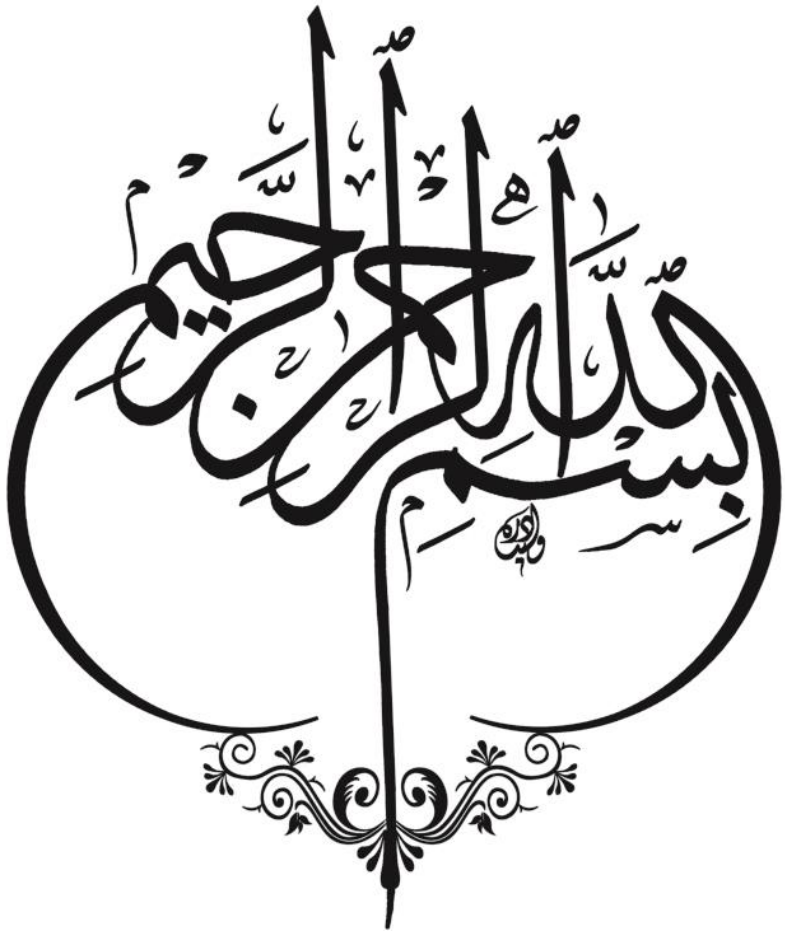
بسم الله الرحمن الرحيم

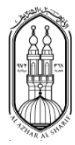

الأزهر الشريف
هيئة كبار العلماء

# رسائل الحكيم

«خَمسُ رسائلَ مِن الحَكيمِ التِّرمِذيِّ»


المؤلف

**أ.د/عبد الفتاح بركة**

عضو هيئة كبار العلماء

ألأزهر الشريف
هيئة كبار العلماء

تليفون: ٠٢٢٥٩٣٩٠٤٦

فاكس: ٠٢٢٥٩٣٩٠٤٦

**البريد الإلكتروني:**

SeniorsCouncil@alazhar.eg

**الموقع الإلكتروني:**

www.azhar.eg/scholars

**العنوان:**

ش الأزهر – أمام مسجد

سيدنا الإمام الحسين – القاهرة

*****

فهرست الهيئة المصرية العامة لدار الكتب

والوثائق القومية:

رسائل الحكيم

أ.د/ عبد الفتاح بركة

ص: ١٧,٥ × ٢٥ سم

عدد الصفحات: ١٢٨

الطبعة الأولى

لهيئة كبار العلماء

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١ م

**مُتعهد الطبع:**

مجمع مطابع الأزهر الشريف

تليفون: ٢٦٨٤٠٥٥٧

فاكس: ٢٦٨٤٠٥٥٧

****

**مراجعة وتدقيق:**

أ/ عمرو بكري

**الإعداد الطباعي:**

أمين أحمد زكريا

إيهاب مجدي عامر

**تصميم الغلاف:**

محمد سيد عبد الفتاح

**رقم الإيداع: ٢٠٢١/١٧٠٢**

# افتتاحية

الحمد لله رب العالمين، الهادي إلى سواء السَّبيل، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيِّدنا محمَّد صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى التَّابعين وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين... وبعد

فإنَّ من فضل الله تعالى على هذه الأمَّة أن جعلها أمَّة وسطًا، تمدُّ يد الإعمار القلبيِّ والعقليِّ، والحضاريِّ والإنسانيِّ للدُّنيا كلِّها، عن عقيدةٍ راسخةٍ أنَّها خير أمَّة أُخرِجت للنَّاس تأمر بالمعروف في كلِّ مجالات الحياة، وتنهى عن المنكر في كلِّ مجالاتها كذلك.

وقد قيَّض الله لهذه الأمَّة من يحمل منهجها، ويسعى به في النَّاس، فكان الأزهر الشَّريف حامل لواء الخير، ومترجم الوسطيَّة، ومشعل الهداية الباقي على مرَّ القرون والأزمان، ولسان الشَّريعة النَّاطق بالحقِّ والبرهان.

وإسهامات الأزهر الشَّريف المعمور لا تنكر في مجال التَّواصل مع الآخر، وإعلاء قيم المواطنة والإنسانيَّة؛ ليظلَّ هذا العطاء شاهدًا لهذا الصَّرح الشَّامخ بما ترسَّخ لديه عبر القرون من تعمُّق في فهم الإسلام عقيدة وشريعة، واعتماد صحيح الدِّين منهجًا يتربَّى عليه أبناؤه ومريدوه، ويترجم ذلك علماؤه ومنتسبوه.

ويتوالى عطاء الأزهر الشَّريف من خلال هيئة كبار العلماء والَّتي تضطلع بعبْء الرِّيادة العلميَّة وحسم النِّزاع في شتَّى قضايا الأمَّة من خلال رصد الواقع وتوجيهه ومعالجته بما يتَّفق وصحيح الدِّين.

وانطلاقًا من تلك المهمَّة المحمودة عملت الهيئة على إخراج بعض المؤلَّفات العلميَّة للسَّادة علماء الأزهر الأجلَّاء، والَّتي تتناول أهمَّ القضايا العلميَّة وتعالجها معالجة متعمِّقة، تعبِّر عن منهج الأزهر الوسطيَّ.

على أنَّ هذه الإصدارات إنَّما تمثِّل ثمار عملٍ علميٍّ ناضجٍ، وجهدٍ فكريٍّ دقيقٍ، يهيِّئ للقارئ الكريم فرصة طيِّبة لمزيد من المعرفة الصَّحيحة، كما تيسِّر له السُّبل لفهمٍ أعمق، وثقافةٍ أرحب على طريق الوعي الفقهيِّ والشَّرعيِّ المستنير.

نسأل الله العليَّ العظيم أن يوفِّق علماءنا للعمل لما فيه خير ديننا ونصرة إسلامنا، وأن يحفظ الأزهر وشيخه وعلماءه، وأن يجزيَهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

**الأمانة العامَّة**

**لهيئة كبار العلماء**

# خَمسُ رسائلَ مِن الحَكيمِ التِّرمِذيِّ[١]

الدكتور/ عبد الفتاح بركة

الحمدُ للهِ وَلِيِّ الحَمدِ وأهلِهِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِنا رسولِ اللهِ وعلى آلِهِ وصَحبِهِ.

**وبعدُ:**

فهذه خَمْسُ رَسَائلَ مُنتشِرةٍ في كُتُبِ الحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ ورَسائِلِه، ولا شكَّ أنَّها ليست هي الرَّسائِلَ الوَحِيدةَ المَوجُودةَ في هذه الكُتُبِ وهذه الرَّسائِلِ؛ ولكنَّها هي

(١) قال السَّمْعاني في «الأنساب» (٣/٤١): «الناس مختلفون في كيفية هذه النسبة؛ بعضهم يقولون بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وبعضهم يقولون بضمِّها، وبعضهم يقولون بكسرها، والمُتداوَل على لسان أهل تلك البلدة -وكنت أقمت بها اثني عشر يومًا- بفتح التاء وكسر الميم، والَّذي كنَّا نعرفه قديمًا فيه كسر التَّاء والميم جميعًا، والَّذي يقوله المُتوقون وأهل المعرفة بضم التَّاء والميم، وكلٌّ واحد يقول معنًى لما يدعيه». قال الزبيدي في «تاج العروس» (٩/٣٧٩): «ولا يَخفَى أنَّه لو قال: مثلث الأوَّل والثالث لكان أخصر، وفيها لغة رابعة، فتح الأول وكسر الثالث، وخامسة فتح الأول وضم الثالث». وراجع: «معجم البلدان» (٢/٢٦)، «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/٢١٣)، «لب اللباب في تحرير الأنساب» (صـ ٥٢).

الرَّسائِلُ الَّتي وُضِعَتْ بعُنْوانٍ صَرِيحٍ يدُلُّ على أنَّها كانت مُكاتَبةً بينَهُ وبينَ مُرِيديهِ وأقرانِهِ(١).

وهي -كما تَبدو لأوَّلِ قِراءتِها- إجابةٌ لكُتُبٍ وصَلَتْ إليه من أصحابِها؛ يرُدُّ عليهم فيها؛ إمَّا بالإرشادِ والتَّوجيهِ، وإمَّا بتَبادُلِ النَّصِيحةِ والتَّواصِي بالحقِّ، وإمَّا بالتَّصحيحِ والتَّقويمِ لِمَا ورَدَ في كُتُبِهم إليه من أفكارٍ(٢).

ولم يَعُدِ الحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ خافِيَ الشَّأنِ لَدَى الباحِثِينَ، بعدَ أن ظَلَّ رَدَحًا طَوِيلًا مِنَ الزَّمنِ لا يَكادُ يَعرِفُهُ إلَّا النَّفَرُ القَلِيلُ مِن أَكابِرِ الصُّوفيَّةِ الَّذين اعتبَرُوا كُتُبَهُ زادًا يَتَزوَّدُون بِهِ، ويَحرِصُون عليه، ويُوصُون مُرِيدِيهم وتَلامِذتَهم به.

ذلك أنَّهُ قد نُشِرتْ له -في هذه الأيَّامِ- عِدَّةُ رَسائِلَ مِن مَخطوطاتِهِ المُتناثِرةِ، وكُتِبتْ عنه عِدَّةُ رسائِلَ؛ تَبحَثُ في حَياتِهِ، وتدرُسُ فِكرَهُ واتِّجاهاتِهِ(٣).

---

(١) وقد طُبعت هذه الرسائل في حولية كلية أصول الدين وقد رمزنا إلى هذه النسخة المطبوعة بالحرف [م] في نشرتنا هذه ليُعلم

(٢) وهناك رسالةٌ تَحتوِي على إجابتِه للمَسائِلِ الَّتي سأَلَه عنها أهلُ سَرْخَسَ -ويقال فيها أيضًا: سَرَخْسُ، وسِرْخَسُ- وهي رِسالةٌ طَوِيلةٌ تَتناوَلُ عددًا كَبيرًا مِن المَسائِلِ، وقد حقَّقتُها ونَشَرتُها بعنوان: «آداب المُرِيدين» أو «المَسائِلِ الَّتي سأَلَه عنها أهلُ سَرْخَسَ». راجع في ضبط «سرخس»: «معجم البلدان» (٢٠٨/٣)، «تاج العروس» (١٤٦/١٦).

(٣) من هذه الكُتُبِ: «المَعرِفةُ عندَ الحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ» للدُّكتور عبد المُحسِنِ الحُسَينيِّ رحمه الله، و«الحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ ونَظرِيَّتُه في الوِلايةِ» للمُحقِّق، و«رِسالة عن الحَكِيم التِّرْمِذِيِّ» بالإنجليزية للدكتور محمد إبراهيم =

**ومعَ ذلك:** فلا يَزالُ مَجالُ البَحثِ في تُراثِهِ وفِكْرِهِ واسِعًا مِن جَوانِبَ مُختلِفةٍ واعتِباراتٍ مُتعدِّدةٍ، كما أنَّ الكَثِيرَ مِن مَخطوطاتِهِ لا يَزالُ في حاجةٍ إلى مَزِيدٍ مِنَ الجُهْدِ؛ لكي يُرفَعَ مِن فَوقِ وَجْهِهِ غُبارُ السِّنِينَ، ويُزالَ[(١)] عن سِماتِهِ ومَلامِحِهِ عَبَثُ النُّسَّاخِ، وتَداخُلُ المَوضوعاتِ، ويُبرَزَ فِكْرُهُ الصَّافِي جَلِيًّا قَرِيبَ الجَنَى للمُرِيدِينَ.

وجَمِيعُ هذه الرَّسائلِ الخَمْسِ-في هذا الحَيِّزِ، وفي هذه الدِّارسةِ المُوجَزةِ-إسهامٌ مُتواضِعٌ[(٢)] في هذا المَجالِ.

وكما هي الحالُ في الكائناتِ الحَيَّةِ؛ حيث نَجِدُ في كلِّ خَلِيَّةٍ ما يُحدِّدُ شَخصيَّةَ الكائِنِ الَّذي تَنتمِي إليه -تَجِدُ هنا في هذه الرَّسائلِ -على صِغَرِها وقِصَرِها-كلَّ التَّفاصِيلِ الَّتي تُرشِدُ إلى شَخصيَّةِ صاحِبِها وطابعِهِ، الَّتي[(٣)] تُميِّزُ فِكْرَهُ واتِّجاهَهُ وأُسلُوبَهُ عمَّن عداهُ.

وليس هناكَ تَرتِيبٌ تاريخيٌّ يُمكِنُ أن نَعتمِدَ عليه في تَرتيبِ هذه الرَّسائِلِ، ولا نِظامٌ تَطوُّريٌّ يُلحَظُ خِلالَها يُمكِنُ الاعتِمادُ عليه كذلك في هذا التَّرتِيبِ؛

---

=

الجيوشي، عدا بحوثٍ أخرى لبعضِ المُستشرِقِينَ.

(١) في (م): «ويزيل».

(٢) في (م): «ليس إلا إسهاما متواضعا».

(٣) في (م): «والتي».

ولذلك يُمكِنُ أنْ تُرتَّبَ هذه الرَّسائِلُ بتَرتِيبٍ مُختلِفٍ، دونَ أن يَضُرَّ ذلك بمَوضوعاتِ الدِّراسةِ.

**ومعَ ذلك:** فقد رتَّبتُها -هذا التَّرتيبَ-على[١] أساسِ خَيطٍ دَقِيقٍ -قد تُمكِنُ مُلاحَظتُهُ، وقد تَدِقُّ مُلاحَظتُهُ-يَربِطُ بينَ المَوْضُوعاتِ الَّتي تَناوَلَتْها هذه الرَّسائِلُ ويَنتظِمُها؛ بحيث يكونُ تَرتِيبُها طَبِيعيًّا مِن جانِبٍ، ومَعْقولَ المَعنَى مِن جانِبٍ آخَرَ؛ وهي -بهذا-يُمكِنُ أنْ تَنقُلَ لنا صُورةً تَخطِيطيَّةً عن فِكْرِهِ واتِّجاهِهِ.

**ومثلُ هذا التَّرتِيبِ:** لا يَفترِضُ أنَّها كانت كذلكَ بهذا التَّرتيبِ في الواقِعِ؛ لأنَّ الرَّسائِلَ الَّتي تَرِدُ إليه لم تَرِدْ بِناءً على خُطَّةٍ أو مَنهَجٍ مُعيَّنٍ، وإنَّما كانت تَرِدُهُ الرِّسالةُ في شَأنٍ ما؛ فيُجيبُ عنها[٢] بمُقتضاها، بصَرفِ النَّظَرِ عن صِلتِها بأيِّ رِسالةٍ أخرى.

ولقد بدَأْنا هنا برِسالتِهِ المُعَنْوَنةِ: «جَواب كِتابٍ مِن الرَّيِّ»؛ وهو عُنْوانٌ لمَجْموعةٍ مِنَ المَسائِلِ، بدَأَتْ بهذا الجَوابِ؛ فسُمِّيتِ المَجموعةُ كلُّها بهذا الجَوابِ، ونحن نَكتفِي هنا بتَحْقيقِ هذا الجَوابِ دونَ بَقيَّةِ المَسائِلِ؛ لأنَّهُ غَرَضُنا في هذه المَجْموعةِ مِن الرَّسائِلِ.

**وتُوجَدُ هذه الرِّسالةُ في عِدَّةِ مَخطوطاتٍ[٣]:**

---

(١) بعده في (م): «هذا».

(٢) في (م): «عليها».

(٣) راجع: «تاريخ التراث العربي» لسزكين (٤/١٤٥)، «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات =

● **منها:** مخطوطٌ محفوظٌ في دار الكُتُبِ الوَطَنيَّةِ الظَّاهريَّةِ بسوريا (رقم ١٠٤).

● **ومنها:** مخطوطٌ محفوظٌ بمكتبة ليبزج بألمانيا (رقم ٢١٢).

● **ومنها:** مخطوطٌ محفوظٌ بمكتبةِ إسماعيل صائب بتركيا (رقم ١٥٧١).

وقد اعتَمَدتُ في تحقيقِ النَّصِّ على المَخْطوطَينِ الأوَّلينِ، ورمَزتُ لمَخْطوطِ (الظَّاهريَّةِ) بحَرفِ (ظ)، ولمَخطوطِ (ليبزج) بحَرفِ (ز)، والخِلافاتُ بينَهما لا تكادُ تُذكَرُ، ولا تُؤثِّرُ في المَعنَى.

وفي هذه الرِّسالةِ يرُدُّ على ما أبداهُ صاحِبُهُ[1] مِن شَوقٍ إليهِ، بأنَّ الشَّوقَ يَنبغِي أن يكونَ على وَجْهٍ مِن وُجُوهٍ أربعةٍ، وعليهِ أنْ يُراجِعَ نَفْسَهُ؛ ليَجِدَ مَبعَثَ هذا الشَّوقِ؛ إنْ كانَ يَتَّفِقُ معَ واحدٍ مِن هذه الأربعةِ، فيكونُ شَوقُهُ مَحْمودًا مَشْكورًا.

● **أوَّلُ هذه الوُجُوهِ: أن يكونَ شَوقُهُ لرُؤيتِهِ باعتِبارِهِ عَبْدًا عليهِ سِماتُ العُبُودةِ:** فيَحظَى ببعضِ هذه السِّماتِ؛ أي: يَتأدَّبُ ببعضِ آدابِ العُبُودةِ للهِ؛ فيكونُ شَوقُهُ عندئِذٍ خالِصًا للهِ.

---

=

العالم» لبلوط (٢٩٤٩/٤)، مقدمة «رياضة النفس» (ط. دار الكتب العلمية) (صـ١٣).

(١) في (م): «صاحباه»!

● **أو باعتِبارِهِ عَبْدًا يَنطِقُ بالثَّناءِ على اللَّهِ عز وجل بمُوجَبِ نِعَمِهِ وآلائِهِ:** فيُؤثِّرُ فيه ذِكْرُهُ لصِفاتِ اللهِ وأسمائِهِ الحُسنَى ونِعَمِهِ؛ فيَرَى منها ما كانَ في غَيبةٍ عنها، فيكونُ شَوقُهُ عندئِذٍ خالِصًا للهِ.

● **أو باعتِبارِهِ عَبْدًا مَوفُورَ الحَظِّ مِن مَشِيئةِ مَولاهُ ورِعايتِهِ، ظهَرَتْ عليه هَيْبةُ سيِّدِهِ ورَحمتُهُ:** فيكونُ في رُؤيتِهِ سببٌ لقُربتِهِ، فيكونُ شَوقُهُ خالِصًا للهِ.

● **أو باعتِبارِهِ عَبْدًا بذَلَ ما بذَلَ مِن جُهْدٍ حتَّى رحمه مولاه، وأخَذَ بيَدِهِ، وولَّى هِدايتَهُ إلى طَرِيقِهِ:** فيكونُ في رُؤيتِهِ دليلٌ له إلى هذا الطَّرِيقِ، فيكونُ شَوقُهُ عِندئِذٍ خالِصًا للهِ.

◄وهنا نَلمَحُ نَظْرةَ الحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ في تقسيمِ العِلْمِ في الوَجْهينِ الأوَّلَينِ، وتقسيمِ الوِلايةِ في الوَجْهينِ الأَخِيرينِ.

□ **أمَّا تقسيمُ العِلْمِ:**

□ **فالأوَّلُ:** عَبْدٌ مُرتبِطٌ بالآدابِ الشَّرعيَّةِ وعِلْمِ الحَلالِ والحَرامِ؛ يَتأدَّبُ بها، ويَلتزِمُ بها.

□ **والثَّاني:** عَبْدٌ استَشرَفَ إلى عِلْمٍ أعلى؛ هو ذِكرُ اللهِ وتفكُّرُ آلائِهِ[1]؛ وهذا مِن عُلُومِ الحِكْمةِ.

---

(١) في (م): «وآلاؤه» بهمزة مصوَّرة واوًا؛ فلعلَّها عطف على «ذكرُ الله»؛ والمراد بها: «ذكرُ آلائه». أو: «علمُ آلائه»؛ فحذَف المضاف، وأقام المضاف إليه مُقامه؛ فانتقل من الخفض إلى الرَّفع، ودليله رسم =

**أمَّا تقسيمُ الوِلايةِ في الوَجْهينِ الأَخِيرينِ:**

● **فالأوَّل:** عَبْدٌ مُجتبًى خرَجَتْ له الوِلايةُ مِن مَشِيئةِ مَولاهُ؛ بصَرْفِ النَّظَرِ عن سَعْيِهِ وإرادتِهِ.

● **والثَّاني:** سلَكَ طَرِيقَ الإرادةِ والجُهْدِ حتَّى رحِمَهُ مَولاهُ؛ فأخَذَ بيدِهِ، وتولى هِدايتَهُ إلى طَرِيقِهِ.

والشَّوقُ إليه -على أيِّ وَجْهٍ مِن هذه الوُجُوهِ-نابعٌ مِن شَوقِهِ إلى اللهِ؛ فشَوقُهُ محمودٌ لذلك.

أمَّا إنْ كان شَوقُهُ لغَيرِ هذا الغَرَضِ، مُنبَعِثًا عن أسبابٍ أخرى -كطَلَبِ الجاهِ، وحُسْنِ الذِّكرِ، وغيرِ ذلك مِن أغراضِ النَّفْسِ-فهذا ما لا يُعرِّجُ عليه الحَكِيمُ.

ثمَّ بعدَ ذلكَ يَتعرَّضُ للشَّكْوى وللمُشْكِلةِ المَطْلوبةِ؛ وهي أنَّ هذا المُرِيدَ كان قد وصَلَ إلى مَقامٍ لا يَقُومُ فيه بعَمَلٍ إلَّا بعدَ أن يَرِدَ عليه وارِدٌ إلَهِيٌّ يَأذَنُ له بالعَمَلِ؛ ومُقتضَى ذلك أنَّهُ لا يَجُوزُ له أنْ يَنطلِقَ إلى عَمَلٍ بغيرِ إذنٍ!

---

=

الهمزة مصوَّرة بالواو. قال الزَّمخشريُّ في «المفصَّل في صَنعة الإعراب» (صـ ١٣٤): «وإذا أَمِنوا الإلباسَ حذَفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مُقامه، وأعربوه بإعرابه، والعلم فيه قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢]؛ لأنَّه لا يُلبِس أنَّ المسئول أهلُها لا هي». اهـ. راجع: «إعراب ثلاثين سورة» لابن خالويه (ص: ١٤٧)، «اللمع في العربية» لابن جني (ص: ٢٨)، «تصحيح الفصيح» لابن درستويه (ص: ٢٥٣)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٩٠-١٩٦)، «البرهان» للزركشي (٢/ ٢٧٤).

**ومِن المَفهومِ:** أنَّ ذلك إنَّما يَكُونُ في غيرِ الفُرُوضِ من الأعمالِ؛ لأنَّها مَطْلوبةٌ بمُقتضَى الأمرِ؛ فلا تَحتاجُ إلى إذنٍ جَدِيدٍ، أمَّا أعمالُ التَّطوُّعِ فهي الَّتي قامت المُشكِلةُ بشَأنِها؛ ولكنَّ هذا المُرِيدَ أراد أن يَتأكَّدَ في حالِهِ ومَقامِهِ؛ فصَحِبَ رجلًا يَرجُو على يَدَيهِ فَتْحًا أكبرَ، فكانت النَّتيجةُ أن فقَدَ ما كان فيه، ولم يَجِدْ في شَيخِهِ الجَدِيدِ تَعْويضًا عنه.

وهنا نَجِدُ الحَكِيمَ التِّرْمِذِيَّ –على خِلافِ ما نَتوقَّعُ– يُوجِّهُ اللَّومَ إليه على ما فعَلَ؛ فما دامَ قد وصَلَ إلى هذا المَقامِ، فقد وجَبَ عليه أن يَلزَمَهُ؛ حتَّى يكونَ اللهُ هو الَّذي يَتولَّى تَحْويلَهُ عنهُ إلى مَقامٍ آخَرَ، أمَّا أنْ يَذهَبَ إلى مَخْلوقٍ مِثلِهِ يَلتمِسُ منه المَعُونةَ على أمرِهِ –كأنَّهُ لم يَرضَ بما أقامَهُ اللهُ فيه، أو كأنَّ هذا المَخْلوقَ يَملِكُ له عِندَ اللهِ شيئًا– فجَزاؤهُ الحِرْمانُ؛ فهذا المُرِيدُ قد تَعجَّلَ؛ ومِثلُ هذه الأحوالِ تَحْتاجُ إلى مُدَّةٍ حتَّى يَستحكِمَ أمرُهُ فيها.

وقد ضرَبَ الحَكِيمُ مَثَلًا لذلك بعَبِيدِ السَّبْيِ في أوَّلِ وُقُوعِهم في العُبُوديَّةِ لا يَعرِفون أخلاقَ سَيِّدِهم، ولا أسبابَ مَرْضاتِهِ؛ فعليهم بالطَّاعةِ وانتِظارِ الأوامِرِ والتَّوجِيهاتِ للتَّصرُّفِ بمُقتضاها؛ حتَّى إذا طالتِ المُدَّةُ وتعوَّدُوا على أوامِرِهِ ونِظامِهِ –أمكَنَ لهم أن يَتصرَّفُوا بما يُحِبُّهُ، فإذا أَصبَحُوا كذلك، أَصبَحُوا وكأنَّهم قد أَخَذُوا إذنًا عامًّا؛ لأنَّهُم أَصبَحُوا لا يَتصرَّفُون إلَّا بمُقتضَى ما عرَفُوا أنَّهُ في مَرْضاةِ سَيِّدِهم وتَحْقيقِ مُرادِهِ؛ عِندَ ذلك يُصبِحون أهلًا للتَّفويضِ؛ يأخُذُون

ويُعطُون ويُتاجِرون باسمِ سَيِّدِهم ولحِسابِ سَيِّدِهم، ويَتولَّون سِياسةَ دارِهِ وعَبِيدِهِ؛ بِناءً على هذا التَّفويضِ.

فإذا جاءَ هذا العَبْدُ -قبلَ أن يَصِلَ إلى هذه المَرتَبةِ-وتَعجَّلَ أمرَهُ، وذهَبَ إلى عَبْدٍ مِثلِهِ، يَستعِينُ به لكي يَتصرَّفَ في شُئُونِ سَيِّدِهِ بدونِ إذنِهِ؛ كان قد أساءَ التَّصرُّفَ، وسقَطَ مِن عَينِ السَّيِّدِ!

وهذا ما فعَلَهُ هذا المُرِيدُ؛ ولذلك أجابَهُ الحَكِيمُ بقولِهِ: «وهكذا يكونُ شَأنُ مَن يَطلُبُ الخالِقَ بالمَخْلوقِ».

ثمَّ نصَحَهُ بتَجديدِ الإرادةِ، والتَّوبةِ ممَّا أَحدَثَ في تَركِ الطَّريقِ، والصَّبرِ على أمرِ اللهِ مهما طالَ به الزَّمنُ حتَّى يَصِلَ، والتِزامِ الحُزنِ والتَّضرُّعِ والدُّعاءِ والتَّبرُّؤِ مِن الحَولِ والقُوَّةِ، ولْيكُنْ هذا دَأبَهُ ولو إلى آخِرِ رَمَقٍ مِن الحياةِ؛ حتَّى يَرحَمَهُ اللهُ ويَتولَّاهُ.

وقد نَستطِيعُ أن نَلمَحَ هنا ما لم نَكُنْ نَتوقَّعُهُ؛ وهو أنَّ الحَكِيمَ التِّرْمِذِيَّ لا يَتَّفِقُ معَ رأيِ الكَثِيرينَ مِن أئمَّةِ التَّصوُّفِ في ضَرورةِ الشَّيخِ للمُرِيدِ وتَشْديدِهم في ذلك إلى حدِّ اعتِبارِ الشَّيطانِ شَيخَ مَن لا شَيخَ له؛ بل نَجِدُ أنَّهُ هنا يَفترِضُ عُقُوبةَ الحِرْمانِ لمَنِ اعتَمَدَ في سُلُوكِهِ على شَيخٍ.

لكنَّنا -مِن جانبٍ آخَرَ-نَرَى أنَّ ذلك قد يَكُونُ بسببِ أنَّ هذا المُرِيدَ لم يُحسِنِ اختِيارَ الشَّيخِ الماهِرِ بالطَّرِيقِ، أو لأنَّ هذا المُرِيدَ كان قد وصَلَ إلى مَقامٍ

مُعيَّنٍ لم يَعُدْ يَحتاجُ فيه إلى مِثلِ هذا الشَّيخِ؛ وإنَّما يَحتاجُ الصَّبرَ في انتظارِ ما تَخرُجُ له به رَحْمةُ اللهِ ﷻ.

على كلٍّ، نَجِدُ هذا النَّصَّ يَفتَحُ البابَ -بغيرِ شَكٍّ-لمَرِيدٍ يَسلُكُ بغيرِ شَيخٍ، وإن كان أئمَّةُ الصُّوفيَّةِ يَرَون أنَّ المُستقِلَّ بنَفْسِهِ يكونُ كالشَّجَرةِ الَّتي تَنبُتُ بنَفْسِها؛ فإنَّها تَجِفُّ على القُرْبِ، وإن بَقِيَتْ مُدَّةً وأورَقَتْ لم تُثمِرْ.

● **أمَّا الرِّسالةُ الثَّانيةُ:** فمُعَنْوَنةٌ باسمِ صاحِبِها؛ وهو أبو عثمانَ سَعِيدٌ النَّيسابُوريُّ[1]؛ وهو أحدُ ثلاثةٍ مِن رجالِ الطَّبَقةِ الأُولى في شُيُوخِ المَلَامَتِيَّةِ؛ وهم:

● **أبو حَفْصٍ النَّيْسابُوريُّ.**

● **وأبو صالِحٍ حَمْدون القَصَّارُ النَّيْسابُوريُّ.**

---

(١) أورد سزكين في «تاريخ التراث العربي» (٤/١٤٥) اسم هذه الرسالة هكذا: «جواب كتاب عثمان بن سعيد من الري»، وكذلك فعل على الرضا قرة بلوط في «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (٤/٢٩٤٩)! وأبو عثمان المذكور هذا ترجم له أبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (صـ ١٤٠)؛ وقال: «ومنهم أبو عثمان: سعيد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور الحِيريُّ النَّيْسابوريُّ: وأصله من الرَّيِّ؛ صحب قديمًا يحيى بن معاذ الرازي وشاه بن شجاع الكرماني، ثم رحل إلى نيسابور إلى أبي حفص وصحبه وأخذ عنه طريقته، وهو في وقته من أوحد المشايخ في سيرته، ومنه انتشر طريقة التصوف بنيسابور، سمعت عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الرازي يقول: (لقيت الجنيد ورُويمًا ويوسف بن الحسين ومحمد بن الفضل وأبا علي الجُوزَجانيّ وغيرهم من المشايخ فلم أر أحدًا أعرف بالطريق إلى الله عز وجل من أبي عثمان). مات أبو عثمان بنيسابور سنة ثمان وتسعين ومئتين». وراجع تمام ترجمته في: «طبقات الصوفية» (صـ ١٤٠-١٤٤)، «حلية الأولياء» (١٠/٢٤٤-٢٤٦)، «تاريخ بغداد» (١٠/١٤٤)، «صفة الصفوة» (٢/٣٠١-٣٠٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/٦٢-٦٦)، «تاريخ الإسلام» (٦/٩٤٤)، «طبقات الأولياء» (صـ ٢٣٩-٢٤٣).

● **وأبو عُثمانَ سَعِيدٌ النَّيْسابُوريُّ.**

**والمَلَامَتِيَّةُ:** فِرقةٌ صُوفيَّةٌ ظهَرَتْ في نَيْسابُورَ في النِّصفِ الثَّاني مِن القَرنِ الثَّالِثِ الهِجْريِّ، وقد اشتُهرت بهذا الاسمِ دونَ باقي الفِرَقِ الصُّوفيَّةِ؛ نَظَرًا لمَنْهجِها الخاصِّ في تَربيَةِ النَّفْسِ ورِياضتِها، وتَشدُّدِهم في نَظْرتِهم إليها، وفي مُعامَلتِها ومُحاسَبتِها.

وقد أخرَجَ الدُّكتورُ أبو العلا عَفِيفي رَحِمَهُ اللَّهُ بتحقيقه رِسالةً لأبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلَميِّ بعُنْوان: «رِسالة المَلَامَتيَّةِ»، وقدَّم لها بعُنْوان: «المَلَامتيَّةُ، والصُّوفيَّةُ، وأهلُ الفُتُوَّةِ».

ومِن هذه الرِّسالةِ نَجِدُ أنَّهم يُركِّزون -تركيزًا شديدًا-على مُعالَجةِ النَّفْسِ مِن عُيُوبِها ورُعُوناتِها، واتِّهامِها في كلِّ شأنٍ مِن شُئُونِها -فِعلًا أو تركًا، مَعصيةً أو طاعةً-ومُحاوَلةِ التَّخلُّصِ مِن حُضُورِها ومِن شُهُودِها؛ حتَّى يَصفُوَ لهم حالُ الإخلاصِ؛ لأنَّ الإخلاصَ هو الأساسُ الَّذي يُمكِنُ أنْ تَزكُوَ به أعمالُهم، ولا يُمكِنُ بدونِهِ الوُصُولُ إلى مَقاماتِ القُدُسِ.

ومِثلُ هذا المَنهَجِ يَقتضِي منهم أنْ تكونَ مُعظَمُ تَعليماتِهم مُتَّجِهةً إلى التَّضييقِ على النَّفْسِ؛ وذلك عن طَرِيقِ النَّهْيِ المُستمِرِّ، والمَنْعِ المُستمِرِّ، والاتِّهامِ المُستمِرِّ؛ ولذلك لاحَظَ الدُّكتورُ أبو العلا عَفِيفي أنَّ تَعالِيمَهم -في جُمْلتِها-مَصْبوغةٌ بصِبْغةٍ سَلْبيَّةٍ.

**بمَعنَى:** أنَّهم يذكُرون عُيُوبَ النَّفْسِ ونَقائِصَها -للتَّخلُّصِ منها-أكثَرَ مِن ذِكْرِهم الفَضائِلَ والكَمالاتِ الَّتي يَنبغِي أنْ تَتحلَّى بها.

والنَّفْسُ عندَهم شَرٌّ في طَبِيعتِها، ولا يَصدُرُ عنها إلَّا ما يُوافِقُ طَبِيعتَها؛ لذلك كانت نَظْرتُهم المُتشدِّدةُ تُجاهَ كلِّ ما يَصدُرُ عنها، وكانت فِكْرتُهم في استِمرارِ لَوْمِها ونَقْدِها في كلِّ ما تَفعَلُهُ؛ سواء أكان مَعصِيَةً أم طاعةً.

● **أمَّا المَعصِيةُ:** فلأنَّها مَعصِيَةٌ.

● **وأمَّا الطَّاعةُ:** فلأنَّها تُفسِدُها بشُرُورِها وتَشُوبُها بشَهَواتِها المُختلِفةِ مِن حُبِّ التَّمدُّحِ والثَّناءِ والإعجابِ والرِّياءِ؛ وغيرِ ذلك مِن الآفاتِ.

ولا يكادُ المَلَامَتيُّ يُهادِنُ نَفْسَهُ أو يَسترِيحُ لها؛ لذلك لا يُبالِي بما ظهَرَ مِن عُيُوبِهِ للنَّاسِ؛ لأنَّهُ يَعلَمُ أنَّ هذه العُيُوبَ حَقِيقةُ نَفْسِهِ، وأنَّ مُحاوَلةَ إخفائِها مَبعَثُهُ ما في نَفْسِهِ مِن حُبِّ التَّرائِي أمامَ النَّاسِ، بل لعلَّهُ يَجتهِدُ في إخفاءِ مَحاسِنِهِ عن النَّاسِ؛ لأنَّهُ -حتَّى بالنِّسبةِ لهذه المَحاسِنِ-يَتَّهِمُ نَفْسَهُ فيها بعدمِ الإخلاصِ، فكيف يتمدَّحُ أمامَ النَّاسِ بعَمَلٍ مَشُوبٍ لا إخلاصَ فيه؟!

ولا شكَّ أنَّ هذا إغراقٌ قد يَبدو في نَظَرِ البعضِ مُغالاةً لا مُبرِّرَ لها، كما يَبْدو الاستِغْراقُ فيه صارِفًا عن الاستِشْرافِ إلى آفاقٍ أعلى وأوسَعَ.

وهذا ما نُلاحِظُهُ في «كتابِ الحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ إلى أبي عُثْمانَ»[(١)]؛ فعلى الرُّغْمِ مِن اتِّفاقِ الحَكِيمِ معَ المَلَامَتِيَّةِ في نَظْرتِهِ المَبْدئيَّةِ إلى النَّفْسِ واتِّهامِها[(٢)]، ومِن كونِهِ ذا مَذهَبٍ في رِياضتِها وتأديبِها، إلَّا أنَّهُ لا يَقبَلُ نَظْرةَ المَلامَتِيَّةِ الَّتي تَحصُرُ المُرِيدَ في هذا المَنهَجِ وَحدَهُ، فتَصرِفُهُ عن مَنهَجٍ آخَرَ يَتكامَلُ معَهُ.

ولقد قدَّم حَدِيثَهُ بالإشارةِ إلى عَناصِرِ النَّفسِ السَّبعِ، وهي: (الشَّهْوةُ، والرَّغْبةُ، والرَّهْبةُ، والغَضَبُ، والشَّكُّ، والشِّرْكُ، والغَفْلةُ)، ثمَّ وضَعَ في مُقابِلِ ذلك (نُورَ الإيمانِ) الَّذي يُذهِبُ هذه الحُجُبَ عن القلبِ كلَّما ازدادَ ضِياؤُهُ ولَأْلاؤُهُ.

**وذكَرَ كذلك نَوعَيْنِ مِن العِلْمِ:**

- **الأوَّلُ:** العِلْمُ بالنَّفْسِ وعُيُوبِها.
- **والثَّاني:** العِلْمُ باللهِ تعالى.

والمُقابَلةُ بينَ هذينِ النَّوعَينِ، وبينَ إشارتِه السَّابِقةِ، مُقابَلةٌ تامَّةٌ.

**ثمَّ علَّقَ على ذلكَ:** بأنَّ الاشتِغالَ بالعِلْمِ الأوَّلِ دونَ الثَّاني نَقْصٌ في المَنهَجِ لا يُوصِلُ إلى الغايةِ المَرجُوَّةِ؛ ذلك لأنَّ العملَ في رِياضةِ النَّفْسِ وتأديبِها لا يَنتهِي؛ فمتى يَتفرَّغُ للاشتغالِ بالعِلْمِ الثَّانِي؟!

---

(١) في (م): «أبي سعيد»؛ وتقدمت ترجمته قريبًا.

(٢) في (م): «واتهامتها»!

**وبعدَ هذه المُقدِّمةِ الَّتي مهَّدتْ لجَوابِهِ:** بدَأَ في مُناقَشةِ أبي عثمانَ[١]، ونَستشعِرُ في مُناقَشتِهِ لأبي عثمانَ[٢] شَيئًا مِن الضِّيقِ والتَّبرُّمِ؛ حيثُ يقولُ له: «وورَدَ عليَّ كتابُك -يا أخي- وكتابٌ بعدَ كتابٍ، ووكَّدتَ[٣] في ذِكْرِ عُيُوبِ النَّفسِ في بابِ المَعرِفةِ، فإنْ قدَرتَ -يا أخي- ألَّا تَشتغِلَ بذِكْرِ العُيُوبِ -كلَّ هذا- فافعَلْ؛ فإنَّ للَّهِ تعالى عِبادًا عرَفُوهُ مَعرِفةً، وأنكَرُوا كلَّ شيءٍ دُونَهُ، وأنِفُوا مِن ذِكرِ النَّفْسِ، وخافُوهُ؛ فكأنَّهم إذا ابتُلُوا بذِكْرِها تَدورُ بأحدِهم مَعِدتُهُ حتَّى يكاد يَقِيءُ».

فالاستِغراقُ في الاشتغالِ[٤] بالنَّفْسِ لا يَكفِي في تَهذِيبِها وتَربيَتِها، ولكنَّ الانصِرافَ إلى الاشتِغالِ باللهِ وعَظَمتِهِ كَفِيلٌ أن يَقمَعَ النَّفْسَ إلى حدٍّ يُصبِحُ ذِكْرُ آفاتِها ممَّا يُقزِّزُ المُرِيدَ ويُثِيرُ أَنَفتَهُ.

**ثمَّ أشارَ الحَكِيمُ إلى فِكْرتِهِ في أقسامِ الحِكْمةِ:** حيث إنَّ عِلْمَ النَّفْسِ وعِلْمَ تَربيَتِها وتهذيبِها، لا يَتجاوَزُ الدَّرَجةَ الأُولى مِن عُلُومِ الحِكْمةِ، أو هي -عندَهُ- الحِكْمةُ الدُّنيا؛ نَظَرًا لمَوضُوعِها، ومَصدَرِها، وثَمَرتِها.

---

(١) في (م): «أبي سعيد».

(٢) في (م): «لأبي سعيد».

(٣) «وَكَّد» لغة في «أكَّد». راجع: «العين» (٥/٣٩٧).

(٤) في (م): «اشتغال».

**أَمَّا الحِكْمةُ العُلْيا:** فإنَّها لا تكونُ إلَّا بالاشتِغالِ باللهِ اشتِغالًا يَنتقِلُ بصاحِبِهِ في أملاكِ الصِّفاتِ الإلٰهيَّةِ، حتَّى يُهدِيَ اللهُ إليه الحِكْمةَ العُلْيا مِن خَزائِنِ رُبُوبيَّتِهِ، وعندَ ذلك يكونُ أهلًا لتقبُّلِ أسرارِهِ، والمُثُولِ في ساحتِهِ، والوُصُولِ إلى رِضْوانِهِ.

فمَن وقَفَ على النَّفْسِ وعِلاجِ آفاتِها، وقَفَ عندَ الحِكْمةِ الدُّنيا، ومَنِ استَشرَفَ إلى الحِكْمةِ العُلْيا اشتَغَلَ باللهِ فردًا.

ولسوف نَجِدُ تأكيدَ مِثلِ هذه المَعاني في رِسالتِهِ الثَّالثةِ؛ وهي والرَّابعةُ مُعَنْونتانِ إلى محمَّدِ بنِ الفَضْلِ، وهو –أيضًا– مِن كِبارِ شُيُوخِ المَلَامَتيَّةِ.

يقولُ عنه أبو عبدِ الرَّحمنِ السُّلَمِيُّ[1]: «وهو مِن أَجِلَّةِ مَشايِخِ خُراسانَ، ولم يكُنْ أبو عُثمانَ يَمِيلُ إلى أحدٍ مِن المَشايِخِ مَيلَهُ إليه. ويُروَى عنه قولُه: لو وجَدْتُ مِن نَفْسي قوَّةً، لرحَلْتُ إلى أخي مُحمَّدِ بنِ الفَضلِ، فأَستروِحُ سري برُؤيتِهِ».

ومعَ صِلَتِهِ هذه الوَثِيقةِ بالمَلامَتيَّةِ، فقد كانت صِلَتُهُ بشَيخِنا الحَكِيمِ –على ما تدُلُّ عليه هذه الرَّسائِلُ، وعلى ما تُرشِدُ إليه كُتُبُ الطَّبَقاتِ والتَّراجِمِ– صِلةً وَثِيقةً كذلك، وكانت أقربَ ما تكونُ إلى التَّلْمَذةِ والإرادةِ منها إلى صِلةِ الأندادِ والأقرانِ.

---

(١) في: «طبقات الصوفية» (صـ ١٧٢).

وليس ذلك بغَرِيبٍ؛ فقد كانت نَظْرةُ الحَكِيمِ إلى النَّفْسِ -مِن النَّاحيةِ المَبْدَئيَّةِ-هي بعَينِها نَظْرةَ المَلَامَتيَّةِ إليها؛ ولذلك وجَدْنا مِن تَلاميذِ الحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ مَن أَصبَحُوا مِن بعدِهِ رادةً مِن رُوَّادِ المَدرَسةِ المَلَامَتيَّةِ؛ مِثل: «أبي عليٍّ الحَسنِ بنِ عليٍّ الجُوزَجانيِّ[(١)]»[(٢)].

والجامِعةُ -إذن-بينَ الحَكِيمِ وبينَ مَشايخِ المَلَامَتيَّةِ جامِعةٌ قَويَّةٌ، وإن كان الحَكِيمُ يَفترِقُ عنهم -بعدَ ذلك-في اتِّخاذِهِ مَنهَجًا إضافيًّا يَعتبِرُهُ أساسيًّا في تحقيقِ مُرادِهِ.

ولسوف نَجِدُ في «رِسالتِهِ» هذه إلى مُحمَّدِ بنِ الفَضْلِ توضيحًا لهذا المَعنَى الَّذي ذكَرَهُ مِن قَبلُ لأبي عُثْمانَ، ونُلاحِظُ في هذه «الرِّسالةِ» ما لم نُلاحِظْهُ في سابِقتِها مِن التَّلطُّفِ والرِّقَّةِ واللِّينِ في مُعالَجةِ الأُمُورِ.

وقد بدَأَ مُباشَرةً بمُناقَشتِهِ في مَسائلِهِ بغيرِ تَمهيدٍ ولا مُقدِّماتٍ، فذكَرَ فِكْرةَ المَلَامَتيَّةِ في مَعرِفةِ النَّفْسِ وقِلَّةِ أمانتِها.

---

(١) بضم الجيم وفتح الزاي، أو بفتحهما كصَوْلَجان. «سبل الهدى والرشاد» (٦٨/١)، «الطراز» لابن معصوم (٣٩/٤).

(٢) قال أبو عبد الرحمن السلمي: «من كبار مشايخ خراسان، له التَّصانيف المشهورة، تكلَّم في علوم الآفات والرِّياضات والمجاهدات، وربَّما تكلَّم أيضًا في شيء من علوم المعارف والحكم، صحب محمد بن عليٍّ الترمذي ومحمد بن الفضل؛ وهو قريب السِّنِّ منهما». «طبقات الصوفية» (صـ١٩٦).

**وأجاب بأنَّ لمَعرِفةِ النَّفْسِ جانِبَينِ:**

- **أحدُهما صَحِيحٌ.**
- **والآخَرُ سَقِيمٌ.**

أمَّا مَن أراد مَعرِفتَها عن طَرِيقِ مُقابَلةِ الصِّدقِ بالكذبِ، فسوف تَنقضِي حَياتُهُ، ولم يَحصُلْ منها على الصِّدقِ أبدًا حتَّى ولو اصطَلَحتْ معَهُ، وسامَحتْه في ذَمِّها وإبرازِ عُيُوبِها أمامَ المَلَأِ -وهذا ما تَفعلُهُ المَلَامَتيَّةُ- فمِثلُ هذا قد عادَى نَفْسَهُ -على ما يَظهَرُ له- وأظهَرَ هذه العَداوةَ أمامَ الخَلْقِ، ورَضِيَتْ نَفْسُهُ منه بذلكَ؛ فاطمأنَّ إليها، ولم يَعلَمْ أنَّها عامَلتْهُ بعُمْلةٍ مُزيَّفةٍ؛ لأنَّها حصَلَتْ مِن وراءِ ذلك على شيءٍ مِمَّا تَشتهِيهِ في تعظيمِ[1] النَّاسِ لها وإشارتِهم إليها.

ثمَّ يَصِفُ طائفةً تَتجلَّى فيهم هذه الحالةُ مِن القُرَّاءِ، أعمالُ البِرِّ لِباسُهم، وذِكْرُ اللِّسانِ رِداؤُهم، ومَظهَرُ الحُزْنِ عَصائِبُهم وعَمائِمُهم، والتَّماوُتُ شأنُهم ومَظهَرُهم، ونُفُوسُهم بذلك راضيةٌ؛ قد اكتَفَوْا مِن الحَقائقِ بهذه المَظاهِرِ؛ فخدَعَتْهم نُفُوسُهم وغرَّتْهم، فهذه مَعرِفةٌ سَقِيمةٌ.

أمَّا مَن أراد مَعرِفتَها عن طَرِيقِ مَعرِفةِ تَدبيرِ اللهِ فيها ولها، فهَيْهاتَ أنْ يَطمئِنَّ لذلك أو يَشتغِلَ به، بل يَفزَعُ منه، ويَلجَأُ -دائمًا- إلى اللهِ حتَّى يَهدِيَهُ ويأخُذَ بيَدَيهِ!

---

(١) في (م): «تنظيم».

والفَزَعُ يُذهِلُ صاحِبَهُ عن كلِّ شيءٍ آخَرَ غيرِ مَوضُوعِ الفَزَعِ، فليس المقصودُ -إذن- التَّظاهُرَ بالفَزَعِ، وإنَّما المَقْصودُ الشُّعُورُ الحَقِيقيُّ بالفَزَعِ الَّذي يَدفَعُ إلى الالتِجاءِ الحَقِيقيِّ؛ وهو التِجاءُ المُضطَرِّينَ إلى اللهِ وَحدَهُ؛ وهذه هي المَعرِفةُ الصَّحِيحةُ للنَّفْسِ.

وبعدَ أنْ يَصِفَ الحَكِيمُ بعضَ مَظاهِرِ هؤلاءِ المُغترِّينَ -وذلك بلا شكٍّ ممَّا كان يُلاحِظُهُ على بعضِ مُرِيدِي المَلَامَتيَّةِ- انتقَلَ إلى مُناقَشةِ ابنِ الفَضْلِ في مَسألتينِ تُرشِدانِ إلى ما كان يَتعرَّضُ له الحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ مِن رِجالاتِ عَصرِهِ وعُلَمائِهِم، وتَدُلُّنا على مَوقِفِهِ منهم.

فقد ذكَرَ ابنُ الفَضْلِ المُنافَسةَ في الدُّنيا، وهذا يُعطِينا دَلِيلًا على أنَّ عُلَماءَ عَصرِهِ كانوا ينفُسُون عليه، ويخشَون منه أنْ يُنافِسَهم -بفَضلِهِ ودِينِهِ وصَلاحِهِ- في دُنياهم، ولعلَّهم كانوا يَتَّهِمونهُ بأنَّهُ إنَّما يَفعَلُ ذلك؛ مُنافَسةً منهُ في دُنياهم.

وقد أجابَ الحَكِيمُ عن[1] هذه الإشارةِ غيرِ الصَّرِيحةِ بإشارةٍ مِثلِها؛ لكنَّها كافِيَةٌ في الرَّدِّ بأنَّه لا أَرَبَ له في هذه الدُّنيا؛ مُبيِّنًا أنَّ المُنافَسةَ لها عندَهُ معنَى طلبِ الجاهِ مِن غيرِ اللهِ، ومَن يَفعَلُ ذلك يُرِيقُ ماءَ وَجهِهِ، وتكُونُ أعمالُهُ تصنُّعًا ومَلَقًا ومُداهَنةً، أمَّا مَن أفاقَ عن ذلك إلى مَعرِفةِ اللهِ، فإنَّهُ لا يَطلُبُ لنَفْسِهِ جاهًا إلَّا عِندَ اللهِ، فتَتَعطَّلُ -عِندَئِذٍ- أسبابُ دُنْياهُ المُصطَنعة، ولا تَعودُ له مُنافَسةٌ فيها.

---

(١) في (م): «علي».

**أَمَّا المَسألةُ الثَّانيةُ:** فتُشِيرُ إلى تُهمةٍ أخرى مُوجَّهةٍ إليه، وهي استِخفافُهُ بالإخوانِ.

**ومعنى ذلك:** شُعُورُهُ بالكِبْرِ في نَفْسِهِ، ممَّا يُسقِطُ مَنزِلتَهُ عندَ اللهِ، ويُسقِطُ عنهُ دَعْوى الصَّلاحِ والتَّقوى عندَ النَّاسِ.

**وقد أجابَ الحَكِيمُ التِّرْمِذيُّ:** بأنَّ المَسألةَ ليست استِخفافًا بالإخوانِ، ولا استِكبارًا على النَّاسِ، وإنَّما هي مَسألةُ مَشارِبَ تَتَّفِقُ واتِّجاهاتٍ تَأتلِفُ، فإذا اتَّفَقتِ المَشارِبُ أمكَنَ الاجتماعُ، وإذا اختَلَفتْ صعُبَ الاجتماعُ، إلَّا على أساسٍ مِن التَّعايُشِ والمُدارةِ.

وقد كان يُمكِنُ ذلك لو كانت النَّاسُ على ما كان عليه السَّلَفُ من سَلامةِ الصُّدورِ وسَخَاوةِ النُّفُوسِ، أمَّا وقد فسَدتِ النُّفوسُ، وضاقتِ الصُّدورُ؛ فقد أصبَحَ الاجتِماعُ على التَّعايُشِ والمُدارةِ أمرًا صَعْبًا كذلك.

وإذا اشتَغَلَ الإنسانُ بذلك أضاعَ وَقتَهُ وجُهْدَهُ وحالَهُ معَ اللهِ، وإنَّما يَكفِيهِ في ذلك ما يَكُونُ بينَهُ وبينَ اللهِ في شَأنِهم؛ وهو أنْ يَنظُرَ إليهم نَظْرةَ رَحْمةٍ، بحيث لا يَنالُهم منهُ أذًى؛ لا بالفعلِ، ولا بالقولِ، ولا بالضَّميرِ.

**ثمَّ يُعلِّقُ على ذلك:** بأنَّه يَنبغِي للمَرءِ[1] ألَّا يَحكُمَ على الآخَرِينَ بمِثلِ هذه الصُّورةِ، وألَّا يَنظُرَ إليهم لِيَقيسَهم بمِقياسِهِ لنَفسِهِ؛ فليس كلُّ النَّاسِ سواءً.

---

(١) في (م): «على المرأ».

ومثلُ هذا المِيزانِ الذَّاتيِّ مِيزانٌ عائِلٌ، غيرُ مَقبولٍ عندَ اللهِ ولو صادَفَ الصَّوابَ؛ لأنَّهُ لم يَرتَكِنْ إلى الحقِّ في تقديرِ اللهِ؛ وعلى ذلك فإنَّهُ لا يُمكِنُ أنْ يُصدِرَ إنسانٌ على آخَرَ حُكْمًا، إلَّا بمِيزانِ اللهِ -وهو المِيزانُ المَوضُوعيُّ-وإلَّا عرَّضَ نَفْسَهُ لغَضَبِ اللهِ وسَخَطِهِ.

وبهذا يَتجلَّى مَوقِفُ الحَكِيمِ التِّرْمِذيِّ مِن بعضِ التُّهَمِ الَّتي كانت تُروَّجُ ضِدَّهُ في مُجتمَعاتِ خُراسانَ العِلْميَّةِ والصُّوفيَّةِ.

**أمَّا في الرِّسالةِ الثَّانيةِ:** لمُحمَّدِ بنِ الفَضلِ البَلْخِيِّ: فإنَّنا نَجِدُهُ يَسترسِلُ معَهُ في حديثٍ ذي شُجُونٍ يَعكِسُ لنا عن حالِهِ أكثرَ ممَّا يَعكِسُ لنا عن فِكرِهِ؛ فقد أثار ابنُ الفَضْلِ شُجُونَهُ ولَواعِجَهُ حينَ ذكَرَ مَصائِبَ النَّفْسِ -كما هي عادةُ المَلَامَتيَّةِ- ثمَّ حينَ دعا[1] اللهَ لهما أن يَجبُرَ مَصائِبَهما في الجنَّةِ.

**وقد أجابَ التِّرْمِذيُّ بمُقتضَى مَذهَبِهِ:** بأنَّ الاقتِصارَ على النَّفْسِ لا يَكفِي؛ بل لا بُدَّ مِن الالتفاتِ إلى القلبِ؛ لأنَّ مَصائِبَ النَّفْسِ أهونُ مِن مَصائِبِ القَلْبِ؛ ومَصائِبُ النَّفْسِ هي آفاتُها وعُيُوبُها، ومَصائِبُ القلبِ هو حِجابُهُ عن ربِّهِ، وهو كارِثةٌ لا يَشعُرُ بها مَن وقَعَ فيها؛ لأنَّهُ يُصبِحُ كالسَّكرانِ لا يَشعُرُ بآلامِهِ إلَّا بعدَ أن يُفِيقَ.

---

(١) بعده في (م): «إلى».

والمُرِيدُ يخشَى أنْ يكونَ مَحْجوبًا عن ربِّهِ وهو لا يَدرِي؛ فتلك هي مُصِيبةُ المَصائِبِ وكارِثةُ الكَوارِثِ؛ ومِثْلُ هذه الكارِثةِ لا تَنجَبِرُ؛ ولذلك صحَّحَ الحَكِيمُ لابنِ الفَضْلِ البَلْخِيِّ دَعوتَهُ بجَبْرِ المَصائِبِ في الجنَّةِ.

**ونُلاحِظُ هنا:** ذلك الأُفُقَ الرَّفِيعَ الَّذي يُحلِّقُ فيه الحَكِيمُ التِّرْمِذيُّ؛ فهو لا يَنظُرُ إلى المَصائِبِ الَّتي تَتبادَرُ إلى الذِّهنِ مِن ارتِكابِ بعضِ الآثامِ والذُّنُوبِ -الَّتي نَرجو مِن اللهِ سَتْرَها ومَحْوَها-وإنَّما يَنظُرُ إلى شيءٍ آخَرَ؛ إنَّهُ الحِرمانُ مِن الوُصُولِ إلى اللهِ!

فليس الحِسابُ ويُسْرُهُ، وليس الصِّراطُ والمُرُورُ عليه، وليست الجنَّةُ ودُخُولُها -ممَّا يُحرِّكُ فيه شَعْرةً، ولا يَلفِتُ منه نَظْرةً، ولا يَستفرِغُ منه فِكْرةً؛ إنَّه بَعِيدٌ عن كلِّ ذلك؛ إنَّهُ مُستغرِقٌ والِهٌ في اللهِ وحدَهُ، إنَّهُ عارِمُ الأشواقِ جَيَّاشُ العاطِفةِ في اتِّجاهِهِ إلى اللهِ وحدَهُ، فكلُّ شيءٍ بعدَ ذلك يَهُونُ، وإذا فقَدَ ذلك لم يَعُدْ لشيءٍ عندَهُ اعتِبارٌ، وهو يَخشَى أنْ يكونَ في هذا الغرور.

ذلك أنَّ الجنَّةَ دَرَجاتٌ؛ أعلاها الفِرْدَوْسُ، وهو مُتَّصِلٌ بعَرشِ الرَّحمنِ، وفيه الرِّضْوانُ، ولا يَصِلُ إليه إلَّا أهلُ الحُظْوةِ[1] عِندَهُ، أمَّا الآخَرونَ فإنَّهم -وإن دخَلُوا الجَنَّةَ-يُعطَون الرِّضا، فيا لَفَداحةِ المُصيبةِ الَّتي أصابَتْهم بحِرْمانِهم مِن الفِرْدَوسِ!

---

(١) في (م): «الخطوة».

إنَّ أهلَ الفِرْدَوسِ يَصِلون إلى اللهِ تعالى فَرْدًا، أمَّا أهلُ الدَّرَجاتِ فإنَّهم يَصِلون إلى صِفةٍ مِن صِفاتِهِ كالكِبْرياءِ والعَظَمةِ.

ويَصِفُ أهلَ الفِرْدَوسِ بوَصْفِ اللهِ لهُم في (سُورةِ المُؤمِنونَ[1]) الَّتي[2] يقولُ فيها: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١٠، ١١].

فقد كان لكلِّ مُؤمِنٍ نَصِيبُهُ مِن الفِرْدَوسِ، فمَن لَهَا عن نَصِيبِهِ ذلك، ومات عن اللهِ تعالى فَرْدًا، وَرِثَهُ مِن حَيِيَ باللهِ ونالَ الفِرْدَوسَ؛ فنالَ نَصِيبَهُ، ونالَ نَصِيبَ هؤلاءِ الَّذين قصَّروا فلم يَصِلُوا، وقِيمةُ الفِرْدَوسِ في كَونِهِ مُتَّصِلًا بالعَرشِ، وفي كونِهِ مَحَلَّ الرِّضْوانِ الأكبَرِ.

وليس لشَوقِهِ هذا إلى اللهِ ﷻ فَرْدًا حدٌّ يحُدُّهُ، ولا نِطاقٌ يحكُمُهُ؛ إلى دَرَجةٍ يَتمنَّى لو سارَ فيه خَلفَ أنبياءِ اللهِ تعالى قَدَمًا بقَدَمٍ، ويَرَى أنَّ ذلك مَمْنوحٌ لطائفةٍ مِن أمَّةِ سيِّدِنا مُحمَّدٍ ﷺ.

فيُروَى أنَّ اللهَ ﷻ يقولُ لداودَ عليه السلام: «قُمْ يَا دَاوُدُ، فَمَجِّدْنِي كَمَا كُنْتَ تُمَجِّدُنِي فِي دَارِ الدُّنْيَا؛ فَيَقُومُ دَاوُدُ فَيُمَجِّدُ رَبَّهُ»[3].

---

(١) بالواو والنون: على الحكاية، أو على لغة من يلزم جمع المذكر السالم وما يلحق به الواو والنُّون رفعًا ونصبًا وخفضًا، ويجوز الخفض بالياء على الإضافة؛ وجوه، وسيأتي التعليق على جمع المذكر السالم وما ألحق به وما ذكر فيهما من اللغات واللهجات.

(٢) في (م): «والتي».

(٣) أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (٨٥١)، وأورده ابن حجر في «المطالب العالية» (٤٦١٩)؛ من =

ثمَّ يقولُ: «فقد وَرِثتْ عِصابةٌ مِن هذه الأمَّةِ ذلك التَّمجِيدَ عنه، أولئكَ قومٌ صدَقُوا اللهَ في الإجابةِ؛ دعاهم فلبَّوهُ بأجمَعِهم».

وهؤلاءِ كانت صِفاتُهم ما ذُكِرَ في أوَّلِ (سورةِ المُؤمِنون)؛ صفاتٍ على الحَقِيقةِ، لا فِعلًا بالظَّاهِرِ؛ يَفعَلُهُ الإنسانُ لمُجرَّدِ الطَّاعةِ والفَوزِ بالجنَّةِ، بل يَفعَلُهُ انبِعاثًا تِلقائيًّا ذاتيًّا.

ويَصِفُ الآخَرِينَ بقولِهِ: «استقامَ بأَرْكانِهِ، ولم يَستقِمْ بإقبالِهِ، فتَخشَّعَ ولم يَخشَعْ، وجانَبَ اللَّغوَ ولم يُعرِضْ، وأعطَى الزَّكاةَ ولم يَفعَلْ».

وأمَّا هؤلاءِ الَّذين يَصِلُون إلى اللهِ، فقد وصَفَهم بقولِهِ: «وهؤلاءِ قد تَستَّرُوا بالأعمالِ ولم يَلبَسُوا، وتَمتَّعُوا بالأزواجِ وهجَرُوا الأفراحَ، وتَناوَلوا الأسبابَ وتوقَّوُا العَلائِقَ؛ لا يعرُجون(١) على شيءٍ مِن دَرَجاتِ الأعمالِ(٢)».

فالمُغتَرُّ لَهَا عن حظِّهِ مِن ربِّهِ، وأقبَلَ على حظِّهِ من الجِنانِ؛ ليَتنعَّمَ بها، فعَمِلَ لها، والكَيِّسُ لَهَا عن حَظِّهِ منها في جَنْبِ حَظِّهِ من ربِّهِ، فما زالَ يَسعَى بقلبِهِ دَءُوبًا حتَّى وصَلَ إلى الحَظِّ، فاستقَرَّ بينَ يدَيهِ ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر:٥٥].

---

=

حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(١) أي: يصعدون أو يرتقون. «الصحاح» (١/٣٢٨).

(٢) ليس في (م). والمثبت من الرسالة.

فهذا الشَّوقُ العارِمُ والعاطِفةُ الجَيَّاشةُ الَّتي تَتَلاشَى أمامَها الدُّنيا والآخِرةُ في جَنْبِ ساعةٍ يذكُرُ اللهُ فيها عَبْدَهُ؛ ممَّا يَجعَلُنا نَقِفُ مَشْدوهِينَ حائِرِينَ عاجِزِينَ عن التَّعليقِ إلَّا بمِثلِ ما يُعلِّقُ هو بهِ؛ تَعْقيبًا على تلك الحَسْرةِ الَّتي يَشعُرُ بها المُؤمِنُ على ساعةٍ لم يَذكُرِ اللهَ فيها، وإنَّما كانت حَسْرتُهُ؛ لأنَّ اللهَ يَبعَثُ أيَّامَ الدُّنيا ولَيالِيَها على هَيئتِها الَّتي كانت[1].

فالسَّاعاتُ الَّتي ذكَرَ اللهَ ﷻ فيها تكونُ مَشْحونةً بذِكرِ اللهِ له، فيَفرَحُ بذلك، فإذا مرَّ بساعةٍ لم يَذكُرِ اللهَ فيها كانت خاليةً مِن نُورِ ذِكْرِ اللهِ له؛ فيَتحسَّرُ، وما ذلك إلَّا بشِدَّةِ حبِّهِ وشَوقِهِ إلى اللهِ!

● **أمَّا الرِّسالةُ الأَخِيرةُ**: فكانت إلى بعضِ إخوانِهِ دونَ تعيينٍ، وفيها[2] يَتواضَعُ مِن ذِكرِ أخيهِ بهذا العِلْمِ، مُبيِّنًا أنَّ لكلِّ شيءٍ شِرَّةً -حِدَّةً ونَشاطًا- وفَتْرةً

---

(١) ولقد ذهب كثير من الباحثين المُحدَثين إلى مثلِ هذا القولِ بعد أنْ شاهَدوا أعاجيبَ العلم الحديث في كيفيَّة التسجيل الصَّوتيِّ والضَّوئيِّ، انظر -مثلًا- كتاب «الإسلام يتحدَّى»، وما تُخفِي القدرة الإلهيَّة من أعاجيبها -لا شكَّ- أعظم وأكبر، والله أعلم.

(٢) في (م): «وفيه». والأولى المثبت؛ إذ الضمير عائد على الرِّسالة وهي مؤنَّث. وما في (م) جائز على وجوه:

الوجه الأول: أنه حمل للرِّسالة على معنى «الكتاب» كما حَمَل بعضهم «الكتاب» على «الصَّحيفة» فأنَّثه؛ روي عن بعض الأعراب: «جاءته كتابي» فلمَّا روجع في ذلك؛ قال: «أليس بصحيفة؟!»؛ على أن تذكير المؤنث باب طويل أفرد له ابن جني فصلًا في باب شجاعة العربية من «الخصائص». راجع: «الخصائص» (١/ ٢٥٠، ٢/ ٤١٨).

الوجه الثاني: أنَّ الضَّمير عائد على مذكَّر محذوف معلوم من السياق؛ والتقدير: «وفي كلامه». أو: «وفي =

-هُدُوءًا وكُمُونًا-وأنَّهُ يَنبغِي أنْ يكونَ العالِمُ معَ اللهِ في وقتِ سُكُونِهِ؛ ليَكُونَ اللهُ معَهُ في وقتِ نَشاطِهِ؛ فلا يَغتَرَّ بعِلْمِهِ؛ فيُصبِحَ العِلْمُ حِجابًا بينَهُ وبينَ ربِّهِ.

ثمَّ علَّقَ على الرِّوايةِ الَّتي ذُكِرتْ عن سيِّدِنا داودَ بأنَّها من الإسرائيليَّاتِ، أو هي -كما يقولُ-مِن الحِكاياتِ الدَّارِسةِ مِن الزَّمنِ الأوَّلِ، وأنَّ هذه الأمَّةَ أخَذَتْها مِن هؤلاءِ الرَّهابِنةِ أصحابِ الصَّوامِعِ؛ ذلك لأنَّهُ لا يُتصوَّرُ أنْ يُخاطِبَ اللهُ نَبيَّهُ داودَ عليه السلام بقولِه: «**احْذَرْنِي؛ كَيْلَا أَصْرَعَكَ صَرْعَةً تَكُونُ نَكَالًا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ**»[1]!

---

=

موضوعه». وله نظائر من الشِّعر والنثر. أو: أن الضمير ضمير الشأن المحذوف، وله أيضًا نظائر.

الوجه الثالث: أن يضبط ما في (م) «فِيَه» بكسر الموحدة وفتح الهاء دون ألف؛ اجتزاء بالفتحة عن الألف؛ وله نظائر من الشعر والنثر ومرسوم آي التنزيل؛ وهي لغة هوازن وهذيل وعليا قيس.

الوجه الرابع: أنْ يُضبَطَ بسكون الهاء جريًا على لغة طيِّئ ولَخْمٍ؛ فإنهم يحذفون ألف ضمير المؤنَّث «هَا» مع تسكين الهاء ونقل فتحتها إلى الحرف الذي قبلها، بعد تقدير سَلْبِ حركتِهِ إنْ كان متحرِّكًا، فيقولون في «بِهَا»: «بَهْ»، وفي «فِيْهَا»: «فِيَهْ». وفي «مِنْهَا»: «مِنَهْ». وذكر ابنُ مالك أنَّ هذا الحذفَ والنَّقْلَ يُفْعَلُ اختيارًا. ومِنْ شواهد هذه اللغة: قولهم: «نَحْنُ جئناك بَهْ»؛ أي: بِهَا. وما حكاه الفرَّاء أنَّه سَمِعَ بعضَ السُّؤَّال يقول في المسجد الجامع: «بالفضلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بَهْ، والكرامَةِ ذاتُ أكرمَكُمُ اللهُ بَهْ» يريد: بِهَا. قال ابن دُرَيْدٍ: «وهكذا لغةُ طيِّئ؛ يقولون: كِدتُ أَضْرِبَهْ: إذا عَنَوْا المؤنَّثَ إذا أرادوا أنْ يقولوا: كِدتُ أَضْرِبُهَا». اهـ. راجع تفصيل ذلك في: «جمهرة اللغة» لابن دريد (١/٢٨٩)، «الإنصاف» للأنباري (٢/٥٦٧-٥٦٨)، «أوضح المسالك» (١/١٥٥)، و«شرح شذور الذهب» (صـ١٥٥)، «مغني اللبيب» (ص٨٣٩)، «همع الهوامع» (٣/٣٢٩)، «دراسات في فقه اللغة» لصبحي الصالح (ص: ١٣٨).

(١) أورده بنحوه ابن المنذر من قول جعفر كما في: «الدر المنثور» (٦/٥١).

كيف ونَبِيُّ اللهِ داودُ عليه السلام كان يَعمَلُ في الأحكامِ بالتَّوراةِ، لكنَّهُ لمَّا كان قد سَبَقتْ له مِن اللهِ سابِقةٌ بالمَحبَّةِ الفاضِلةِ، آتاهُ اللهُ -في خاصَّةِ نَفْسِهِ- الزَّبُورَ؛ وهو ثَناءٌ على اللهِ عز وجل؟!

ولذلك يناديهِ اللهُ سبحانه وتعالى يومَ القِيامةِ قائِلًا: «**يَا دَاوُدُ، مَجِّدْنِي بِذَلِكَ الصَّوتِ الحَسَنِ الرَّخِيمِ**[(١)] **الَّذِي كُنْتَ تُمَجِّدُنِي بِهِ فِي الدُّنْيَا**»[(٢)]. ومِثلُ ذلك لا يكونُ إلَّا بمُقتضَى ما في قَلبِهِ مِنَ المَحبَّةِ الخالِصةِ.

فكيف يُتصوَّرُ -مع هذه المَحبَّةِ- أنْ يُناجِيَهُ[(٣)] بمِثلِ هذه المَقالةِ الَّتي تَهمُدُ منها الأرواحُ، ويَتزَعزَعُ القَلْبُ، ويَخمُدُ[(٤)] منها فَورانُ حُبِّ الأحبابِ؟!

وهنا -أيضًا- نَجِدُ النَّشِيدَ نَفْسَهُ الَّذي ظلَّ الحَكِيمُ التِّرْمِذيُّ -في طَرِيقِهِ إلى اللهِ- يُردِّدُهُ ويَترنَّمُ به على الآفاقِ العُلْيا؛ نَشِيدَ الحُبِّ الإلٰهيِّ والثَّناءِ والتَّمجِيدِ.

---

(١) أي: الرَّقيق الشَّجِي الطَّيِّب النَّغَمة. «تاج العروس» (٢٣٨/٣٢).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» (٣٨٠) وفي «صفة الجنة» (٣٢٧)، وأبو عَوانة في «المستخرج» (٣٩١٦)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٣٨٢)، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٥٤٩/٣)، وأحمد في «الزهد»، والحكيم الترمذي، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن مالك بن دينار؛ كما في «الدر المنثور» للسيوطي (٥٥٠/١٢). وأخرجه المصنف في «نوادر الأصول» (٨٤٧).

(٣) في (م) أقرب إلى: «يجيبه».

(٤) في (م): «وتخمد».

لقد بدَأَ بذلكَ النَّشِيدِ طَرِيقَهُ الصُّوفِيَّ بعدَ أنْ وقَعَ على «كتابِ الأَنْطَاكيِّ»؛ يقولُ الحَكِيمُ: «فأخَذتُ أَتتبَّعُ مِن الكُتُبِ مَحامِدَ الرَّبِّ -تبارَكَ اسمُهُ-وألتَقِطُ[1] مَحاسِنَ الكلامِ مِن طَرِيقِ العِظاتِ».

وظلَّ على ذلك النَّشِيدِ تَرتِيلًا وتَرجِيعًا في كلِّ كُتُبِهِ ورَسائلِهِ، حتَّى في هذه الرَّسائِلِ الخَمْسِ الَّتي تدُلُّنا على صُورةِ العَلاقةِ فيما بينَهُ وبينَ أترابِهِ ومُرِيدِيهِ رضي الله عنه وأرضاهُ.

(١) في (م): «والتقاط».

# الرِّسالةُ الأُولى
# جوابُ كتابٍ مِن الرَّيِّ

**قال الإمامُ أبو عبدِ اللَّهِ** رحمه الله:

**سلامٌ عليكَ ورَحمةُ اللَّهِ وبَرَكاتُهُ**

وصَلَ كِتابُك وفَهِمتُهُ، وذكَرتَ: «إنِّي مُشْتاقٌ إلى رُؤْيتِكَ العَزِيزةِ»؛ فانظُرْ - أبقاكَ اللهُ - مِن أين هذا الشَّوقُ مُهتاجُهُ؟ وإلى أيِّ[1] شيءٍ تَشتاقُ لرُؤْيتِي؟

فإنْ كنتَ تَشتاقُ، فشَوقُكَ[2] إلى ما أصَّلت، فقُلت[3]:

- «عسى أرى عَبْدًا مِن عَبِيدِهِ عليه سِماتُ العُبُودةِ، ممَّن أدَّبَهُ العَزِيزُ بلُطْفِهِ؛ لأَحتظِيَ منه بعضَ سِماتِهِ».

---

(١) ساقطة من (ظ).

(٢) ساقطة من (ظ).

(*) العين في اللفظتين معجمة في (ز).

(٣) في (ب): «أملتَ فقلتَ».

(*) العين في اللفظتين معجمة في (ز).

- أو: «أَرَى عَبْدًا مِن عَبِيدِهِ يَنطِقُ عن آلاءِ مَوْلاهُ بنِعْمةٍ ربَّانيَّةٍ لعلَّهُ أن تَخرِقَ نِعْمتُهُ بعضَ حُجُبي، فيَصِلَ إلى قَلْبي، فيَسبِيَهِ بصِفاتِ الآلاءِ».

- أو: «أَرَى عَبْدًا مَوفُورَ الحَظِّ مِن المَشِيئةِ وعَينُ اللهِ تَرْعاهُ، عليه بَهاءُ القُرْبةِ، وعليه لُطْفُ الرِّعايةِ، وفيه بَهْجةُ الحَظِّ، وله غَناءُ[1] المَرعَى؛ فأجعَلُهُ سببًا إليهِ».

- أو: «عَبْدًا قد أَخَذَ اللهُ تعالى بيَدِهِ، وولَّى هِدايتَهُ للطَّرِيقِ إليه حتَّى أقامَهُ بينَ يدَيْهِ، فأَقتبِس منه علمَ[2] الطَّرِيقِ».

● فإن كنتَ في إحدى هذه الوُجُوهِ، ثمَّ صِرتَ[3] على شَوقِكَ، فأنتَ محمودٌ مأجورٌ.

ووصَفتَ أنَّ شَأنَكَ ومُبتدَأَ أمرِكَ أنَّكَ نِلْتَ مَنزِلةً لا تَعمَلُ شَيئًا إلَّا بإذنٍ، ثمَّ صَحِبْتَ رجلًا ممَّن تَرجُو الزِّيادةَ به، فتَركْتَ أمرَكَ، وأَقبَلْتَ عليه، فافتَقدتَ الأمرَ الأوَّلَ.. وهكذا يكونُ شَأنُ مَن يَطلُبُ الخالِقَ بالمَخْلوقِ!

---

(١) في (ب): «غنى».

(٢) يمكن قراءته بالكسر، أو بالتحريك. فأمَّا الكسر فلعل المراد: طريق التصوف والوصول إلى الله. وأما التحريك؛ فالمراد: علامة الطريق ودليله.

(٣) في (ب): «صبرت».

الصَّادِقُ في الطَّرِيقِ يَطلُبُ ربَّهُ به لا بشيءٍ سواهُ، ومُبتدَأهُ[١] كما ابتدأتَ[٢] فيه ألَّا تَعمَلَ شَيئًا إلَّا بإذنِهِ، إلَّا الفَرضَ الَّذي لَزِمَ[٣] الخَلْقَ، فكان هذا مِنكَ انقيادًا للعُبُودةِ، وتَسلِيمًا للنَّفْسِ إليه، فكان سَبِيلُكَ أن تَدُومَ على هذا حتَّى تَنظُرَ ما[٤] يكونُ منه بعدَ هذا.

---

(١) كذا في (ز، ظ، م)؛ وفي (ب): «مبتدؤه»؛ وهو الجادة. وما في الأصلين والمطبوع جائز عند علماء الرسم؛ قال الهوريني في «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية» (صـ١٩٦): «إذا اتصل الضمير بما تُكتَبُ همزته المتطرفة ألفًا عند الانفراد فلهم في كتابة الهمزة حال الاتصال مذهبان:

**أولهما**: وهو مذهب المتقدِّمين من الكتاب: اعتبار حركة الهمزة نفسها لتوسُّطها العارِضِ، فتُرسَم واوًا إن ضُمَّتْ، وياءً إن كُسِرتْ، نحو: (أتاني نبؤهم). و: (ملؤهم). و: (سَمِعتُ عظيم نبئهم لما مررت على ملئهم). و: (سلمته جرابًا يملؤه). و: (أعطيته كتابا يقرؤه). وعلى هذا رسم المصحف في: ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنبياء:٤٢].

**ثانيهما**: وهو لغير المتقدِّمِينَ: يبقيها ألفًا مُطلَقًا كما كانت حال الانفراد؛ نظرًا لفتح ما قبلها وتطرُّفها، ففي نحو: (من كان يقرأه فالله يكلأه ولا يظهر خطأه عند ملأه). تكتب الهمزة في الكلمات الأربع بالألف، ويُدل على الحركة الإعرابية بالشكل؛ فيوقع شكل الضَّمَّة فوق الألف، والكسرة تحتها. وإنَّما اختار أصحاب هذا المذهب كتابتها ألفًا في الأحوال الثَّلاثة؛ لأنَّ اللَّفظَ إذا انفرد وأُريدَ الوُقُوفُ عليه تُبدَلُ الهَمزة ألفًا، فكذا يكون خطًّا ولو اتَّصل الضَّمير بها، كما يُكتَب بها مع اتِّصال الاسم الظَّاهر بها -كما أفاده في (الأدب) من غير تَفرِقة بين الاسم والفعل».

(٢) في (ز): «ابتديت».

(٣) في (ب): «قد لزم».

(٤) في (ز): «بما».

فإنَّ العبدَ إذا أقبَلَ إلى اللَّهِ تعالى هارِبًا مِن نَفْسِهِ فارًّا إليه، كما قال اللهُ تعالى: ﴿فَفِرُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[1] [الذاريات:٥٠]. فالفِرارُ مِن النَّفْسِ إلى اللهِ تعالى[2]، فإذا كان صادِقًا قَبِلَ منه هذا الفِرارَ، وآوَى ونصَرَ؛ وعَلامةُ القَبُولِ والإيواءِ أنْ يَرِدَ على قَلبِهِ هذا الإذنُ، وعلامةُ النَّصرِ أنْ يَكُفَّ عنه هذا[3] الوَسْواسُ[4].

فهو يَستمِرُّ فيه، ويَدُومُ عليه، فيَحتاجُ إلى مُدَّةٍ حتَّى يُحكِمَ هذا؛ وهو بمَنزِلةِ عبدِ السَّبْيِ لا يَعرِفُ أمرَ مَوْلاهُ، وقد ألقَى بيَدِهِ سَلَمًا؛ يَنتظِرُ ما يأمُرُهُ مَوْلاهُ، فهو يَنتهِي إليه، حتَّى إذا أتَت عليه المُدَّةُ بقَدْرِ ما يَعرِفُ أخلاقَ السَّيِّدِ وقَصْدَهُ ومُرادَهُ، وضرَرَ أمرِهِ ونَفعَهُ، وصلَحَ للتَّفويضِ إليه؛ أعطاهُ رأسَ مالِهِ، وفوَّضَ إليه أُمُورَهُ، فهو يأخُذُ ويُعطِي، ويَتَّجِرُ[5] في مالِهِ، ويضَعُ ويَرفَعُ، ويَسُوسُ عَبِيدَهُ الَّذين هم دُونَهُ، ويُشرِفُ على أُمورِ سَيِّدِهِ، فلا يَحتاجُ إلى إذنٍ في كلِّ كلامِهِ[6]؛ لأنَّه قد عرَفَ أمرَ مَوْلاهُ، واستَنبَطَهُ[7]، فصلَحَ لتدبيرِ أمرِهِ وسِياسةِ عَبِيدِهِ.

---

(١) بعده في (ز): «تعالى».

(٢) ساقطة من (ظ).

(٣) ساقطة من (ز، ب).

(٤) الوَسْواسُ بالفتح: اسم من: «وَسْوَسَتْ إليه نَفْسُهُ»؛ إذا حدَّثتْه. وبالكسر مصدر. «المصباح المنير» (٦٥٨/٢).

(٥) (يَتْجُرُ ويَتَّجِرُ)؛ وجهان. «مختار الصحاح» (صـ ٤٥).

(٦) في (ب): «كلام».

(٧) في (ب): «واستبطنه».

فإذا ذهَبَ هذا العَبدُ -وهو سَبِيٌّ بعدُ- فوضَعَ يَدَهُ في يَدِ سَبْيٍ مِثلِهِ لم يَبلُغْ هذا المَحَلَّ، ولم يَصلُحْ لتَدبيرِهِ وسِياستِهِ، وهو مِثلُهُ ضَعِيفٌ؛ فقد ترَكَ طَرِيقَهُ، وضيَّع أمرَهُ، فيَنبغِي له أنْ يَستقبِلَ الأمرَ استِقبالًا.

وكذلك هذا العَبدُ الَّذي بذَلَ نَفْسَهُ للهِ، وانتَظَرَ الإذنَ في كلِّ أمرٍ يَرِدُ عليه الإذنُ، فيَحتاجُ إلى مُدَّةٍ حتَّى يَنتهِيَ إلى غايَةٍ، فهو في هذه المُدَّةِ في مَزِيدٍ مِن اللهِ تعالى، يَزِيدُهُ[1] نُورًا على نُورٍ، حتَّى يَزدادَ بأَمرِهِ بَصِيرةً، ويَمُوتَ منه كلُّ داءٍ دَفِينٍ في نَفْسِهِ، حتَّى يَقوَى للتَّفويضِ إليه.

وقد شرَحتُ هذا كلَّهُ في كتابٍ أنفَذتُهُ إليكم عُنْوانُهُ: «**كتابُ سِيرةِ الأولياءِ**»، فاطلُبْهُ تَجِدْ هذا كلَّهُ فيه إن شاءَ اللهُ تعالى.

فمِن شأنِكَ -الآنَ- استقبالُ الأمرِ، والتَّوبةُ مِن الحَدَثِ الَّذي أَحدَثتَ، وتَسْليمُ النَّفْسِ إلى اللهِ تعالى مُبتدِئًا، والتَّبرِّي[2] مِن الحَولِ والقُوَّةِ، والتَّضرُّعُ

---

(١) في (ظ): «يزيد» دون هاء.

(٢) كذا في (ت، ز، ظ). وفي (ب): «والتبرؤ» وهو الجادة؛ قال الحريري في «درة الغوَّاص في أوهام الخواصِّ» (صـ ١١٥): «ومن أوهامهم -أيضًا- في هذا النَّوع قولهم: (التَّباطي، والتَّوضِّي، والتَّبرِّي، والتَّهزِّي)، والصَّواب أن يقال: (التَّباطُؤ، والتَّوضُّؤ، والتَّبرُّؤ، والتَّهزُّؤ). وعقد هذا الباب أنَّ كلَّ ما كان على وزن (تَفعَّلَ أو تَفَاعَلَ) ممَّا آخره مهموز، كان مصدرُه على (التَّفعُّل والتَّفاعُل) وهمز آخره؛ ولهذا قيل: =

إلى اللهِ تعالى في الإقالةِ، تَخرُجُ مِن حَيرتِكَ[1] إن شاءَ اللهُ تعالى.

---

=

(التَّوضُّؤ والتَّبرُّؤ)؛ لأنَّ تصريف الفعل منهما: (تَوضَّأَ وتَبرَّأَ)». وتابعه على ذلك ونقل عبارته الصَّفَديُّ في «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» (صـ١٩٦). قال الهوريني في «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية» (صـ٢٠٦-٢٠٨): «يقول الفقير: صحيح أن قلب الضمة كسرة إنَّما يكون في المعتل، لا المهموز ولا الصحيح، كما هو مشهور عند الجمهور من القواعد الصرفية، إلا أنه كثر في كلام الفضلاء المتقدِّمين والمتأخِّرين من الفحول والأساطين، وفشا في كتبهم التعبير بـ(التَّجزِّي، والتَّبرِّي) ونحوهما، فلعلهم أجرَوا المهموز مُجرى المعتل في هذا كما فعلوا في غيره من النظائر، فجعلوا (التَّجزِّي، والتَّبرِّي، والتَّوضِّي)، مثل (التَّحرِّي)، وأجروا (التباطي، والتخاجِي) مثل (التَّجاري، والتَّرامي)، وكان أصل المصدر في (التَّحرِّي) على وزن (التَّفعُّل): (التَّحرُّي) بضمِّ الرَّاء، فقلبوا الضمة كسرة لمناسبة الياء، كما انقلبت ضمة (التَّفاعُل) كسرة في (التَّجاري) فكذلك هنا؛ لما رأوا في (التَّباطُؤ، والتَّبرُّؤ) أنَّ الهمزة بعد الضَّمَّة في الطَّرف تبدل واوًا.

والحال: أنه ليس لهم اسم متمكِّن آخره واو قبلها ضمة؛ فقلبوا الواو ياء، ثم قلبوا الضمة كسرة لمناسبتها.

والحاصل: أنَّه يجوز كتبها بالياء، ويلفظ بها ياء إذا كُسِر ما قبلها، فتُنقَطُ حينئِذٍ باثنتين من تحتُ، أو همزةٍ فلا تُنقَطُ؛ هذا على قياس سيبويهِ في التَّسهيل بين بين، وأمَّا على قياس الأخفش فتكتب بالواوِ؛ لأنَّه يبدلها بها.

على أنَّ بعض العرب يقول: (توضَّيت). و: (تبريت). كما أنَّه يقول في: (بدأت، وقرأت): (بديت، وقريت) كما في (الصَّحاح). ويمكن إجراء كلام المتقدمين على هذه اللُّغة وإن كانت ضعيفة، ويسقط عنهم توهين الحريريِّ إيَّاهم» بتصرُّف يسير. وراجع: «شرح درة الغواص» للشِّهاب الخَفاجيِّ (صـ٣٧٧-٣٧٩).

(١) في هامش (ز) تصحيح لهذه الكلمة بكلمة: «عثرتك».

فتَطهَّرْ وصلِّ[(١)] رَكْعتينِ في بَرازٍ[(١)] مِن الأرضِ، وتُبْ إلى اللهِ تعالى مِن الحَدَثِ الَّذي أَحدَثتَ في تَركِكَ طَرِيقَكَ، وإقبالِكَ إلى مَخلوقٍ مِثْلِكَ[(٢)]،

(١) في (ز): «وصلي» بإثبات الياء؛ والجادة: «وصلِّ»، كما في (ظ)؛ فعل أمرٍ مَبنيٌّ على حذف العِلَّة. وما في (ز) صحيحٌ فصيح سائغ في العربية، ويمكن توجيهه على عدَّة وجوهٍ بيانُها على النحو التَّالي:

الوجه الأول: أنَّه جارٍ على لغة لبعض العرب؛ يُجرُون الفِعلَ المُعتلَّ الآخِرِ (النَّاقِصَ) مُجرى الفِعلِ الصَّحيحِ؛ فيَجزِمون مضارِعَهُ ويبنون أمره بحذف الحركة المقدَّرة فوق حرف العِلَّة، كما يَجزِمُ ويَبني جميع العرب بحذف الحركة الظَّاهرة في الفِعلِ الصَّحِيحِ الآخِرِ، فيقولون في المضارع: (لم يسعى، ولم يرمي، ولم يدنو). ويقولون في الأمر: (اسعى، وارمي، وادنو)؛ وحرف العلة على هذا هو لام الكلمة. راجع تفصيل ذلك في: «سر صناعة الإعراب» (١/ ٩٢، ٢/ ٢٧٥)، «المفصل في صنعة الإعراب» (٥٣٧، ٥٣٨)، «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/ ٢٣-٣٠)، «اللباب في علل البناء والإعراب» (٢/ ١٠٨-110)، «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٥٥)، و«شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (٢/ ١٨٧- ١٨٩ ٥٦٣ ، ٥٦٤)، «شرح الرضي على كافية ابن الحاجب» (٤/ ٢٦)، «شرح شذور الذهب» للجوجري (١/ ٢١٢، ٢١٣)، «شرح الأشموني» (١/ ٨٤)، «شرح الأزهرية» (صـ ١٧)، والرسالتين المعنونتين بـ«شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف» (صـ ٢٧).

الوجه الثاني: أنه جارٍ على لغة لبعض العرب يُجرُون الفعل النَّاقص مُجرى الصَّحيح رفعًا ونصبًا وجزمًا، وكذلك يجرون الاسم الناقص مجرى الصَّحِيح؛ فأمَّا الأفعال فبحركات ظاهرة على الواو والياء رفعًا ونصبًا؛ فيقولون: «يَدعُوُ». و: «يَقضِيُ». و: «لن يدعوَ ويقضيَ». وأما في الأسماء؛ فبحركات ظاهرة على الواو والياء رفعًا ونصبًا وخفضًا؛ يقولون: «جاء القاضيُ». و: «وكلمت القاضيَ». و: «مررت بالقاضيِ». بحركات ظاهرة على حرف العلة. فإذا جزموا الفعل المعتل أو بنَوه حذفوا الحركات الظَّاهرة على الواو أو الياء، وأجروه مُجرى الصَّحيح؛ وهذه اللغة حكاها المازنيُّ، والنَّحَّاس، وابنُ جِنِّي، ونَشْوان الحِمْيَريُّ، وابنُ يعيشَ، وابنُ عُصْفُور، وناظرُ الجَيش، وغيرهم. راجع: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٤٤٢)، «سر =

=

صناعة الإعراب» لابن جني (٢/٢٧٥)، «الصحاح» للجوهري (٦/٢٢٦٣، ٢٢٦٤)، «شمس العلوم» للحميري (٦/٣٥٩٦)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/٤٨٧-٤٩٣)، «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (٢/١٨٧، ٥٦٣-٥٦٥)، «شرح شافية ابن الحاجب» للرضي (٣/١٨٢)، «لسان العرب» لابن منظور (١٤/١٤)، «تمهيد القواعد» لناظر الجيش (١/٢٩٧)، «الهمع» للسيوطي (١/١٧٩، ١٨٠)، «تاج العروس» للزبيدي (٣٧/٣٣).

الوجه الثالث: أنَّه من باب الإشباع؛ فإنَّه بنى الأمر هنا على حذف حرف العلة على الجادَّةِ؛ فصار «وصَلِّ»، ثمَّ أشبع الكسرة، فتولَّدت ياء الإشباع، فصارت: «وصَلِّي»، فياء العِلَّة على هذا زائدة، وليست لام الكلمة، ومثل ذلك الأفعال المعتلة بالألف والواو في الجزم والبناء، وإشباع الحركات حتى تتولد منها حروف علة كثير في كلامهم، قال أبو البركات الأنباري في «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/٢٣): «إن هذه الحركات التي هي الضَّمَّة والفتحة والكسرة حركات إعراب، وإنَّما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف التي هي الواو والألف والياء؛ فالواو عن إشباع الضَّمَّة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة؛ وقد جاء ذلك كثيرًا في استعمالهم». وقال في «الإنصاف» (١/٣٠): «وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير في كلامهم»؛ وإشباع حركات الإعراب لغة الأزد وبعض أهل اليمن. راجع: «الكتاب» لسيبويه (٤/١٦٧)، «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٤/٢٥٧، ٥/٤٠، ٤٤)، «سر صناعة الإعراب» (٢/١٤٠، ١٧٩)، «شرح الكافية الشافية» (٤/١٩٨١)، «شرح الرضي على الكافية» (٤/٤٩٦)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/٢١٣)، «المساعد» لابن عقيل (٤/٣٠٣).

الوجْهُ الرابع: أنَّ ما في الأصلِ ببناءِ الفعلِ على الفتحِ على تقديرِ حذفِ نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ؛ كما في قراءة بعضهم: ((وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِيَ))؛ بفتحِ ياءَيْه. ووُجِّهَتْ بأن الأصلَ: «لَيَبْغِيَنْ» بنونِ التوكيدِ الخفيفةِ، وفي تخريجِ بعضِهم لقراءةِ أبي جعفرٍ المنصورِ: ((أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ)) بفتح الحاء. وقول الحارث بن المنذر الجرمي:

فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِر  أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ؟!

على أنَّ الأصل: «نَشْرَحَنْ» و«يُقْدَرَنْ» بتوكيدِ الفعلِ بنونِ التوكيدِ الخفيفةِ، ثمَّ حُذِفَتْ هذه النُّونِ، وبَقِيَتِ الفتحةُ دليلًا عليها. وضعَّف بعضُهم تخريجَ القراءةِ والبيتِ على هذا التقديرِ؛ وعلى هذا التقدير فإنَّ أصل الفعل «صَلِّيَنْ» أو «صَلِّيًا» -برسم نون التَّوكيد الخفيفة نونًا أو ألفًا؛ كما هو مصطلح عليه عند علماء الرَّسم

=

واجعَلْ هذا رأسَ أَمْرِكَ؛ فإنَّ النَّفْسَ تحتاجُ إلى مِثْلِ هذا حتَّى تَعلَمَ النَّفْسُ استِقبالَ الأمرِ.

ثمَّ خُذْ بزِمامِ[٣] جَمَلِكَ، فقُدْهُ إلى اللهِ تعالى قَودًا رَفِيقًا بلُطْفٍ، ولا تُعرِّجْ يَمِينًا ولا شِمالًا حتَّى تبلُغَ المَنزِلَ.

ولو امتَدَّتْ بك المُدَّةُ إلى وُصُولِ المَنزِلِ إلى آخِرِ رَمَقٍ مِن الحياةِ، فلا تَتحيَّرْ، ولا تَلتفِتْ.

فإنْ بَعُدَ أَجَلُكَ وقد وصَلتَ إلى المَنزِلِ؛ فطوباك! وهنَّأَكَ اللهُ تعالى بطِيبِ المَنزِلِ، والرَّوحِ والرَّاحةِ الَّتي نِلتَها؛ فإنَّكَ حلَلتَ بفِناءِ مَلِكٍ كَرِيمٍ.

ولكن -يا أخي- لا بُدَّ لك مِن الجُهْدِ في تَركِ الهُوَى؛ حتَّى يَرحَمَكَ؛ فيَرِدَ[٤] عليكَ، فإذا ظَفِرتَ بذلك ذهَبَ الجُهْدُ، وسهُلتِ الأُمُورُ عليك.

---

=

الإملائيِّ، وكما جاء في مرسوم التنزيل، وسيأتي مزيد بيان له. راجع: «النوادر في اللغة» لأبي زيد (صـ ١٦٣، ١٦٤)، «إيضاح الوقف والابتداء» (١/ ٣٦٠-٣٦٢)، «المحتسب»: ٢/ ٣٦٦، «الخصائص» (٣/ ٩٤، ٩٥)، «المحكم في نقط المصاحف» (صـ ٦٦، ٦٧)، «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» (صـ ٥٠، ١٠٥)، «الدر المصون» (٩/ ٣٧١)، «مغني اللبيب» (صـ ٣٦٥)، «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١/ ٦١)، «الإتقان» له (٣/ ٢١٣)، «معترك الأقران» له (١/ ٢٤٩)، «روح المعاني» (٣٠/ ١٦٨)، «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية» (صـ ٢٧٦).

(١) البراز بالفتح -والكسر لغة قليلة- الفضاء الواسع. «المصباح المنير» (١/ ٤٤).

(٢) ساقطة من (ظ).

(٣) الزِّمامُ: الخَيط أو الحبل الذي تُقادُ به الدَّابَّة. «العين» (٧/ ٣٥٤).

(٤) ضبطت في (ب): «فيردّ» بتشديد الدَّال.

فالزَمِ الطَّرِيقَ، وعليك[(١)] الحُزنَ[(٢)] والتَّضرُّعَ والوَحْدةَ والصِّدقَ، ولا تُغرَّنَّكَ النَّفْسُ مرَّةً فتَغتَرَّ، وما لم تأخُذْ بحَلْقةِ البابِ مُغبرًّا[(٣)] شَعِثًا، فتُنادِيَ[(٤)] نِداءَ الغَرِيبِ الَّذي قد أَتَى مِن شُقَّةٍ بَعِيدةٍ مُنقطِعَ الزَّادِ، حتَّى يَرحَمَكَ ويَفتَحَ لك البابَ، فلا تَلتفِتْ إلى شيءٍ؛ لا إلى النَّفْسِ ولا إلى غيرِها!

ولا تَشتغِلْ بشيءٍ إلَّا بأداءِ الفَرائضِ، ثمَّ مِن بعدِ ذلك فضَعْ يدًا على يدٍ، ولا تَعمَلْ شَيئًا إلَّا بإذنِهِ، كما قال عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ[(٥)]: «السُّرورُ كلُّهُ لمَن وصَلَ إليكَ».

---

(١) اسم فعل أمر؛ بمعنى: «الزم الحزن»؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة:١٠٥]؛ قال أبو جعفر النحاس في «معاني القرآن» (٢/٣٧٣): «أي: الزموا أنفسكم فأصلحوها وخلصوها من العقاب». وقال أبو حيان في «ارتشاف الضرب من لسان العرب» (٥/٢٣٠٩): «أما (عليك) فإنَّهُ يَتعدَّى قال تعالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ [المائدة:١٠٥]؛ أي: الزموا أنفسكم، ويتعدى بالباء تقول: (عليك بزيد). وقدَّره بعضهم: (خُذْ زيدًا من عليك). وبعضهم: (أَمسِك عليك زيدًا). وأمَّا (عليَّ) فتقول: (عليَّ زيدًا)؛ أي: أولِني زيدًا، وضعتها العرب مَوضِع فعل يَتعدَّى إلى اثنين، وشذَّ إغراء الغائب في قولهم: (عليه رجل لَيسَني)، وأجاز بعضهم إغراء الغائب».

(٢) في (ب): «بالحزن».

(٣) ضبطت في (ب): «مُغبَّرًا».

(٤) في (ب): «فتنادِ».

(٥) في (ز): «رحمة الله عليه».

# الرِّسالةُ الثَّانيةُ

# إلى أبي عُثمانَ سَعِيدٍ النَّيْسابُورِيِّ

قال: وكتَبَ إلى أبي عُثمانَ سَعِيدٍ النَّيْسابُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ جوابَ كِتابِهِ:

**سَلامٌ عليكَ ورحمةُ اللهِ وبَرَكاتُهُ.**

**أمَّا بعدُ:**

فإنَّ هذه النُّفُوسَ مَبْناها على السَّبْعِ -على: (الشَّهْوةِ، والرَّغْبةِ، والرَّهْبةِ، والغَضَبِ، والشَّكِّ، والشِّرْكِ، والغَفْلةِ)- فإذا حَيِيَ القلبُ بالإيمانِ خرَجَ من هذه السَّبعِ قَلْبًا، وهي في النَّفْسِ بواقي[1]، ثمَّ تَصِيرُ هذه السَّبعُ في الصَّدرِ غِطاءً على

---

(١) كذا، والوجه: «بواقٍ» بحذف الياء؛ وما في (ز، ظ، م) يمكن ضبطه بأكثر من وجه على النحو التالي:
**الوجه الأول:** «بواقِي» بإثبات الياء وقفًا والتنوين وصلًا؛ وهي لغة صحيحة حكاها أبو الخَطَّاب الأخفش الكبير ويُونُسُ بن حبيب عَنِ الموثُوق بعربيَّتهم؛ ينطقون بالياء وقفًا ويحذفونها وينوِّنون وصلًا، وتُرسم الكلمة في الحالين بالياء؛ لأنَّ مدار الكتابة على الوقف؛ فيقولون في الوقف: «هذا رَامي». و: «مررتُ بغازي». وفي الوصل: «هذا رامِي حاذقٌ». و: «مررتُ بغازِي شجاعٍ». ويجب أن يقرأ في حال الوصل: بتنوين ما قبل الياء، مع حذف الياء نطقًا، وإنْ كانت مكتوبةً، وعلى هذه اللغة جاءت قراءةُ ابن كثير: ((وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)). ((مِن وَالٍ))، ونحو ذلك. راجع: «الكتاب» لسيبويه (٢/٢٨٨)، «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٥/٥٥-٥٧)، «الحجة» للفارسي (٥/٢٣، ٢٤، ٥/٤٠٥، ٤٠٦)، «الحجة» لابن زنجلة (صـ ٣٧٥، ٣٧٦، ٥٦٢، ٦٣٠)، و«اللباب» للعكبري (٢/٢٠٤)، و«شرح المفصل» لابن يعيش =

=

(٥/٢٢٠-٢٢٢)، «المقاصد الشافية» للشاطبي (٨/٢٧-٣٥).

**الوجه الثاني:** «بَواقِيُ» بإثبات الياء وقفًا ورفعها دون تنوين وصلًا على المنع من الصرف؛ وهو جارٍ على لغة لبعض العرب يُجرُون الفعل النَّاقص مُجرى الصَّحيح رفعًا ونصبًا وجزمًا، وكذلك الاسم الناقص رفعًا مجرى الصَّحِيح؛ فأمَّا في حالتي الرَّفع والنَّصب فبحركات ظاهرة على الواو والياء. فيقولون: «يَدعُوُ». و: «يَقضِيُ». و: «جاء القاضيُ». و: «عندي جواريُ». بحركات ظاهرة على حرف العلة. فإذا جزموا الفعل المعتل أو بنَوه حذفوا الحركات الظَّاهرة على الواو أو الياء، وأجروه مُجرى الصَّحيح؛ وهذه اللغة حكاها المازنيُّ، والنَّحَّاس، وابنُ جِنِّي، ونَشْوان الحِمْيَريُّ، وابنُ يعيشَ، وابنُ عُصْفُور، وناظرُ الجَيش، وغيرهم. راجع: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/٤٤٢)، «سر صناعة الإعراب» لابن جني (٢/٢٧٥)، «الصحاح» للجوهري (٦/٢٢٦٣، ٢٢٦٤)، «شمس العلوم» للحميري (٦/٣٥٩٦)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/٤٨٧-٤٩٣)، «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (٢/١٨٧، ٥٦٣-٥٦٥)، «شرح شافية ابن الحاجب» للرضي (٣/١٨٢)، «لسان العرب» لابن منظور (١٤/١٤)، «تمهيد القواعد» لناظر الجيش (١/٢٩٧)، «الهمع» للسيوطي (١/١٧٩، ١٨٠)، «تاج العروس» للزبيدي (٣٧/٣٣).

**الوجه الثالث:** أن يُضبط ما في (ز، ظ، م) «بواقِيَ» نصبًا على الحالية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره دون تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ فهو صيغة منتهى الجموع، والجار والمجرور «في النفس» في هذه الحالة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وهي». ومجيء الحال من المبتدأ مسألة خلافية بين جمهور النحاة وشيخ النحاة سيبويه؛ حيث إن الجمهور منع مجيء الحال من المبتدأ، على خلاف سيبويه الذي ذهب إلى جواز مجيء الحال من المبتدأ. قال الصبان في «الحاشية» (٢/٢٦٠): «قوله: «لميَّة موحشًا طللُ»: فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور». وقال ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/٣٣٣): «وقول سيبويه هو الصحيح، لأن الحال خبر في المعنى». وقال في «شرح التسهيل» (٢/٣٥٥): «وبينت رجحان قوله على قول مَن زعم أن صاحب الحال هو الضمير». وقال عباس حسن في «النحو الوافي» (٢/٣٦٤): «ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ، أو من اسم الناسخ، أو مما ليس فاعلًا، أو مفعولًا به، أو نحوهما؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح، وهو: عدم الاستعمال العربي الأصيل، وإنما يرفضونه؛ لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ: إن العامل في المبتدأ معنوي؛ هو «الابتداء»، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في

=

=

الحال، والآخر عامل في صاحبها، مع أن العامل عندهم في الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضًا، والغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخلص لا يوافقهم، ولا يؤيدهم، مع كثرته؛ ولهذا يخالفهم بحق سيبويه وفريق معه». بتصرف يسير. راجع: «كتاب سيبويه» (٢/ ١١٠-١١٤)، «شرح التسهيل» (٢/ ٣٥٤)، «خزانة الأدب» (٣/ ٢٨).

الوجه الرابع: أن يُضبط «بواقيَ» وهو نصب على الحاليَّة، بفتحة ظاهرة على آخر الكلمة دون تنوين؛ لأنها صيغة منتهى الجموع، غير أنه ليس حالًا من المبتدأ، ولكنه حال من الضمير المستكنِّ فيما تعلق به الجار والمجرور هنا؛ على تقدير: «وهي تستقرُّ في النفس بواقيَ»؛ وهذا قريب من الوجه السابق، إلا أنه جارٍ على ما ذهب إليه جمهور النحويين من أن الضمير المستكنّ في الأمثلة التي أوردها سيبويه وابن مالك وغيرهما دليلًا على مجيء الحال من المبتدأ -هو صاحب الحال؛ حيث أوَّلوا ذلك بأن هذه الحال معمولة ولا بد لها من عامل، وقدَّروا في ذلك عاملًا لها، وصاحب الحال حائلٍ هو الضمير المستكنُّ في هذا العامل. راجع المصادر المتقدمة في الوجه الثالث.

الوجه الخامس: أن ذلك على نية الإضافة، والتقدير: «بواقي الآثار»؛ فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، وله نظائر كثيرة من الشعر والنثر، وبه وجَّه ابن مالك رواية البخاري: «ومنع وهات» دون تنوين في بعض توجيهاته؛ قال في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص: ١٠٣): «ويمكن أن يكون الأصل: «ومنعَ حقٍّ وهاتِ»؛ فحذف المضاف إليه وبقيت هيئة الإضافة». وقال في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٤٨): «ومن هذا قراءة ابن محيصن ((لَا خَوْفُ عَلَيْهِم)) بالضم دون تنوين، تقديره: «فلا خوف شيء». ومثله قول بعض العرب: «سلامُ عليكم» بلا تنوين؛ يريدون: سلام الله. وحكى أبو علي: ابدأ بذا من أوَّلَ، بالفتح على منع الصرف، وبالضم على نية الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه، وبالجر على قصد المضاف إليه. وحكى الكسائي أن بعض العرب قال: أفوقَ تنام أم أسفلَ، بالنصب، على تقدير: أفوق هذا تنام أم أسفل.

ومثله على أحد الوجهين قول الشاعر:

أقولُ لمّا جاءني فخرُهُ ... سُبْحانَ من عَلْقَمة الفاخِر

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على الهيئة التي يستحقها قبل الحذف». وراجع: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٢٤٩، ٢٥٠)، «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٧/ ٣٢١٤-٣٢١٦).

القلبِ، تتراءيا[1] لهُ في كلِّ أمرٍ، وعلى كلِّ حالٍ، ثمَّ لا يَزالُ العَبْدُ في مَزِيدٍ مِن ذلك ينوِّرُ اللهُ الإيمانَ في قلبِهِ، فبقَدْرِ ما يَستنيرُ في صَدْرِهِ يَذوبُ هذا الغِطاءُ عن قلبِهِ، ويَنكشِفُ له عن حَقائِقِ الأُمُورِ، حتَّى يَصِيرَ مِن أهلِ اليَقِينِ.

---

(١) كذا في (ز، ظ) برد الهمزة إلى حرفها الأصلي اللين، وسوف يتكرر ذلك في كلمات مماثلة. وفي (م): «تتراءى». وما في (الأصلين) يمكن ضبطه «تَتَراءَيًا» بهمزة قبل الياء أو «تَتَرايًا» دون همز، بتنوين الألف في الحالتين، على أنها ألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وأن أصله: «تَتَراءَيَنْ» أو «تَتَرايَنْ» بنون التوكيد الخفيفة؛ وكتابة هذه النون ألفًا إنما هو متابعة لرسم المصاحف؛ قال أبو عمرو الداني في «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» (ص: ٥٠): «واجتمع -أيضًا- كتَّاب المصاحف على رسم النون الخفيفة ألفًا وجملة ذلك موضعان: في يوسف {وليكونا من الصاغرين}. وفي العلق {لنسفعا بالناصية}. وذلك على مراد الوقف». وهو مذهب البصريين، وهو الأكثر، وعليه جَرَى رسم المصحف، أما الكوفيون فيكتبونها في غير المصحف بالنون؛ نظرًا لوقوف بعض العرب عليها، بها لا بالألف. قال الفَاكِهِي في «شرح القَطْر»: «ومَحَلُّ كتابة النون الخفيفة بالألف عند أَمْنِ اللَّبْس، أما إذا حصل لَبْسٌ -نحو: «لا تَضْرِبَنْ زَيْدًا واضْرِبَنْ عَمْرًا»؛ فيُكتب بالنون على الأصح، ولم يُعتبر بحالة الوقف، لأنه لو كُتب بالألف لالتبس أَمْرُ الواحد أو نهيه بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط». اهـ، ومثله في «الهَمْع».

وما في (الأصلين) صحيح فصيح، ويمكن كتابته: «يَتَراءيًا» بإثبات الهمزة عين الفعل، أو كتابته «يَتَرايًا» بحذف الهمزة؛ وهي لغة لبعض العرب حكاها الخليل واللحياني وغيرهما، وعليها قراءة الكسائي ونافع في المتواتر: ((أَرَيتكم))، و((أَرَيتم))، و((أَرَيت))؛ فأما الكسائي فيقرأ بغير همز ولا ألف، وأما نافع فيقرأ من غير همز والألف على مقدار ذوق الهمز. راجع: «العين» (٨/ ٣٠٧)، «السبعة» (ص: ٢٥٧)، «الحجة» للفارسي (٣/ ٣٠٦-٣١٠)، «تهذيب اللغة» (١٥/ ٢٢٩)، «المسائل الحلبيات» (ص: ٨٣-٨٧)، «سر صناعة الإعراب» (١/ ٩٠-٩٣، ٢/ ٤٣٨)، «الصحاح» (٦/ ٢٣٤٧-٢٣٤٨)، «الإبانة في اللغة العربية» (١/ ٢٦٢، ٢٦٣)، «أمالي ابن الشجري» (٢/ ٤٩٢، ٤٩٣)، «اللباب في علل البناء والإعراب» (٢/ ٣٦٥، ٣٦٧، ٢/ ٤٤٦)، «شرح المفصل في النحو»: (٩/ ١١٠)، و«شرح شافية ابن الحاجب» للأستراباذي: (٤/ ٣٢٩)، «إرشاد الساري» للقسطلاني(٥/ ٢٨٥)، «منحة الباري» لزكريا =

فإذا أَيقَنَ تَلاشَتْ هذه النَّفْسُ وذهَبتْ، فصارت الرَّغْبةُ إليه، والرَّهْبةُ منه، والغَضَبُ له، وتحوَّلتِ الشَّهْوةُ مُنْيَةً؛ والمُنْيَةُ أَمَلًا، وصارَ الشَّكُّ يَقِينًا، والشِّركُ إخلاصًا، والغَفْلةُ جُهْدًا، فذهَبتِ[1] النَّفْسُ، وبَقِيَ العَبْدُ معَ ربِّهِ في الأحوالِ كلِّها.

◄ **ووجَدْنا العِلمَ نَوعَينِ:**

● **نَوعٌ منها:** العِلمُ بالنَّفْسِ ودَواهِيها وعُيُوبِها.

● **ونَوعٌ منها:** العِلمُ باللهِ تعالى.

فإنِ اشتَغَلَ العَبْدُ بمَعرِفةِ العُيُوبِ[2]، بَقِيَ عُمُرَهُ فيها وفي التَّخلُّصِ منها، وإنِ اشتَغَلَ بمَعرِفةِ العِلمِ باللهِ، كان ذلك دَواءَهُ؛ لأنَّه عِلمٌ به يؤدِّيه إلى حَياةِ قلبِهِ، وإزهاقِ نَفْسِهِ، فإذا زَهِقتِ النَّفْسُ بما ورَدَ عليها مِن التَّجلِّي؛ حَيِيَ القلبُ بربِّهِ، فأيُّ عَيبٍ يَبقَى معَهُ؟!

---

=

الأنصاري(٦/٣٥٣، ٣٥٤)، «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية» (ص: ٢٧٦).

(١) في (ز): «فذهب» دون تاء؛ وهو جائز لأن النفس مؤنث مجازيٌّ.

(٢) ساقطة من (ظ).

وورَدَ عليَّ كتابُكَ -يا أخي- وكتابٌ بعدَ كتابٍ، ووكَّدتَ[١] في ذِكْرِ عُيُوبِ النَّفْسِ في بابِ المَعرِفةِ؛ فإن قدَرتَ -يا أخي- ألَّا تَشتغِلَ بذِكْرِ العُيُوبِ -كلَّ هذا- فافْعَلْ؛ فإنَّ للهِ تعالى عِبادًا عرَفُوهُ مَعرِفةً، وأنكَرُوا كلَّ شَيءٍ دُونَهُ، وأَنِفُوا مِن ذِكْرِ النَّفْسِ، وخافُوهُ، فكأنَّهم إذا ابتُلُوا بذِكْرِها تَدورُ بأحدِهم مَعِدتُهُ[٢] حتَّى يكاد يَقِيءُ!

وكيف يَقدِرُ مَن جالَ في بَساتِينِ الوَردِ والياسِمِين[٣] والنِّسْرِينِ أن يَرتَعَ في بِقاعِ الشَّوكِ؟!

أم كيف يَقدِرُ من صارَ ذِكْرُ الجَلِيلِ له غِذاءً أن يَستمِعَ إلى ذِكْرِ غيرِهِ؟!

(العِلمُ باللهِ، والمَعرِفةُ للهِ، والعَقلُ عن اللهِ تعالى): مَن[٤] حَوَى هذه الثَّلاثَ حَيِيَ قلبُهُ باللهِ تعالى، ونَعِمَ بالُهُ، وطابَ[٥] رُوحُهُ، وصحَّتْ عُبُوديَّتُهُ،

---

(١) «وكَّد» لغة في «أكَّد»؛ وتقدمت الإشارة إليه.

(٢) في (ظ): «بذكر ما تدور معرفة»؛ والمثبت من (ز).

(٣) قال الفيومي في «المصباح المنير» (٦٨١/٢): «الياسمين مشموم معروف وأصله يسم؛ وهو معرب، وسينه مكسورة، وبعضهم يفتحها، وهو غير منصرف، وبعض العرب يعربه إعراب جمع المذكر السالم على غير قياس». وراجع: «تاج العروس» (١٣٨/٣٤).

(٤) في (ز): «فمن».

(٥) تذكير الفعل هنا جائز؛ لأنَّ الرُّوح مؤنَّث مجازيٌّ؛ وهو مشهور مقرَّر في كتب النَّحو.

وظَفِرَ بالحُرِّيَّةِ مِن رِقِّ نَفْسِهِ، وعلَتْ رُتْبتُهُ، وبرَزتْ مَنزِلتُهُ، وسادَ أشكالَهُ، وكرُمَ على مَوْلاهُ، ونالَ منه فوقَ أَمَلِهِ في العاجِلِ والآجِلِ.

**أمَّا في العاجِلِ:** فأَهدَى إليه الحِكْمةَ العُلْيا مِن خَزائِنِ رُبوبيَّتِهِ، ومكَّنَ له بينَ يَدَيهِ، وأخَذَ له بأسرارِهِ.

**وأمَّا في الآجِلِ:** فيَجعَلُهُ مِن خَدَمِهِ يومَ تَصطَفُّ الأولياءُ والأنبياءُ، وأنطَقَهُ بالثَّناءِ عليه بما لم تَسمَعِ الآذانُ كلُّها مِثْلَهُ، حتَّى تَقَرَّ به عَينُ المُصطَفَى ﷺ، وهيَّأَ له مِنْبَرًا. وأمَّا في دارِهِ فقُرْبُ مَحَلِّهِ، ورَفْعُ السِّتْرِ عنه فيم[1] بينَهُ وبينَهُ.

فإنْ قدَرتَ -رَحِمَكَ اللهُ- أنْ تُكلِّمَ أخاكَ مِن هذا النَّحوِ، فإنَّهُ أطيبُ لنا ولك وأشرَفُ، ومَن أرادَ -فيما بينَنا- الوُصُولَ إلى حاجتِهِ كان أرجَى.

**وممَّا يُحقِّقُ ما قُلْنا:** حَدِيثُ رسولِ اللهِ ﷺ؛ حيث أتاهُ الرَّجلُ، فقال: «يَا رَسُولَ اللهِ، عَلِّمْنِي غَرَائِبَ الْعِلْمِ». قال عليه السلام: «**مَا صَنَعْتَ فِي رَأْسِ الْعِلْمِ؟ هَلْ عَرَفْتَ الرَّبَّ؟**»[2].

---

(١) كذا، والوجه إثبات الألف. ومحمل ذلك على الاجتزاء بالفتحة عن الألف؛ وهي لغة هوازن وهذيل وعليا قيس؛ وتقدم نظير ذلك.

(٢) أخرجه وكيع في «الزهد» (١٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٢٢٢) من حديث عبد الله بن مسور رضي الله عنه. قال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (صـ =

فغَرائِبُ العِلمِ هو عِلْمُ النَّفْسِ، وعِلْمُ الأمرِ والنَّهيِ، ورأسُ العِلمِ ما دَلَّ عليه الرَّسولُ ﷺ.

**وممَّا يُحقِّقُ ذلك:** ما ذكَرَهُ[1] اللهُ عز وجل في التَّنزيلِ مِن قولِهِ تعالى: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:١٩]. فاقتَضاهُ عِلمَ هذه الكَلِمةِ، وقد كان عَلِمَ قبلَ ذلك منه ما عَلِمَ، ولم يَزَلْ ﷺ يَزدَادُ عِلْمًا إلى أنْ فارَقَ الدُّنيا[2].

---

=

٧٨): «رواه ابن السُّنِّيِّ وأبو نُعيم في كتاب الرياضة لهما، وابن عبد البر من حديث عبد الله بن المسور مرسلًا؛ وهو ضعيف جدًّا». وأورده السُّيوطيُّ في «الزيادات على الموضوعات» (٢٠٢).

(١) في (ظ): «ذكر» دون الهاء.

(٢) إشارة لقوله تعالى: ﴿ءَابَآءَنَآ أَوَلَوۡ كَانَ﴾ [طه: ١١٤].

# الرِّسالةُ الثَّالثةُ

# إلى

# أبي عبد اللهِ محمَّد بنِ الفَضلِ البَلْخِيِّ

**رسالةُ أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ عليٍّ التِّرْمِذيِّ رحمه الله إلى مُحمَّدِ بنِ الفَضلِ رحمه الله**

بسم الله الرحمن الرحيم

**والحَمدُ للَّهِ وَحدَهُ، وصلَّى اللَّهُ على محمَّدٍ وآلِهِ وسلَّم**

سَلامٌ عليكَ ورَحْمةُ اللهِ وبَرَكاتُهُ، وأدامَ اللهُ لكَ العافِيةَ والسَّلامةَ، وزادَ في نِعَمِهِ عندَكَ، ووفَّقَكَ لشُكْرِهِ عليها.

كتَبتَ -أكرَمَكَ اللهُ تعالى-ونحنُ في سِتْرِ اللهِ تعالى، وربُّنا محمودٌ، ونَسْألُ اللهَ تعالى دَوامَهُ والمَزِيدَ مِن فَضْلِهِ.

وصَلَ كِتابُكَ -أبقاكَ اللهُ تعالى- وفَهِمتُهُ.

فأمَّا ما ذكَرتَ مِن مَعرِفةِ النَّفْسِ وقِلَّةِ أمانتِها، وسأَلْتَنِي أنْ أَتدبَّرَهُ، وأتَفقَّدَ مِن ذلك؛ فإنِّي وجَدتُ أنَّ مَعرِفةَ النَّفْسِ على ضَربَينِ:

- **أحدُهما:** صَحِيحٌ.
- **والآخَرُ:** سَقِيمٌ.

فمَن رامَ مَعرِفتَها مِن قِبَلِ الصِّدقِ، فذهَبَ، فقابَلَ الصِّدقَ بالكَذِبِ، لم يكُنْ يَنجُو مِن سَقَمِ مَعرِفتِها؛ وذلك أنَّ الهَوَى بمَرصَدٍ مِن فِعلِهِ، فكلَّما قابَلَ الصِّدقَ منه بكَذِبِها، فتَبيَّنَ له شيءٌ، موَّهَ عليه الهَوَى، وزيَّنَ له سُوءَ باطِنِهِ، حتَّى يُخيّلَ إليه أنْ قد عرَفَ النَّفْسَ، وعرَفَ كَذِبَها، وتابَ إلى اللهِ تعالى منها، واستغفَرَ.

وصدَرَ عن هذا التَّبيُّنِ والتَّدبُّرِ والاستغفارِ إلى طِيبِ نَفْسٍ وطُمَأنِينةٍ؛ كأنَّهُ قد فرَغَ مِن العَمَلِ، ولم يَرجِعْ إليه ذِهْنُهُ وعَقْلُهُ، حتَّى يقولَ: شَهْوةُ هذا الكذبِ فِيَّ باقٍ[1]؛ وإنَّما قَطَعتُ مِن الشَّجَرةِ فُرُوعَها بالتَّوبةِ والاستغفارِ والإكبابِ على

---

(١) كذا بالتَّذكر؛ ومحمل ذلك على وجوه، بيانها على النحو التالي:

**الوجه الأول**: أنَّه من باب الحمل على المعنى؛ فحُملت «الشَّهوة» -هنا- على معنى «الاشتهاء»؛ وباب الحمل على المعنى باب واسع في العربية، وأفرد له ابن جني فصلًا في «الخصائص» (٢/٤١٣، ٤١٤) قال: «فصل في الحَمْل على المعنى: اعلم أن هذا الشَّرْج غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا؛ وغير ذلك مما تراه بإذن الله.

- فمن تذكير المؤنث قوله:

فَلَا مُزْنَة وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلَا أَرْض أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان. ومنه قول الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام:٧٨]؛ أي: هذا الشَّخص أو هذا المرئي ونحوه. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة:٢٧٥]؛ لأن الموعظة والوعظ واحد. وقالوا في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: إنه أراد بالرحمة هنا: المطر».

**الوجه الثاني**: أنه ذكر لأنَّ الشهوة مؤنث مجازي؛ وما كان هذا سبيله فيجوز تذكيره على ما ذهب إليه =

حِفْظِ الأركانِ فقط، وأمَّا الكذبُ كلُّهُ فهو باقٍ فيَّ قد تَشرَّبتْ عُرُوقِي لذَّتَهُ، وخالَطتْ لَحْمِي ودَمِي شَهوتُهُ، بمَنزِلةِ النَّارِ في الزَّنْدِ، لا يُورِي إلَّا بعدَ القَدحِ،

---

=

الجوهري قال في «الصحاح» (١/١٩٨): «وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦] ولم يقل: «قريبة»؛ لأنَّه أراد بالرحمة الإحسانَ، ولأنَّ ما لا يكون تأنيثه حقيقيًّا جاز تذكيره». وضعَّف ابن هشام هذا الوجه وقال في «مغني اللبيب» (ص: ٦٦٦): «وأما قول الجوهري: إن التذكير لكون التأنيث مجازيًّا. فوهم؛ لوجوب التأنيث في نحو «الشمس طالعة، والموعظة نافعة»، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين».

**الوجه الثالث**: أنه ذكر باعتبار المضاف إليه؛ فإنَّ المضافَ المؤنَّث قد يكتسبُ من المضاف إليه المذكَّر تذكيرَهُ؛ كما أنَّ المضافَ المذكَّر قد يكتسبُ من المضاف إليه المؤنَّث تأنيثَهُ، شريطة أنْ يكونَ المضافُ صالِحًا للحذف وإقامةِ المضاف إليه مُقامَه. قال أبو بكر الأنباري في «المذكر والمؤنث» (٢/١٨٤): «باب ما يضاف من المذكر إلى المؤنث، فيُحمَلُ مرةً على لفظ المذكر، ومرة على لفظ المؤنث فيؤنثُ؛ من ذلك قولهم: بعضُ جُبَّتِك مُتَّخِرِّقٌ ومتحرقةٌ، فمن قال متحرق ذكره؛ لأنه لبعضٍ، وبعضٌ مذكرٌ، ومن أنثه ذهب إلى معنى جُبَّتك متحرقةٌ. وكذلك تقول: مطر السماء يؤذيني وتؤذيني، فمن قال: يؤذيني. قال: المطر مذكَّرٌ، فذكرتُ فِعْلَه، ومن قال: تؤذيني. ذهب إلى معنى السماء، فأخرج الفعل مؤنثًا على لفظ السماء. قال الله عز وجل: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف:١٠]، فذكر الفعل؛ لأنَّه لبعض، وبعضٌ مذكَّرٌ، وقرأ الحسن (تَلْتَقِطْهُ) بالتاء، فأنَّثه على معنى: تلتقطه السيارة، وقال عز وجل: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء:٤]. فأنث (ظل) على لفظ الأعناقِ، وذكر (خاضعين) على معنى القوم. كأنه قال: فظلوا خاضعين». ومن باب اكتساب المؤنَّث التَّذكير بإضافته لمذكَّر قول الشَّاعر:

*إِنَارَةُ الْعَقْلِ مكسوفٌ بطوْع هوى*

وراجع تفصيل ذلك في: «المذكر والمؤنث» للأنباري (٢/١٨٥-١٩١)، «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/٢٣٧-٢٣٩)، «أوضح المسالك» (٣/٨٨-٩٠)، «مغني اللبيب» (ص: ٦٦٥، ٦٦٦)، «تمهيد القواعد» (٧/٣١٩٤-٣١٩٧)، «المقاصد النحوية» (٣/١٣١٨)، «شرح الأشموني» (٢/١٣٦-١٤٠).

ولا يَهدَأُ ولا يَستقِرُّ، ولا يَشتغِل بشيءٍ ولا معَ شيءٍ حتَّى يَقصِدَ لطَلَبِ ذلك الدَّاءِ، حتى يَظفَرَ بالدَّواءِ المُخرِجِ للدَّاءِ.

فهذا عَبْدٌ أعمَقَ النَّظَرَ في مَعرِفةِ النَّفْسِ، فقابَلَ أكاذِيبَهُ بالصِّدقِ، فصارَ عِلمُهُ بها غَزِيرًا، ولِسانُهُ بها نَطُوقًا، وذمَّ نَفْسَهُ في المَلَأِ؛ فهذا قد عادَى نَفْسَهُ في الظَّاهِرِ عِندَهُ وعِندَ الخَلْقِ، وحادَثَهُ[1] نَفْسُهُ في الباطِنِ، وصالَحتْهُ نَفْسُهُ على ذلك، واطمَأنَّتْ، فهي فَرِحةٌ بلَذَّةِ تلك العُلُومِ، وطيِّبةٌ النَّفْسُ بذلك الذَّمِّ بينَ ظَهْرانَيِ الإخوانِ؛ قد خدَعتْهُ النَّفْسُ، وأدخَلَتْهُ في مَتجَرِها وسُوقِها، فتُروِّجُ عليه مِن نَقْدِ سُوقِها نُحاسًا وصُفْرًا مُموَّهًا بالفِضَّةِ، مكتوب عليها أسماءُ اللهِ تعالى وسُورةُ الإخلاصِ، فإذا غمَزتَها صلُبتْ عليك، وإذا حمَلتَ عليها في الفَمِ انكَسَرتْ، وأبدَت لك تخاصُمًا.

فأهلُ السُّوقِ في أسواقِهم يَتعامَلون بها فيما بينَهم، لما يَرَون من فِضَّتِها، ويَحسَبُون أنَّها فِضَّةٌ، فإذا وقَعَ[2] بيَدِ الجِهْبِذِ زَيَّفَها وبَهْرَجَها، فإذا شكَّ المُعامَلون بها في ذلك كسَرَها لهم؛ فأراهم حُمْرتَها.

---

(١) كذا هي في الأصلين، ولعل المقصود: «هادنته».

(٢) كذا، والوجه: «وقعت» بتأنيث الفعل؛ وما في المتن جائز حملًا للنُّقود على النَّقد. أو: لأنَّ ما لا يكون تأنيثه حقيقيًّا جاز تذكيره؛ على ما ذكره الجوهريُّ. أو: هو على ما ذهب إليه ابن كَيسان من جواز تذكير الفعل إذا كان مسندًا لضمير مؤنَّث حقيقي أو مجازي، أو مذهب الجوهري من جواز تذكير الفعل إذا كان مسندًا لضمير مؤنث مجازيٍّ. راجع: «الخصائص» لابن جني: (٢/٤١٣-٤١٧)، «الصحاح» للجوهري (١/١٩٨، ٤/١٦٣٧)، «مغني اللبيب» (صـ ٨٦٠)، «همع الهوامع» (٣/٣٣٣).

فهذا دَورٌ بارزًا[١] للقُرَّاءِ، أعمالُ البِرِّ لِباسُهم، وذِكْرُ اللِّسانِ أَردِيَتُهم؛ قد تردَّوا بها فوقَ لِباسِهم، وتَنفُّسُ المَحزونينَ عَصائِبُهم وعَمائمُهم[١]، والتَّماوُتُ شأنُهم، أعاذَنا اللهُ تعالى وإيَّاكَ مِن هذا الصِّفةِ.

---

(١) كذا في (ز، ظ). وفي (م): «بارز». ويمكن توجيه ما في الأصلين الخطيين بعدة وجوه على النحو التالي:

الوجه الأول: أن «بارزا» حال من المبتدأ، ومنعه الجمهور وأجازه سيبويه وصححه ابن مالك، وقال عباس حسن في «النحو الوافي» (٢/٣٦٤): «ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ، أو من اسم الناسخ، أو مما ليس فاعلًا، أو مفعولًا به، أو نحوهما؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح، وهو: عدم الاستعمال العربي الأصيل، وإنما يرفضونه؛ لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ: إن العامل في المبتدأ معنوي؛ هو «الابتداء»، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في الحال، والآخر عامل في صاحبها، مع أن العامل عندهم في الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضًا، والغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخلص لا يوافقهم، ولا يؤيدهم، مع كثرته؛ ولهذا يخالفهم بحق سيبويه وفريق معه». بتصرف يسير. راجع: «كتاب سيبويه» (٢/١١٠-١١٤)، «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/٣٣٣، ٣٥٤، ٣٥٥)، «حاشية الصبان» (٢/٢٦٠)، «خزانة الأدب» للبغدادي (٣/٢٨).

الوجه الثاني: أن «بارزا» حال من «دور»؛ ومجيء الحال من النكرة جائز عند سيبويه وأبي عمر الجرمي والمبرد. قال ابن هشام في «المسائل السفرية» (ص: ١٤): «فإن قلت: كيف جاز مجيء الحال من النكرة؟ قلت: أما على قول سيبويه فلا إشكال، لأنه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة». وقال المبرد كما في «التعليقة على كتاب سيبويه» (٢/٢٥٤): «قال أبو العباس: قال أبو عمر: هو حال من النكرة ولا اختلاف في جوازه على ما قاله أبو عمر». وقال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٥/٧٤): «وما ذهب إليه الجرميُّ صحيحٌ، إلَّا أنّه لا ينفكّ من ضعف؛ لأن الحال من النكرة ضعيفٌ. وقال المبرّد: لا اختلافَ في جوازِ ما قال؛ يعني: الجرميَّ». قال الصبان في «الحاشية» (٢/٢٥٦): «ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية =

ومَن رامَ مَعرِفتَها مِن قِبَلِ بناه[٢] التَّدبير، فهَيْهاتَ أنْ تَطمئِنَّ نَفْسُهُ أو تَطِيبَ، أو يَشتغِل بالذَّمِّ لها -عندنا- قد فطَن وكاسَ، ورأَى أنَّ هذا لا يَزولُ عنه بالمَعرِفةِ لها، والذَّمِّ لها.

---

=

عند الجميع، وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطردًا عند الجميع؛ لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع». وقال في «شرح المفصل» (٢/ ٢٠): «وتنكيرُ ذي الحال قبيحٌ، وهو جائزٌ مع قُبحه، لو قلت: (جاء رجلٌ ضاحكًا) لَقبُح مع جوازه، وجعلُه وصفًا لما قبله هو الوجهُ». وظاهر عبارة الكتاب أن مجيء الحال من النكرة جائز عند الخليل أيضًا دون تقييد بالسماع، وإنما قيده يونس بالسماع؛ وتمام عبارة «الكتاب» لسيبويه (٢/ ١١٢): «وقد يجوز نصبُه على نصب: هذا رجلٌ منطلقًا، وهو قول عيسى. وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالًا ولم يجعله وصفًا. ومثل ذلك: مررتُ برجل قائمًا، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائمًا، وهو قول الخليل رحمه الله. ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضًا؛ والرفعُ الوجهُ. وعليه مئةٌ عينًا؛ والرفعُ الوجه. وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛ والجر الوجهُ». وقال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ١١٣): «وزعم مَن نثق به أنه سمع رؤبةَ يقول: هذا غلامٌ لك مُقبلًا، جعله حالًا ولم يجعله من اسم الأول». وقال السيوطي في «همع الهوامع» (٢/ ٣٠٤): «واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرًا قياسًا ونقله عن سيبويه وإن كان دون الإتباع في القوة ». وراجع أيضًا: «شرح كتاب سيبويه» (٢/ ٤٤١-٤٤٣)، «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٧٤٠)، «الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين» (ص: ٤٥٤-٤٥٧).

(١) على الرغم من إمكان فهمها بالتعبير الدارج الحديث، فإن المقصود بها صفتهم ودينهم، ولعل اللفظة أعجمية.

(٢) وكذلك هذه اللفظة نقلناها كما أمكن لنا قراءتها في الأصلين، دون إدراك معناها؛ فلعلها -أيضًا- لفظه أعجمية.

[لعلها: «نفاة»؛ والمراد بهم: من قال بإسقاط التدبير؛ فليحرر]

وأنَّ مَن يُزيلُها خالَفَها، ففَزِعَ إلى ربِّهِ، والْتَجَأَ إلى مَن لا يُلْجَأُ إلَّا إليه، وعَلامةُ الفَزَعِ أنْ يَذهَلَ عن كلِّ شيءٍ تَطِيبُ له نُفُوسُ المُغترِّينَ، فإنَّ فِعْلَ الفَزَعِ والذُّهول[١] وعَلامةَ الالتِجاءِ ألَّا يَستظهِرَ على مُزايَلَتِهِ بشيءٍ دُونَهُ.

**فإذا عَلِمَ اللهُ الصِّدقَ مَن عَبْدِهِ في هذا، كانَ منه على إحدى[٢] منزلتين:**

فمنزلة منه أن يَهدِيَه لطَرِيقِ[٣] الجُهْدِ، طَريقًا مُستقِيمًا، لا يَلتفِتُ ولا يُعرِّجُ على شيءٍ، ويُوفِّقه ويُعينهُ، ويُثبِّتهُ فيه حتَّى لا تَختلِفَ أحوالُهُ؛ فمرَّةً جُهْدٌ، ومرَّةً راحةٌ، ومرَّةً بُؤْسٌ، ومرَّةً رَخاءٌ، ومرَّةً انقِباضٌ، ومرَّةً انبِساطٌ؛ هذا عَبْدٌ لعَّابٌ، يَلعَبُ بأمرِ اللهِ تعالى، ولا تَدعُهُ نَفْسُهُ يَثبُتُ على شيءٍ حتَّى يَنتهِيَ الأمرُ مُنْتهاهُ.

ولأهلِ هذه الصِّفةِ مَنزِلٌ يَنزِلونه، يُقالُ له: «مَنزِلُ العشرةِ». فأنزَلهم[٤] ذلك المَنزِلَ، بمَنزِلةِ مَن دُعِيَ إلى عُرْسٍ، فتَهيَّأَ له، فالظَّاهِرُ منه كُسْوةٌ حَسَنةٌ، وتحتَ

---

(١) كذا في (ز، ظ)، والوجه حذف الواو؛ ليستقيم السياق. وما في (الأصلين) سائغ على ضعف؛ وهو جواز زيادة الواو لغير معنى على ما ذهب إليه بعض الكوفيين؛ احتجاجًا بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾[الأنعام:٧٥]. وقوله: ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ ﴾ [الصافات:١٠٣-١٠٤]. وجعلوا منه كذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[الزمر:٧٣]. راجع: «الفصول المفيدة في الواو المزيدة» (صـ١٤٦).

(٢) في الأصلين: «على آخر منزلتين».

(٣) في الأصلين: «لطرق».

(٤) كذا في (ز، ظ، م) بإسقاط الألف حشوًا، ولعل صوابه: «فإنزالهم» بإثبات هذه الألف؛ على أنَّ حذف =

ذلك ثِيابٌ دَنِسةٌ رائحةٌ[(١)] مُنكَرةٌ؛ فأُقعِدَ مِن العُرْسِ ناحِيَةً، فهو يَجِدُ رائحتَهُ، ويَنظُرُ إلى ما في ذلك العُرْسِ مِن الألوانِ والنِّعَمِ، وبَطنُهُ خالي[(٢)]، فعِلمُه

---

=

الألف حشوًا اختصارًا -متابعة لرسم المصاحف- كان من عادة بعض النساخ في بعض الحروف كما في بعض الأعلام مثل: (إبرهيم، إسمعيل، هرون)، وربما توسعوا في ذلك. راجع: «عمدة الكتاب» للنحاس (صـ ١٧٢-١٧٧)، «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» (ص: ٢٠-٣٦).

(١) كذا في (ز، ظ). وفي (م): «ورائحة». غير أنَّ ما في الأصلين الخطيين بحذف واو العطف فصيح صحيح سائغ في العربية؛ وله نظائر من الشعر والنثر. راجع تفصيل ذلك وأمثلته في: «الخصائص» (١/ ٢٩١، ٢/ ٢٨٢)، «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٢٦٠)، «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٣٧٨-٣٨١)، «شواهد التوضيح» (ص: ١١٧)، «تمهيد القواعد» (٧/ ٣٥٠٦-٣٥٠٨).

(٢) كذا في (ز، ظ، م)؛ والوجه: «خالٍ» بحذف الياء؛ لأنه اسمٌ منقوصٌ منوَّنٌ مرفوعٌ؛ خبر لقوله «وبطنه»؛ وما في الأصلين الخطيين والمطبوع يصح من عدة وجوه بيانها على النحو التالي:

الوجه الأول: أن أصله «خالِي» بتنوين اللام وصلًا، وإثبات الياء إثبات وقفًا. وهي لغة صحيحة حكاها سيبويه عن أبي الخَطَّاب الأخفش الكبير ويُونُس بن حبيب عَنِ الموثُوق بعربيَّتهم؛ ينطقون بالياء وقفًا ويحذفونها وصلًا. قال سيبويه في «الكتاب» (٤/ ١٨٣): «(هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات): وذلك قولك هذا قاض وهذا غاز وهذا عم؛ تريد العمي، أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل؛ فهذا الكلام الجيد الأكثر، وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: (هذا رامي وغازي). و: (عمي)؛ أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال». وترسم الكلمة في الحالين بالياء؛ لأنَّ مدار الكتابة على الوقف؛ فيقولون في الوقف: «هذا رَامِي». و: «مررتُ بغازِي». وفي الوصل: هذا «رامِي حاذقٌ». و: «مررتُ بغازِي شجاعٍ». ويجب أن يقرأ في حال الوصل: بتنوين ما قبل الياء، مع حذف الياء نطقًا، وإنْ كانت مكتوبةً، وعلى هذه اللغة جاءت قراءةُ ابن كثير: ((وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍي))، وكذلك قوله: ((وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍي)). وقوله: ((وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍي)). راجع: «الكتاب» لسيبويه (٤/ ١٨٣)، «الحجة» لأبي على

=

=

الفارسي (٥/٢٣، ٢٤، ٤٠٥، ٤٠٦)، «الحجة» لابن زنجلة (ص: ٣٧٥، ٣٧٦)، «اللباب» للعكبري (٢/٢٠٤)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٩/٧٥)، «شرح الشافية» (٢/٣٠١)، «أوضح المسالك» (٤/٣٠٩)، «شرح قطر الندى» (ص٣٥٤)، «المقاصد الشافية» (٨/٢٧-٣٥)، «شرح الأشموني» (٤/٣٥٦-٣٥٨).

الوجه الثاني: أن أصله: «خالِيٌ» بتنوين الياء وصلًا، وتسكينها وقفًا؛ وهو جارٍ على لغة لبعض العرب يجرون الفعل النَّاقص مُجرى الفعل الصَّحيح، وكذلك يجرون الاسم الناقص مجرى الاسم الصَّحِيح؛ بحركات ظاهرة على الواو والياء. فيقولون: «يَدعُوُ». و: «يَقضِيُ». و: «جاء القاضيُ». و: «وقال قاضيٌ». و: «مررت بقاضيٍ». بحركات ظاهرة على حرف العلة، فإذا جزموا الفعل المعتل أو بنَوه حذفوا الحركات الظَّاهرة على الواو أو الياء، وأجروه مُجرى الفعل الصَّحيح. وهذه اللُّغة حكاها: المازنيُّ، والنَّحَّاس، وابنُ جِنِّي، ونَشْوان الحِمْيَريُّ، وابنُ يَعِيشَ، وابنُ عُصْفُور، وناظرُ الجَيش، وغيرهم. راجع: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/٤٤٢)، «سر صناعة الإعراب» لابن جني (٢/٢٧٥)، «الصحاح» للجوهري (٦/٢٢٦٣، ٢٢٦٤)، «شمس العلوم» للحميري (٦/٣٥٩٦)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/٤٨٧-٤٩٣)، «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (٢/١٨٧، ٥٦٣-٥٦٥)، «شرح شافية ابن الحاجب» للرضي (٣/١٨٢)، «لسان العرب» لابن منظور (١٤/١٤)، «تمهيد القواعد» لناظر الجيش (١/٢٩٧)، «الهمع» للسيوطي (١/١٧٩، ١٨٠)، «تاج العروس» للزبيدي (٣٧/٣٣).

◄ وعلى هاتين اللغتين فإن الياء هي لام الكلمة.

الوجه الثالث: أن يضبط ما في المتن «خالِي» بإسقاط التنوين وإثبات الياء وصلًا ووقفًا، على أن أصله: «خالٍ» على الجادَّة، فحذف التنوين وأبدل مكانه ياء؛ وهي لغة الأزد وبعض أهل اليمن، وحكاها سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر قال في «الكتاب» (٤/١٦٧): «وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون هذا: زيدو، وهذا عمرُو، ومررت بزيدِي، وبعَمرِي؛ جعلوه قياسًا واحدًا؛ فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف». حيث يسقطون التنوين ويبدلون مكانه واوًا حال الرفع، وياء حال الخفض؛ على إشباع الحركات النائبة عن الحروف. قال ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» (٤/١٩٨١): «لغة الأزد وهو أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفًا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة كقولك: «رأيت زيدَا» و«هذا زيدُو» و«مررت بزيدِي». اهـ. قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٥/٢١٣): «وأَزْدُ السَّراة يُجرون الرفعَ والجرَّ مجرى النصب، فيُبْدِلون، ويقولون: «هذا زَيْدُو» بالواو، وفي الجرِّ: «مررت بزَيْدِي». يجعلون الرفع والجرّ

=

بالعُرْسِ غَزيرٌ، ودِماغُهُ بريحِهِ طيِّبٌ، وبَطْنُهُ جائِعٌ، فلو قام يَمشِي فقال رجلٌ بكفِّهِ على ظَهْرِهِ يَدفَعُهُ[1]، فخَرَّ على وَجْهِهِ، فلمس القِصاع مِن ذلك العُرْسِ له كَثِيرٌ[2].

---

=

مثلَ النصب، وهو في القلّة كلُغَةِ من قال: «رأيت زيدْ». وذلك أنّنا إنّما أبدلنا في النّصب من التنوين لخفّة الألف والفتحة، ولا يلزم مثلُ ذلك في الرفع والجرِّ؛ لثقل الواو والياء». راجع: «شرح كتاب سيبويه» (١/ ١٩٠، ٥/ ٤٤، ٨١)، «منازل الحروف» (ص: ٢٩)، «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٥٢٢)، «شرح ابن الناظم على الألفية» (ص: ٥٧٤)، «ارتشاف الضرب» (٢/ ٨٠٠)، «تمهيد القواعد» (١٠/ ٥٢٩٠)، «المقاصد الشافية» (٨/ ٧، ٨).

الوجه الرابع: أن ذلك على نية الإضافة، والتقدير: «خالي الجوف»؛ فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، وله نظائر كثيرة من الشعر والنثر، وبه وجه ابن مالك رواية البخاري: «ومنع وهات» دون تنوين في بعض توجيهاته؛ قال في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص: ١٠٣): «ويمكن أن يكون الأصل: «ومنعَ حقٍّ وهاتٍ»؛ فحذف المضاف إليه، وبقيت هيئة الإضافة». وقال في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٤٨): «ومن هذا قراءة ابن محيصن ((لا خوفُ عليهم)) بالضم دون تنوين، تقديره: فلا خوف شيء. ومثله قول بعض العرب: «سلامُ عليكم» بلا تنوين؛ يريدون: سلام الله. وحكى أبو علي: «ابدأ بذا من أوَّلَ»؛ بالفتح على منع الصرف، وبالضم على نية الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه، وبالجر على قصد المضاف إليه. وحكى الكسائي أن بعض العرب قال: «أفوقَ تنام أم أسفلَ» بالنصب؛ على تقدير: أفوق هذا تنام أم أسفل. ومثله على أحد الوجهين قول الشاعر:

أقولُ لمّا جاءني فخرُهُ ... سُبْحانَ من عَلْقَمة الفاخِر

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على الهيئة التي يستحقها قبل الحذف». وراجع: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٢٤٩، ٢٥٠)، «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٧/ ٣٢١٤-٣٢١٦).

(١) في (م): «ويدفعه».

(٢) هذه الجملة قلقة في السياق، ولعل هنا كلامًا ساقطًا، أو لعل النسخ غير دقيق.

وصاحِبُ العشرةِ يَنظُرُ إلى تَزاحُمِ أعمالِهِ، وإلى مَنطِقِ كلامِهِ، وإلى هَيئتِهِ وسَمْتِهِ، وإلى مُلاحَظةِ الخَلْقِ إيَّاهُ بعَينِ التَّعظِيمِ، فيَطمئِنُّ إلى ذلك، ولا يَنظُرُ إلى بَقيَّةِ اللهِ تعالى؛ لأنَّ البَقيَّةَ بَقِيَّتان:

- **بقيَّةٌ للهِ تعالى.**
- **وبقيَّةٌ لخَلقِه**[(١)].

فلم يَنتبِهْ صاحِبُ هذا بعدُ لبَقِيَّةِ اللهِ تعالى:

نزَلُوا ذلك المَنزِلَ، فأرضاهم اللهُ تعالى في مَنزِلِهم بشيءٍ مِن عطاياهُ؛ فاستَطابوهُ، والْتَذُّوا به، واستَعدُّوا[(٢)]، والنَّفْسُ بخدعتِها[(٣)] ودَهائِها تَرجِعُ قَهْقَرَى رُوَيدًا رُوَيدًا، تَنسَلُّ[(٤)] مِن ذلك المَنزِلِ إلى دُنْياها، حتَّى صارَ إلى أنْ رَضِيَ بالفِعْلِ السَّقِيمِ مِن الصَّحِيحِ، والذِّكرِ الخالي مِن الوُجُودِ، والتَّلذُّذِ بأعراسِ غيرِهم.

فقائِلٌ يقولُ: «طَعِمَ اليومَ فُلانٌ كذا وكذا، فهو يَتلمَّظُ بشفتَيهِ على طَعامِ غيرِهِ». و: «شَرِبَ فلانٌ اليومَ كذا وكذا، فهو يَبتلِعُ ما فيه بلذَّةِ شَرابِ غيرِهِ».

---

(١) في (ز، ظ، م): «لحقه»؛ ولعل المثبت أليق بالسياق.

(٢) كذا، ولعلها: «وأُسعدوا».

(٣) الخدعة: بتثليث الخاء المعجمة، وكهُمَزَة؛ وجوه. راجع: «تاج العروس» (٢٠/٤٨٣).

(٤) في الأصل: «منسل».

فهؤلاءِ في عُسْرةٍ من الأُمُورِ، ما تُؤْنِسُهم مُجالَسةُ الخَلْقِ وفَوائِدُ العُلُومِ الَّتي تَستلِذُّها نُفُوسُهم، والتِقاطُ حِكاياتِ المُتقدِّمِينَ، وهذه القَصائِدُ الَّتي أحدثها المُتشاكِلون.

وليس ذاك من كلامِهم ولا هَدْيِهم، يَمُرُّون عليها بالرُّءُوسِ ويَضرِبُون عليها الأفخاذَ، تلك زَينُ الضِّيافاتِ والمتجمِّلِينَ بها.

فإذ[1] فقَدُوها مِن جَمِيعِهم رأيتَهم كطُيُورٍ مَنْتوفةِ الرِّيشِ، مَكْسورةِ الأَجْنِحةِ، لا يُوجَدُ عِندَهم خُشُوعُ الباطِنِ، ولا وَهْدةُ[1] النَّفسِ، ولا أَلَمُ القُلُوبِ،

---

(١) كذا، دون ألف، والوجه: «فإذا». ومحمل ذلك على وجهين:

الوجه الأول: أنَّه اجتزاء بالفتحة عن الألف؛ وأورد ابن جني في «الخصائص» (٣/١٣٥) بابًا بعنوان: «باب في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة». وذكر أمثلة لإنابة الكسرة عن الياء؛ قال: «وهو كثير»، وإنابة الضَّمَّة عن الواو، وإنابة الفتحة عن الألف؛ وقال: «وهذا في المفتوح قليل؛ لخِفَّة الألف». وكذلك أورد أبو بكر الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (١/٢٤٦): «باب ذكر الياءات والواوات والألفات المحذوفات اللَّاتي يجوز في العربية إثباتهن»؛ وهي لغة هوازن وهذيل وعليا قيس. راجع: «معاني القرآن» للفراء (١/٩١)، «إيضاح الوقف والابتداء» (١/٢٤٦-٢٨٠)، «الصحاح» للجوهري (٦/٢٢٦٢).

الوجه الثَّاني: أنه استعمل «إذ» محل «إذا» دلالة على الاستقبال؛ قال ابن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (صـ ٦٢-٦٣): «وهو استعمال صحيح، غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[مريم:٣٩]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴿١٨﴾ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٨-١٩]. وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾[غافر:٧٠-

=

ولا حُزْنُ الأفئِدةِ، ولا هُمُوم (حا)صلة على مُناهُم وشَهَواتِهم، فأعيُنُهم مادَّةٌ إلى الخَلْقِ، مَن يُعظِّمُهم، ومَن يَبَرُّهم، ومَن يُكرِمُهم، ومَن يَتعاهَدُهم ببرٍّ من قُماشِ[٢] الدُّنْيا؟!

على ذلك يَتزاوَرُون، وعلى ذلك يَأتلِفُون، ولِمِثلِهِ يقصدون، فهذه غِرَّةٌ عَظِيمةٌ باللهِ تعالى.

وأمَّا ما ذكَرتَ مِن المُنافَسةِ في الدُّنيا، فإنِّي حصَّلتُ عندي تَفْسيرَ المُنافَسةِ فوجَدتُها طلَبَ الجاهِ عندَ غيرِ اللهِ تعالى.

فمَن كان مُعوِّلًا بطَلَبِ الجاهِ عندَ أحدٍ سِواهُ، فقد خلَقَ وَجْهُهُ عِندَهُ، وصارَت أعمالُهُ كلُّها مَدْخولةً مَصْنوعةً[٣] على التَّصنُّعِ والتَّداهُنِ، ومَنِ انتبَهَ عنِ

---

=

٧١]. وكما استعملت «إذ» بمعنى «إذا» استعملت «إذا» بمعنى «إذ»؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران١٥٦]. وكقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة:٩٢]. وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة:١١]. لأن ﴿لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران:١٥٦] و ﴿لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة:٩٢]. مقولان فيما مضى، وكذا الانفضاض المشار إليه واقع أيضًا فيما مضى؛ فالمواضع الثلاثة صالحة لـ «إذ»، وقد قامت «إذا» مقامها». اهـ.

(١) توهد الفراش: تمهد، وتوهد الشيء: تسفل، والوهدة: الأرض المنخفضة، ولعل المقصود بوهدة النفس: خضوعها.

(٢) كذا، ولعلها: «معاش».

(٣) كذا، ولعلها: «مطبوعة».

اللهِ تعالى عن نومِهِ، أو أفاقَ من سُكْرِهِ، صارَ والِهًا في طَلَبِ الجاهِ إلى اللهِ تعالى، ولي الجاه وناصب الجاه، وتَعطَّلتْ أسبابُ دُنْياهُ ونفاسته فيها[١].

وأمَّا ما ذكَرتَ مِن شَأنِ الاستِخفافِ بالإخوانِ، وسُقُوطِ مَن فعَلَ ذلك عن اللهِ تعالى، فأين ذلك الأخُ، أنا في طَلَبِهِ عَطْشانُ، ومَكانُهُ منِّي على العاتِقَينِ، وأشفارِ العَيْنينِ؟!

وإنَّما يكونُ أخوكَ مَن سُقْياهما مِن مَشرَبٍ واحدٍ، ومَرْعاهما في مَرتَعٍ واحدٍ، ومَركَبُهما واحدٌ، مِن حظٍّ واحدٍ، إلى ربٍّ واحدٍ.

فأمَّا مَن تَبايَنا في هذه الصِّفاتِ، فلا يَأتلِفانِ إلَّا على التَّدارِي[٢] والتَّعايُشِ، وإخوانُ المُداراةِ والمُعايَشةِ كانوا في السَّلَفِ الصَّالِحِ الَّذين خَلَوْا، يَتعايَشون ويَتآخَونَ[٣] على سَلامةِ الصُّدورِ، وسَخاوةِ الأَنفُسِ.

---

(١) نفس الشيء نفاسة: كان عظيم القيمة. فلعل المقصود: قيمته لدى الخلق، أو يكون المقصود منافسته لهم.

(٢) كذا؛ قال ابن منظور في «لسان العرب» (١٤/٢٥٥): «والأصل في (التَّدارِي): (التَّدارُؤ)، فتُرك الهمز، ونُقِل الحَرف إلى التَّشبيه بالتَّقاضِي والتَّداعِي».

(٣) في (ز، ظ): «ويتآخذون».

فأمَّا اليومَ، فقد تَبدَّلَ[١] بالسَّلامةِ خِبًّا ودَهاءً، وبسَخاوةِ الأَنفُسِ طَمَعًا وبُخْلًا، فرَدُّ السَّلامِ على مِثلِ هؤلاءِ، ومُناوَلةُ اليَدِ، والكَشْرُ[٢] في وُجُوهِهم - كثيرٌ كثيرٌ، والاشتغالُ بهم بَطالةٌ.

إنَّما يَقتضِيكَ اللهُ مِن أُمُورِهم أنْ تَرحَمَهم رَحْمةً يَسلَمُوا مِنكَ قَلبًا ويَدًا ولِسانًا وفِعْلًا.

ووَصِيَّتي إيَّاك -رَحِمَكَ اللهُ تعالى-مُراقَبةُ أمرِ اللهِ تعالى، فتَنظُر ماذا تَصنَعُ؟ وتكون منه على حَذَرٍ مِن تَقليبِ الأحوالِ في مِثْلِ هذا الوقتِ؛ فإنَّ هذا وقتٌ خَفِيَ عليك شَأْنُهُ، وأَوصَيتُ نَفْسِي بمِثْلِ ذلك مِن قَبلِ أنْ أُوصِيَكَ.

فاعلَمْ -أبقاكَ اللهُ تعالى-أنَّه مَن وزَنَ الخَلْقَ بمِيزانِ نَفْسِهِ فصَوابُهُ خَطأٌ. فما ظنُّكَ بمَن صَوابُهُ خَطأٌ؟! كيف يكونُ خَطَؤُهُ؟!

أَلَا تَرَى إلى قولِهِ ﷺ: «**مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ؛ فَإِنْ أَصَابَ لَمْ يُؤْجَرْ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[٣].

---

(١) كذا؛ ولعل الفاعل: ضمير الشَّأن المحذوف.

(٢) يمكن أن تُقرَأ هذه اللَّفظة في الأصل بعِدَّة وُجُوه؛ ومنها ما أثبتناه، بالشِّين المُعجَمة، وكشر عن أسنانه كشرًا: كشف عنها وأبداها عند الضحك وغيره. وكشر فلان لصاحبه: تبسم. «المعجم الوسيط».

(٣) أخرجه بنحوه: الترمذي (٢٩٥٠، ٢٩٥١) من حديث عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما وقال: «هذا حديث حسن».

=

فمِيزانُ النَّفْسِ عائِلٌ[(١)(٢)]، فمَن وزَنَ في سُوقِ المُسلِمِينَ بمِيزانٍ عائِلٍ فقد خانَ الأُمَّةَ، ونُودِيَ على رأسِهِ في الأسواقِ بالخِيانةِ حتَّى يَعرِفَ الخَلْقُ.

فإذا كانت هذه عُقُوبةَ أُمَراءِ الدُّنْيا، فما ظنُّكَ بعُقُوبةِ مالِكِ المُلُوكِ؟!

والأَمِيرُ يُعايِنُ مَوازِينَ الرَّعِيَّةِ ويَختِمُ عليها حتَّى ينفذ من السُّوق[(٣)] كَيلهُ ووَزْنهُ، فإذا كان العَبْدُ لم يَبلُغِ المَبلَغَ الَّذي يَتولَّى[(٤)] اللهُ تعالى مِيزانَهُ ويَختِمُ عليه، ثمَّ وزن الخَلق، فهو على خَطَرٍ عَظِيمٍ مِن ربِّه تعالى، وقد عرَّضَ نَفْسَهُ للدَّمارِ والهَلاكِ، ولا يَنفُذُ كيلُهُ ووَزنُهُ إلَّا عِندَ مَن هو مِثْلُهُ.

---

=

ذكر ابن كثير في «تفسيره» عن ابن جرير بإسناده عن ابن عبَّاسٍ عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ أَوْ بِمَا لَا يَعْلَمُ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وقال: «هذا أخرجه الترمذي والنسائي من طرق، وأبو داود مرفوعًا، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن». ثم ذكر أنه روي من طريق آخر عن ابن عباس موقوفًا، وعلَّق على ذلك بقوله: «فالله أعلم». كما ذكر عن ابن جرير سنده عن جُندُب أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ». وذكر رواية أبي داود والترمذي والنسائي لهذا الحديث عن سُهيل بن أبي حزم القطيعي، وذكر أن بعض أهل العلم تكلم في سُهيل.

(١) في (ز، ظ): «عائلة».

(٢) «عال الميزان»: نقص أو زاد. «القاموس المحيط» (صـ١٠٣٦).

(٣) هكذا في الأصلين؛ ولعلها: «في السرق».

(٤) هذا اللفظ أفضل ما استطعنا قراءته من الأصل.

وهذا وقتُ البُكاءِ، والعَبَراتُ تَصعَدُ مِنَّا إلى اللهِ تعالى؛ لعلَّ اللهَ تعالى يَرحَمُنا؛ فأُحِبُّ أنْ تَتَنبَّهَ له، فقد جاءت الحَقائقُ، وذهَبتِ الشُّكُوكُ مِن الانتِباهِ والنَّاسُ في غَفْلةٍ، والهَلاكُ لمَنِ استَقبَلَ أمرَ اللهِ بالمُناصَبةِ؛ فأنا حَذِرٌ لهذا البابِ، وأُحذِّرُكَ لشَفَقتي عليكَ، ونُصْحِي لَكَ، وأسأَلُ اللهَ تعالى توفِيقَكَ ورُشْدَكَ.

**والسَّلامُ عليك ورحمةُ اللهِ تعالى، وعلى إخوانِنا قِبَلَكَ،**

**تمَّ الكتابُ والرِّسالةُ بحمدِ اللهِ ومَنِّهِ**

**وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ**

# الرِّسالةُ الرَّابعةُ
# إلى
# أبي عبدِ اللهِ مُحمَّدِ بنِ الفَضْلِ البَلْخيِّ

**كتَبَ الإمامُ أبو عبدِ اللهِ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مُحمَّدِ بنِ الفَضْلِ جوابَ كتابِهِ:**

فأمَّا ما ذكَرتَ -أَكرَمَكَ اللهُ- مِن المَصائِبِ فمَصائِبُ النَّفْسِ كائِنةٌ، ولكنَّها تَهُونُ في جَنْبِ مَصائِبِ القُلُوبِ، وإنَّ مِن أعظمِ مَصائِبِ القُلُوبِ حَجْبَها عن اللهِ، ورِضاها بحيث حلَّت واقتَصَرتْ عليه، فمَن حلَّتْ به هذه المُصِيبةُ فقد تَلاشَتِ المَصائِبُ في جَنْبِها!

والسَّكارَى[1] لا يَصِلُ إليهم فَجْعةُ المُصِيبةِ إلَّا عِندَ الإفاقةِ، فإذا أَفاقُوا مِن سُكْرِهم خلَصَ إلى قُلُوبِهم الأَلَمُ، وقَلِقُوا، ولم يَطمَئِنُّوا إلى شيءٍ؛ فعَيشُهم مُنغَّصٌ، فهُم[2] كأنَّهم في البَرْزَخِ موتَى عن اللهِ[3]، حتَّى يَنالَهم عَطْفُ اللهِ، فيُحيِيَ تلك القُلُوبَ.

---

(١) بفتح السين وضمها؛ لغتان. «مختار الصحاح» (صـ ١٥١).

(٢) في الأصول: «فهو حق» لا يتفق مع أصول مذهب الحكيم.

(٣) في (ز): «موتى عن حق الله». وزيادة لفظ.

ودعَوتَ اللهَ في كتابِكَ -يا أخي-أنْ يَجبُرَ مَصائِبَنا في الجنَّةِ، فمَن كان مَحْجوبًا عن اللهِ فمُصِيبتُهُ لا تَنجبِرُ أَبَدًا -لا في الدُّنيا، ولا في الآخِرةِ[1]- فهو وإنْ دخَلَ الجنَّةَ أُعطِيَ الرِّضا، وبَقِيَ الرِّضْوانُ الأكبرُ.

وكيف تَنجبِرُ مُصِيبةُ عَبْدٍ جعَلَ اللهُ له في الفِرْدَوسِ حظًّا -وهي سُرَّةُ الجنَّةِ والدَّرَجةُ العُلْيا مُتَّصِلةً بدارِ الرَّحمنِ-فلَهَا عن اللهِ، حتَّى انحطَّ عنها، ووَرِثَها عنه مَن أَقبَلَ على اللهِ، قال اللهُ -تبارَكَ وتعالى اسمُهُ-في تَنْزيلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١]. فأَوجَبَ لهم الفَلاحَ، ثمَّ وصَفَ خِصالَهم، فقال:(والذين .. والذين .. والذين). ثمَّ قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ﴾ [المؤمنون:١٠، ١١]. فالمِيراثُ لا يكونُ إلَّا عن المَوتَى.

فمَن ماتَ عن تَوحيدِ اللَّهِ وَرِثَهُ المُوحِّدون، ومَن ماتَ عن اللَّهِ وَرِثَهُ[2] المُقرَّبون -الَّذين حَيُوا باللهِ- حَظَّهُ مِن الفِرْدَوْسِ؛ لأنَّهُ لم يُوجَدْ في الصَّلاةِ خاشِعًا، ولا عن اللَّغوِ مُعرِضًا، ولا للزَّكاةِ فاعِلًا، ولا للفَرْجِ حافِظًا، ولا للأمانةِ والعَهدِ راعِيًا، ولا على الصَّلَواتِ مُحافِظًا، استَقامَ بأركانِهِ، ولم يَستقِمْ إقبالُهُ[3]، فتَخشَّعَ ولم يَخشَعْ، وجانَبَ اللَّغوَ ولم يُعرِضْ، وأعطَى الزَّكاةَ ولم يَفعَلْ، وصانَ

(١) في (ت): «دنيا ولا آخرة».

(٢) في (م): «ورث» دون هاء.

(٣) في (ت): «بإقباله».

الفَرْجَ وحصَّنَهُ ولم يُحافِظْ، ورَدَّ[١] الأمانةَ والعَهدَ ولم يُراعِي[٢]؛ حتَّى خالَطَتْهُ الخِيانةُ ونِسيانُ العَهدِ، وصلَّى ولم يُحافِظْ، فانحَطَّ عن دَرَجةِ الفِرْدَوسِ، فوَرِثَهُ مَنِ استقامَ في إقبالِهِ بهذه الخِصَالِ.

---

(١) في (ز): «ورعا». وفي (ت): «ورعى».

(٢) في (ت، م): «يرع». والمثبت من الأصلين الخطِّيَّين المعتمدين بإثبات الياء؛ والوجه: «ولم يراع»؛ فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العِلَّة. وما في الأصلين صحيحٌ فصيح سائغ في العربية، ويمكن توجيهه على عدَّة وجوهٍ بيانُها على النَّحو التَّالي:

**الوجه الأول**: أنه جارٍ على لغة لبعض العرب يُجرُون الفعل النَّاقص مُجرى الصَّحيح رفعًا ونصبًا وجزمًا - وكذلك يجرون الاسم الناقص مجرى الصَّحِيح-فأمَّا في حالتي الرَّفع والنَّصب فبحركات ظاهرة على الواو والياء. فيقولون: «يَدعُوُ». و: «يَقضِيُ». و: «جاء القاضيُ». بحركات ظاهرة على حرف العلة، فإذا جزموا الفعل المعتل أو بنَوه حذفوا الحركات الظَّاهرة على الواو أو الياء، وأجروه مُجرى الفعل الصَّحيح؛ وهذه اللُّغة حكاها المازنيُّ، والنَّحَّاس، وابنُ جِنِّي، ونَشْوان الحِمْيَريُّ، وابنُ يَعِيشَ، وابنُ عُصْفُور، وناظرُ الجَيش، وغيرهم. راجع: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/٤٤٢)، «سر صناعة الإعراب» لابن جني (٢/٢٧٥)، «الصحاح» للجوهري (٦/٢٢٦٣، ٢٢٦٤)، «شمس العلوم» للحميري (٦/٣٥٩٦)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/٤٨٧-٤٩٣)، «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (٢/١٨٧، ٥٦٣-٥٦٥)، «شرح شافية ابن الحاجب» للرضي (٣/١٨٢)، «لسان العرب» لابن منظور (١٤/١٤)، «تمهيد القواعد» لناظر الجيش (١/٢٩٧)، «الهمع» للسيوطي (١/١٧٩، ١٨٠)، «تاج العروس» للزبيدي (٣٧/٣٣).

**الوجه الثاني**: أنَّه من باب الإشباع؛ فإنَّه جزم الفعل هنا على حذف حرف العلة؛ فصار «لم يُراعِ»، ثمَّ أشبع الكسرة، فتولَّدت ياء الإشباع، فصارت: «لم يراعِي»، فياء العِلَّة على هذا زائدة، وليست لام الكلمة، ومثل ذلك الأفعال المعتلة بالألف والواو في الجزم والبناء، وإشباع الحركات حتى تتولَّد منها حروف علَّة كثير في كلامهم، قال أبو البركات الأنباريُّ في «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/٢٣): «إن هذه الحركات التي هي الضَّمَّة والفتحة والكسرة حركات إعراب، وإنَّما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف التي هي الواو والألف والياء؛ فالواو عن إشباع الضَّمَّة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة؛ وقد جاء ذلك كثيرًا في استعمالهم». وقال في «الإنصاف» (١/٣٠): «وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه =

=

الحروف كثير في كلامهم»؛ وإشباع حركات الإعراب لغة الأزد وبعض أهل اليمن». راجع: «الكتاب» لسيبويه (١٦٧/٤)، «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٢٥٧/٤، ٤٠/٥، ٤٤)، «سر صناعة الإعراب» (١٤٠/٢، ١٧٩)، «شرح الكافية الشافية» (١٩٨١/٤)، «شرح الرضي على الكافية» (٤٩٦/٤)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٢١٣/٥)، «المساعد» لابن عقيل (٣٠٣/٤).

**الوجه الثالث**: أنَّ ما في الأصلِ ببناءِ الفعلِ على الفتحِ على تقديرِ حذفِ نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ؛ كما في قراءة بعضهم: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى﴾ [ص:٢٤]؛ بفتحِ ياءَيْه، ووُجِّهَتْ بأن الأصلَ: «لَيَبْغِيَنْ» بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، وفي تخريجِ بعضِهم لقراءةِ أبي جعفرٍ المنصورِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[الشرح:١] بفتح الحاء: وقول الحارث بن المنذر الجرمي:

فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِر ***  أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ؟!

على أنَّ الأصل: «نَشْرَحَنْ» و«يُقْدَرَنْ» بتوكيدِ الفعلِ بنونِ التوكيدِ الخفيفةِ، ثمَّ حُذِفَتْ هذه النُّون، وبَقِيَتِ الفتحةُ دليلًا عليها، وضعَّف بعضُهم تخريجَ القراءةِ والبيتِ على هذا التقديرِ؛ وعلى هذا التقدير فإنَّ أصل الفعل «لم يُراعِيَنْ» -برسم نون التَّوكيد الخفيفة نونًا أو ألفًا؛ كما هو مصطلح عليه عند علماء الرَّسم الإملائيِّ، وكما جاء في مرسوم التنزيل-ببناء الفعل على الفتح، ثم حذفت النُّون وبَقِيَ الفتح دليلًا عليها؛ والله أعلم. راجع: «النَّوادر في اللُّغة» لأبي زيد (صـ١٦٣، ١٦٤)، «إيضاح الوقف والابتداء» (٣٦٠/١-٣٦٢)، «المحتسب»: ٣٦٦/٢، «الخصائص» (٩٤/٣، ٩٥)، «المحكم في نقط المصاحف» (صـ٦٦، ٦٧)، «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» (صـ٥٠، ١٠٥)، «الدر المصون» (٣٧١/٩)، «مغني اللبيب» (صـ٣٦٥)، «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٦١/١)، «الإتقان» لـه (٢١٣/٣)، «معترك الأقران» لـه (٢٤٩/١)، «روح المعاني» (١٦٨/٣٠)، «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية» (صـ٢٧٦).

**الوجه الرابع**: أنَّه جارٍ على لغةِ مَنْ يَنصِبُ الفعلَ المضارِعَ بـ«لم»؛ وهي لغةٌ حكاها اللِّحْيَانيُّ في «نوادره» عن بعضِ العربِ وأنَّهم يَنصِبون الفعلَ المضارِعَ بـ«لَمْ»، ويَجزِمون بـ«لَنْ»؛ وعلى هذه اللُّغةِ خرَّج البعضُ قراءةَ أبي جعفرٍ المنصورِ في: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[الشرح:١] بفتحِ الحاءِ، وعلى هذا فإنَّ الياء في: «ولم يراعيَ» هي لامُ الكلمةِ، وقد ضعَّف ابنُ مالِكٍ نفسُه هذه اللُّغةَ. راجع: «المحتسب» (٣٦٦/٢)،

=

فمُصِيبةُ المُنحطِّينَ لا تَنجبِرُ، ولكنَّهم يُعطَون الرِّضا حتَّى لا يَستبِينَ عِندَهم رُزءُ المُصيبةِ، فالرِّضا لأهلِ الدَّرَجاتِ ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ (١). أُولئِكَ أهلُ الخَشْيةِ ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ﴾ [الحج:59]. والرِّضْوانُ لأهلِ الفِرْدَوسِ؛ قال اللهُ -تبارك وتعالى- في تَنزيلِهِ: ﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة:٧٢].

---

=

«نزهة الألباء» (صـ١٣٧)، «شرح الكافية الشافية» (٣/١٥٧٤-١٥٧٦)، «ارتشاف الضرب» (٤/١٨٦١)، «مغني اللبيب» (صـ٣٦٥)، «توضيح المقاصد» (٣/١٢٧٣)، «المقاصد النحوية» (٣/١١٧٤، ٤/١٩٤٢)، «شرح شذور الذهب» للجوجري (٢/٥٩٤، ٥٩٦)، «همع الهوامع» (٢/٥٤٣)، «معترك الأقران» للسيوطي: ٢/٢٩٢، «حاشية الصبان»: ٤/١١.

**الوجه الخامس**: بإهمالِ «لم» على لغةٍ لبعضِ العربِ؛ قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: «حملًا على (لا)». وفي «شرح الكافية»: «حملًا على «ما». وهو أحسنُ؛ لأنَّ «ما» يُنفى بها الماضي كثيرًا بخلاف «لا»؛ وهي لغةٌ لبعضِ العربِ؛ ذكرَها ابنُ مالكٍ عنِ الأخفشِ وثعلبٍ. راجع: «المحتسب» (٢/٤٢)، «شرح التسهيل» (١/٢٨، ٤/٦٦)، «شرح الكافية الشافية» (٣/١٥٧٤، ١٥٩١، ١٥٩٢)، «توضيح المقاصد» (٣/١٢٧٣)، «الجنى الداني» (صـ٢٦٦)، «مغني اللبيب» (صـ٣٦٥)، «تمهيد القواعد» (١/٢٠٦، ٩/٤٣١٣، ٤٣١٦)، و«المقاصد النحوية» (٤/١٩٤١)، «شرح شذور الذهب» للجوجري (٢/٥٩٣)، و«همع الهوامع» (٤/٣١٣)، و«شرح قواعد الإعراب» لشيخ زادة: ١/١٧٠، و«خزانة الأدب»: ٩/٣، ١١/٤٣١، و«حاشية الصبان»: ٣/٣١٨.

(١) [المائدة:١١٩، التوبة:١٠٠، المجادلة:٢٢، البينة:٨].

وصَلَ أهلُ الرِّضْوانِ إلى اللَّهِ[١] وسائِرُ أهلِ الدَّرَجاتِ إلى الكِبْرياءِ؛ رُوِيَ[٢] لنا عن جَعْفَرِ بن سُلَيمانَ الضُّبَعيِّ[٣]، عن أبي عِمْرانَ الجَوْنِيِّ[٤]، عن

(١) في الأصول: «إلى كبرياء الله». ولا يتفق هذا مع مذهب الحكيم؛ لأنَّ الَّذين يَصِلون إلى الله هم أهل الرِّضوان، وأهل الفردوس الأعلى، أما الدرجات الأولى فإنها تصل إلى كبرياء الله ويصدق ذلك ما أورده بعده، منه قوله: «وسائر أهل الدرجات إلى الكبرياء».

(٢) في (ت): «وروي».

(٣) هو: جعفر بن سليمان الضُّبَعيُّ -بضم الضاد المعجمة، وفتح الباء الموحدة-أبو سليمان البصري، مولى بني الحارث، نزل في بني ضُبَيعةَ؛ فنسب إليهم، وكان من العلماء الزُّهَّاد. روى عن: ثابت البُنانيِّ، وأبي عِمران الجَونيِّ، وعطاء بن السائب، ومالك بن دينار؛ وغيرهم. وروى عنه: الثوري -ومات قبله- وابن المبارك، وسيَّار بن حاتم، وصالح بن عبد الله الترمذي؛ وغيرهم. قال يحيى بن معين: «كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه ويستضعفه». وقال: «وجعفر ثقة». وقال أحمد: «لا بأس به، قدم صنعاء، فحملوا عنه». وقال ابن سعد: «ثقة فيه ضعف، وكان يتشيَّع». قال ابن عدي: «ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث معروف بالتشيُّع وجمع الرقاق، وأرجو أنه لا بأس به، وقد روى أيضًا في فَضل الشَّيخين، وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان فيه منكر فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يقبل حديثه». مات في رجب سنة ثمان وسبعين ومئة. انظر: «الكامل» لابن عدي (٢/٣٧٩-٣٨٩)، «ميزان الاعتدال» (١/٤٠٨-٤١١)، «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢/٩٥-٩٨).

(٤) هو: عبد الملك بن حبيب الأزدي، ويقال: الكندي، أبو عمران الجوني البصري؛ رأى عِمران بن حصين، وروى عن: جُندَب بن عبد الله البَجَليِّ، وأنس بن مالك، وعائذ بن عمرو المزني، وعبد الله بن رباح الأنصاري -كتابة- وغيرهم. وروى عنه: سليمان التيمي، وابن عون، وشعبة، وأبان، وعبد العزيز العَمِّيُّ، وآخرون. قال ابن معين: «ثقة». وقال أبو حاتم: «صالح». وقال النسائي: «ليس به من بأس». وقال ابن سعد: «كان ثقة، وله أحاديث». وقال الحاكم: «لم يصح سماعه من عائشة، ويصح سماعه من أنس». =

أَنَسِ بنِ مالِكٍ[(١)]، عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قال: «وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ»[(٢)]. حدَّثَنا بذلك: عبدُ اللهِ بنُ أبي

---

=

قال عمرو بن علي: «مات سنة ثمان وعشرين ومئة». وقال غيره: «سنة تسع». وقال ابن حبان في «الثقات»: «مات سنة ثلاث وعشرين»؛ أي: ومئة. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/٣٨٩).

(١) هو: أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار الأنصاري، أبو حمزة المدني، خادم رسول الله ﷺ، نزيل البصرة. قال الزهريُّ عن أنس: «قدم رسول الله ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين وكنَّ أمهاتي يَحُثُّنني على خِدمتِه». وقال جعفر بن سليمان الضُّبَعي عن ثابت عن أنس: «جاءت بي أمُّ سُلَيم -أمه- إلى النبي ﷺ وأنا غلام، فقالت: يا رسول الله، أُنَيس، ادع الله له، فقال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ كَثِّرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ»». قال: «فقد رأيت اثنتين، وأنا أرجو الثالثة». وقال عليُّ بن الجَعدِ عن شعبة عن ثابت قال أبو هريرة: «ما رأيتُ أحدًا أشبهَ صلاةً برسول الله ﷺ من ابن أمِّ سُلَيم». وقال عليُّ بن المَدينيِّ: «آخر من بَقِيَ بالبصرة من أصحاب رسول الله: أنس». واختلفت الرِّوايات في تاريخ وفاته، ورجَّح ابن حجر أن تكون وفاته سنة ٩٣ عن مئة سنة وثلاث سنين. انظر: «معجم الصحابة» للبغوي (١/٤٣-٥٩)، «معجم الصحابة» لابن قانع (١/١٤، ١٥)، «معرفة الصحابة» (١/٢٣٠-٢٣٦)، «الاستيعاب» (١/١٠٩-١١١)، «أسد الغابة» (١/١٥١، ١٥٢)، «الإصابة» (١/٢٥١-٢٥٥)، «تهذيب التهذيب» (٢/٣٧٦-٣٧٩).

(٢) هذا جزء حديث شريف رواه البخاري (٤٨٧٨) بسنده قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العَمِّيُّ، حدَّثنا أبو عمران الجَوْنيُّ، عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس، عن أبيه، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ، آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الكِبْرِ، عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ». ورواه مسلم (١٨٠) بسنده قال: حدثنا أبو عبد الصمد -وهو عبد العزيز بن عبد الصمد- حدثنا أبو عمران الجَونيُّ، عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس، عن أبيه، عن

=

=

النَّبيِّ ﷺ قال: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ». ورواه الترمذي (٢٥٢٨) بسنده قال: حدَّثنا عبد العزيز بن عبد الصَّمَد العَمِّيُّ، عن أبي عِمرانَ الجَونيِّ، عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ جَنَّتَيْنِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ». ورواه ابن ماجه (١٨٦) بسنده ثنا أبو عبد الصمد: عبد العزيز بن عبد الصمد، ثنا أبو عِمرانَ الجَونيُّ، عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس الأشعريِّ، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ، آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ».

وتكفينا هذه الرِّوايات لنُلاحِظَ أنَّ راويَها أبا عبد الصَّمَد عبدَ العزيز بنَ عبدِ الصَّمَدِ العَمِّيَّ، يرويها عن أبي عِمْرانَ الجَونيِّ، عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس، عن أبيه، عن النبي ﷺ. فإذا أتينا للسَّنَد الَّذي في نصِّ الحَكِيمِ التِّرْمِذيِّ نَجِدُه هكذا: حدثنا عبد الله بن أبي زياد، عن سَيَّار، عن جعفر بن سليمان الضُّبَعيِّ، عن أبي عِمْرانَ الجَونيِّ، عن أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه. والذي عرفناه في الأسانيد السابقة أنَّ أبا عِمرانَ الجَونيَّ قد روى الحديث عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس، عن أبيه، لا عن أنسِ بنِ مالكٍ كما هو في سند الحَكِيمِ، وأنَّ الَّذي رواه عن أبي عِمْرانَ الجَونيِّ هو عبد العزيز بن عبد الصمد، لا جعفر بن سليمان الضُّبَعيُّ، كما هو في سندَ الحَكِيمِ.

فإذا انتقلنا إلى السَّند الثَّاني لهذا الحديث في نصِّ الحَكِيمِ التِّرْمِذيِّ نَجِدُه كما يلي: حدَّثنا الحسينُ بنُ حيَّان العَسْقَلانيُّ قال: حدَّثنا عبد العزيز بنُ عبد الصَّمَد، عن أبي هارون العَبْديِّ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ عن رسول اللهِ ﷺ. والَّذي عرَفناه في الأسانيد السابقةِ أنَّ عبدَ العزيز بن عبد الصَّمَد قد رواها عن أبي عِمْرانَ الجَونيِّ، لا عن أبي هارون العَبْديِّ، وأنَّ هذا الحديث من مُسندِ عبد الله بن قيس، لا من مسند أبي سعيدٍ الخُدْريِّ.

=

زِيادٍ[(١)]، عن سَيَّارٍ[(٢)]، عن جَعفَرٍ[(٣)].

---

=

ومع ما تُثيره هذه المُقارَناتُ من شُكُوكٍ، فإنَّ نصَّ الحَدِيثِ صحيح، ولعلَّ ما يعتري هذه الأسانيد من شُكُوكٍ يزول إذا لاحَظنا أنَّ رجال هذه الأسانيدِ قد يكونون من غيرِ المقبولينَ في رِواياتِ الكتبِ المذكورةِ؛ وذلك مثل أبي هارونَ العَبْديِّ، وسيأتي.

(١) هو: عبد الله بن الحكم بن أبي زِيادٍ القَطَوانيُّ -بفتح القاف والطاء-أبو عبد الرحمن الكُوفيُّ الدِّهْقانُ. روى عن: ابن عُيينةَ، وأبي داود الطَّيالِسيِّ، وسَيَّار بن حاتم العَنَزيِّ؛ وغيرهم. وروى عنه: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأبو حاتم، والحكيم الترمذي؛ وغيرهم، ذكره ابن حبان في «الثقات». قال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عنه فقال: صدوق». وقال ابن حجر: وفي كلام ابن حاتم: «وكان ثقة». قال ابن أبي حاتم: «قدمنا الكوفة سنة (٥٥) -أي: بعد المئتين-ثم رجعنا من الحج وقد توفي». انظر: «تهذيب الكمال» (١٤/٤٢٧-٤٢٩)، «تهذيب التهذيب» (٥/١٩٠).

(٢) هو: سَيَّار بن حاتم العَنَزيُّ -بفتح العين المهملة والنون-أبو سَلَمةَ البصريُّ. روى عن: جعفر بن سليمان الضُّبَعيِّ، وعبد الواحد بن زياد، وسهل بن أسلم العَدَوي، وغيرهم. وروى عنه: هارون الحمَّال، وعبد الله بن الحكم بن أبي زياد القَطَوانيُّ، ومحمد بن علي بن حرب المَرْوَزيُّ؛ وغيرهم. قال الحاكم: «كان سَيَّار عابد عصره، وقد أكثر عنه أحمد بن حنبل». ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «كان جمَّاعًا للرقائق». وقال الحاكم: «في حديثه بعض المناكير». وقال أبو داود عن القَوارِيريِّ: «لم يكن له عقل. قلت: يُتَّهَمُ بالكذب؟ قال: لا». وقال العُقَيليُّ: «أحاديثه مناكير، ضعَّفه ابنُ المَدِينيِّ». وقال الذَّهبيُّ: «هو راوية جعفر بن سليمان، ومات سنة مئتين، أو قبلها بسنة». انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٢٥٤،٢٥٣)، «تهذيب الكمال» (١٢/٣٠٧، ٣٠٨)، «تهذيب التهذيب» (٤/٢٩٠).

(٣) هو: جعفر بن سليمان الضُّبَعيُّ؛ وقد سبق.

وحدَّثَنا الحُسَينُ بنُ حَيَّانٍ- العَسْقَلانيُّ قال: حدَّثَنا[١] عبدُ العَزِيزِ بنُ عبدِ الصَّمَدِ[٢][٣]، عن أبي هارونَ العَبْديِّ[٤]، عن أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ[٥]، عن رسولِ اللهِ ﷺ بمِثلِهِ.

---

(١) بعده في (ت): «بذلك».

(٢) بعده في (ت): «العمي».

(٣) هو: عبد العزيز بن عبد الصمد العَمِّيُّ -بتشديد الميم وكسرِها- أبو عبد الصمد البَصْريُّ الحافظ. روى عن: أبي عِمْرانَ الجَونيِّ، وداود بن أبي هند، ومنصور بن المعتمر؛ وغيرهم. وروى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعليُّ بن المَدِيني، ويحيى بن معين، وبُنْدار، والحميدي؛ وغيرهم. وثَّقه: أحمد، وأبو زُرعة، وأبو داود، والنَّسائي. وقال ابن مَعِين: «لم يكن به بأس». واختُلف في تاريخ وفاته بين سنة (١٨٧ إلى ١٩٠). انظر: «تهذيب الكمال» (١٨/١٦٥-١٦٧)، «تهذيب التهذيب» (٦/٣٤٦، ٣٤٧).

(٤) هو: عمارة بن جُوين -بضم الجيم وفتح الواو- العَبْديُّ البَصْريُّ. روى عن: أبي سعيد الخدري، وابن عمر. روى عنه: عبد الله بن عون، والثوري، وخالد بن دينار، وجعفر بن سليمان، وصالح المري؛ وغيرهم. قال أحمد بن حنبل: «ليس بشيء». وقال ابن معين: «لا يصدُقُ في حديثه». وقال النَّسائي: «متروك الحديث». وقال الدَّارَقُطْنيُّ: «يتلوَّن؛ خارجيٌّ وشيعيٌّ، يُعتبَر بما رَوَى عنه الثَّوريُّ». وقال ابن حِبَّان: «كان يَروي عن أبي سعيدٍ ما ليس من حديثه». وقال الجُوزَجانيُّ: «كذَّابٌ مفتر». قال ابن قانِعٍ: «مات سنة أربع وثلاثين ومئة». انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/٢٣٢-٢٣٦)، «تهذيب التهذيب» (٧/٤١٢-٤١٤).

(٥) هو: سعد بن مالك بن سنان، من بني الأبجر؛ وهو خُدرة بن الحارث بن الخزرج، الأنصاريُّ الخُدْريُّ. مشهور بكُنيتِهِ، كان من الحُفَّاظ المُكثِرين العلماء الفضلاء والعقلاء، حفظ عن رسول الله ﷺ سُننًا كثيرة، وروى عنه علمًا جَمًّا، وكان من نُجباء الأنصارِ وعلمائهم. اختُلف في وفاتِه فقيل: سنة (٧٤هـ). وقيل: سنة (٦٣هـ). وقيل: سنة (٦٤هـ). وقيل: سنة (٦٥هـ). انظر: «معجم الصحابة» للبغوي (٣/١٨-٢٢)، «معجم الصحابة» لابن قانع (١/٢٥٨، ٣/١٢٦٠-١٢٦٢)، «الاستيعاب» (٢/٦٠٢)، «أسد الغابة» (٢/٢١٣، ٥/١٤٢)، «الإصابة» (٤/٢٩٣، ٢٩٦).

وحدَّثني أبي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: حدَّثَنا أحمدُ بنُ يُونُسَ، قال: حدَّثَنا أبو شِهابٍ، قال: أخبَرني خالدُ بنُ دِينارٍ[١]، عن حمَّادِ بنِ جَعْفرٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ رفَعَهُ، قالَ: **«إِذَا بَلَغَ النَّعِيمُ مِنْ أَهْلِ الْجِنَانِ كُلَّ مَبْلَغٍ، وَظَنُّوا أَنْ لَا نَعِيمَ أَفْضَلُ مِنْهُ، تَجَلَّى لَهُمُ الرَّبُّ، فَنَظَرُوا إِلَى وَجْهِ الرَّحْمَنِ، فَنَسُوا كُلَّ نَعِيمٍ عَايَنُوهُ حِينَ نَظَرُوا إِلَىٰ وَجْهِ الرَّحْمَنِ[٢][٣]؛ فَيَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ هَلِّلُونِي، فَيَتَجَاوَبُونَ بِالتَّهْلِيلِ، فَيَقُولُ: قُمْ يَا دَاوُدُ فَمَجِّدْنِي كَمَا كُنْتَ تُمَجِّدُنِي فِي دَارِ الدُّنْيَا، فَيَقُومُ دَاوُدُ فَيُمَجِّدُ رَبَّهُ»**.

فقَدْ وَرِثَتْ عِصَابةٌ مِن هذهِ الأُمَّةِ ذلكَ التَّمجِيدَ عنهُ، أولئكَ قومٌ صدَقُوا اللهَ فِي الإجابةِ؛ دعاهُمْ فلَبَّوْهُ بأَجمَعِهِم، وقَصَدُوهُ، فعَارَضَتْهُمُ النَّفْسُ والهَوَى؛ فتَركُوا التَّلبِيَةَ، ووقَفُوا على النَّفْسِ والهَوَى، فرَبَطَهمُ الهَوَى على[٤] النَّفْسِ؛ فبَقُوا في وَثاقةِ[٥] الهَوَى مُكبِّينَ على النَّفْسِ.

---

(١) بعده في (ت): «النيلي».

(٢) ليس في (ت).

(٣) يشهد لهذا ما رواه مسلم (١٨١) عن صُهَيبٍ بن سنان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عز وجل».

(٤) في (ت): «عن».

(٥) في (ت): «وثاق».

وأولئكَ لم يَقطَعُوا التَّلبيَةَ؛ فما زالت قُلُوبُهم مُحرِمةً تقولُ: «لَبَّيكَ لَبَّيكَ عَدَدَ الأَنْفاسِ؛ فلا يَنقطِعُ إحرامُنا حتَّى نَصِلَ إلى حُظُوظِنا منكَ»؛ كما لا تَنقطِعُ تَلْبِيَةُ المُحرِمِينَ حتَّى يَطُوفُوا بالبَيتِ العَتِيقِ.

قد تَستَّروا بالثِّيابِ مِن الحَرِّ والبَرْدِ والعُرْيِ ولم يَلبَسوا، وهجَرُوا أفراحَ مُخالَطةِ الأزواجِ حتَّى يَطُوفُوا ويَلُوذُوا.

وهؤلاء قد تَستَّروا بالأعمالِ، ولم يَلبَسُوا، وتمتَّعُوا بالأزواجِ وهجَرُوا الأفراحَ، وتناوَلوا الأسبابَ وتوقَّوُا العَلائِقَ، لا يعرجون على شيءٍ من دَرَجاتِ الأعمالِ.

لمَّا عَلِمُوا أنَّه دعاهم ليُعطِيَهم حُظُوظَهم الَّتي قسَمَ لهم مِن نَفْسِهِ؛ ليَصِيرُوا بتلك الحظوظِ[1] أحرارًا مِن رِقِّ النُّفُوسِ، فهُم في نَصَبِ الأعمالِ وكَدِّها وتَعَبِها أجساد و[2]بالقُلُوبِ بُراةٌ سالِمونَ، لا يَلتفِتُون إليها، ولا يَمتَصُّون حَلاوةَ أفراحِها.

فالمُغتَرُّ لَهَا عن حَظِّهِ من ربِّهِ، وأَقبَلَ على حَظِّهِ مِن الجِنانِ؛ ليَتنعَّمَ فيها فعَمِلَ لها.

---

(١) زيادة من (ت).

(٢) في (م): «أو».

والكَيِّس لَهَا عن حَظِّهِ منها[١] في جَنْبِ حَظِّهِ مِن ربِّهِ؛ فما زال يَسعَى بقلبِهِ دَءُوبًا حتَّى وصَلَ إلى الحَظِّ، فاستقَرَّ بينَ يَدَيهِ ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر:٥٥]، ولاحَظَ مُلْكَ مَلِيكِهِ، ولاحَظَ اقتِدارَ المُقتدِرِ، تبيَّنت[٢] مَجالِس نَجْواهُ، فتخطَّى[٣] رُتبةً رُتبةً في العُلا، ويَصدُرُ عنها بأنوارِ المَراتِبِ إلى النَّفسِ؛ فانقادت النَّفْسُ، واستقامت في تلك الخِصالِ الَّتي عدَّدَها اللهُ في تَنزِيلِهِ؛ فأَوجَبَ اللهُ له الفَلاحَ واسمَ الإيمانِ، بالكلامِ والتَّنزِيلِ.

تَكلَّمَ به ثمَّ أَنزَلَهُ، فهو مَوسُومٌ بسِمةِ اللهِ حتَّى يَلقاهُ يومَ المَوقِفِ بتلك السِّماتِ؛ فتَنظُرُ[٤] إليه المَلائِكةُ، ويَنظُرُ إليه الرَّسولُ والرُّسُلُ صلوات الله عليهم، ثمَّ يُبعَثُ به إلى الجِنانِ، ويُرقِّيهِ منها إلى الفِرْدَوْسِ، فينالُ مِنها بحظِّهِ مِن اللهِ، ويَرِثُ مِن[٥] الباقِينَ حِصَصَهم؛ لأنَّ أولئك قد ماتُوا عن اللهِ، وهذا لَقِيَ اللهَ حيا به[٦].

---

(١) في (ت): «منهما».

(٢) في (ت): «بين».

(٣) في (ت): «فتخطاه».

(٤) في (ت): «فنظر».

(٥) في (ت): «عن».

(٦) في (ت): «له».

حدَّثَنا عُمَرُ بنُ أبي عُمَرَ العَبديُّ[(١)]، قال: حدَّثَنا سُلَيمانُ بـنُ شُرَحْبِيـلٍ[(٢)]

(١) هو: عمر بن رياح، أبو حفص العَبْديُّ البَصْريُّ، مولى عبد الله بن طاوس. روى عن: عبد الله بن طاوس، وعمرو بن شعيب، وثابت البُنانيِّ، وهشام بن عروة، وبَهْز بن حَكِيم. وروى عنه: يحيى بن حسَّان، ويحيى بن يحيى النَّيسابوري، وأيُّوب بن محمد الهاشمي؛ وغيرهم. قال أبو حاتم عن عمرو بن علي: «هو رَدٌّ». أي: مردودٌ. وقال البخاريُّ عن عمرو بن عليٍّ الفَلَّاس: «هو دَجَّال». وقال النَّسائيُّ والدَّارَقُطْنيُّ: «متروك الحديث». وقال ابنُ عَدِيٍّ: «يَروي عن ابن طاوس البواطيل ما لا يتابعه أحدٌ عليه، والضَّعف بيِّن على حديثه». وقال ابن حِبَّان: «يَروي الموضوعات عن الثقات». انظر: «تهذيب الكمال» (٢١/٣٤٦-٣٤٨)، «ميزان الاعتدال» (٣/١٩٧)، «تهذيب التهذيب» (٧/٤٤٧، ٤٤٨).

(٢) كذا؛ وصوابه: «سليمان ابن بنت شُرحبيل». وفي «المعجم الكبير» للطبراني (٢٠/٩٣/١٨٢)، «مسند الشاميين» (١/٢٥٨/٤٤٦)، «شعب الإيمان» (٢/٥٥/٥٠٩، ٥١٠): «سليمان بن عبد الرحمن». وهو: سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون، الحافظ أبو أيوب التميمي الدمشقي، ابن بنت شُرَحْبيل بن مسلم الخَوْلانيّ. قال الذهبي في ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١١/١٣٦): «سليمان ابن بنت شرحبيل ابن مسلم الخَولاني: هو: الإمام، العالم، الحافظ، محدث دمشق، أبو أيوب بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون بن عبد الله التميمي، الدمشقي. وجده: هو شرحبيل بن مسلم الخولاني، المحدث، التابعي، الحمصي، شيخ إسماعيل بن عياش، وسفيان بن عيينة، كان من فرسان الحديث». اهـ. روى عن: إسماعيل ابن عيّاش، ويَحْيَى بن حمزة، وبقيّة، والوليد بن مسلم، وابن عُيَينة، وخلق. وعنه: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وخلْق. وُلِدَ سنة ثلاثٍ وخمسين ومئة. وقال أبو زُرْعة الدِّمشقيُّ: حدَّثَنِي سليمان فقيه أهل دمشق، وكان من أهل الفتوى. وقال أبو داود السجستاني: سليمان ابن بنت شرحبيل يخطئ كما يخطئ الناس، وهو خيرٌ من هشام بن عمّار. وقال ابن مَعِين: ليس به بأس، وهشام بن عمّار أَكْيَس منه. وقال أبو حاتم: صدوق، لكنّه أروى النّاس عن الضُّعفاء والمجهولين، توفي في صَفَر سنة ثلاثٍ وثلاثين ومئتين. راجع: «تاريخ الإسلام» (٥/٨٣٣)، «سير أعلام النبلاء» (١١/١٣٦-١٤٠).

وعلى ما أوردنا في ترجمته فإن شرحبيل هو جده لأمه، فيكون صواب ما في المتن: «سليمان ابن بنت شرحبيل»؛ وشرحبيل بالتصغير؛ قيل: عربية؛ فيصرف. وقيل: أعجمية؛ فيمنع. راجع: «تاج العروس» (٢٩/٢٥٦).

الدِّمَشْقيُّ، قال: حدَّثَنا يَزِيدُ بنُ يَحيَى الصَّبَّاغُ[(١)]، قال: حدَّثَنا ثَورُ بنُ يَزِيدَ، عن خَالِدِ بنِ مَعدَانَ[(٢)]، عن جُبَيرِ بنِ نُفَيرٍ[(٣)]، عن مُعاذِ بنِ جَبَلٍ[(٤)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال

---

(١) هكذا هي في الأصلين، والمقصود يزيد بن يحيى بن الصباح؛ لا يعرف، وقال أبو حاتم: «ليس بالقويِّ». انظر: «ميزان الاعتدال» (٤/٤٤١).

(٢) هو: خالد بن مَعْدان -بفتح الميم وسكون العين المهملة-ابن أبي كُريب الكَلاعيُّ، أبو عبد الله الشَّاميُّ الحِمْصيُّ. روى عن: عائشة، وثوبان مولى النَّبيِّ ﷺ، وعبد الله بن عمرو، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبادة ابن الصامت، وأبي الدرداء، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ وغيرهم. روى عنه: بَحِير بن سعد، وثور بن يزيد، وفُضَيلُ بن فَضالة؛ وجماعة. قال العِجْليُّ: «شاميٌّ تابعيٌّ ثقة». وقال يعقوب بن شَيبة: «ومحمد بن سعد، وعبد الرحمن بن يوسف بن خِراش، والنَّسائي: ثقة». روى عن نفسه أنَّه أدرك سبعين من أصحاب النَّبيِّ ﷺ. قال ابن سعد: «أجمَعوا على أنَّه تُوُفِّيَ سنة ١٠٣هـ». قال ابن حجر: «وذكره **ابن حِبَّان في الثِّقات. وقال: كان من خِيار عباد** الله، مات سنة (٤هـ). وقيل: سنة (٨) -أي: ثمان ومئة-وقيل: سنة (١٠٣)». انظر: «تهذيب الكمال» (٨/١٦٧-١٧٤)، «تهذيب التهذيب» (٣/١١٨-١٢٠).

(٣) هو: جُبَير بن نُفَير بن مالك بن عامر، أبو عبد الرحمن الحَضْرَميُّ، ويُقال: أبُو عَبْد اللَّهِ الشامي، الحِمْصيُّ، والد عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير. روى عن: ثوبان مولى النبي ﷺ، وخالد بن الوليد، وعبادة ابن الصامت، وعَبْد اللَّهِ بن عُمَر بن الخطاب، وعبد الله بن عَمْرو بن العاص، وعقبة بن عامر الجهني، وعُمَر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ وغيرهم. وعنه: ثابت بن سعد الطائي، والحارث بن يزيد الحَضْرَمي، وحبيب ابن عُبَيد، وخالد بن مَعْدان، وغيرهم. قال أبو حاتم: «ثقة من كبار تابعي أهل الشام». وقال النَّسائي: «ليس أحد من كبار التابعين أحسن رواية عن الصحابة من ثلاثة: قيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النَّهْديِّ، وجُبير ابن نُفير». مات سنة (٧٥هـ). وقيل: سنة (٨٠هـ). انظر: «تهذيب الكمال» (٤/٥٠٩-٥١٢)، «تهذيب التهذيب» (٢/٦٤-٦٥).

(٤) هو: معاذ بن جبل بن عمر بن أوس بن عائذ، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخَزْرَجي؛ كان أحد السبعين الذين شهدوا العقبة من الأنصار، وشهد بدرًا والمشاهد كلها، وبعثه الرسول قاضيًا إلى الجند باليمن؛ يُعلِّم الناس القرآن وشرائع الإسلام، ويقضي بينهم، وقال الرسول ﷺ: «أَعْلَمُهُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»؛ وقال: يأتي معاذُ بنُ جَبَلٍ يوم القيامة أمام العلماء، وقال عنه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عجزت النِّساء أن يلدن مثل معاذ». تُوفِّي في طاعون عمواس سنة (١٨هـ). وقيل: سنة (١٧هـ)؛ قال ابن الأثير: «والأوَّل أصحُّ». =

رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّهُ لَيْسَ يَتَحَسَّرُ أَهْلُ الْجَنَّةِ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا عَلَى سَاعَةٍ مَرَّتَ بِهِمْ لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ**[(١)] **فِيهَا؛ فَإِنَّمَا صَارَتْ**[(٢)] **تِلْكَ السَّاعَةُ حَسْرَةً عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ اللهَ بَعَثَ أَيَّامَ الدُّنْيَا وَلَيَالِيَهَا عَلَى هَيْئَتِهَا الَّتِي كَانَتْ إِلَى الْمَوْقِفِ، فَانْتَصَبَ**[(٣)] **لِلْعَرْضِ عَلَى اللهِ، وَأَيَّامُ الْجُمُعَةِ تُزْهِرُ**[(٤)] **بَيْنَ تِلْكَ الْأَيَّامِ**».

كذلك رُوِيَ لنا عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ عن رسولِ اللهِ ﷺ: «**فَإِذَا نَظَرَ أَحَدُهُمْ إِلَى سَاعَةٍ ذَكَرَ اللهَ فِيهَا؛ وَجَدَ تِلْكَ السَّاعَةَ مَشْحُونَةً بِذِكْرِ اللهِ لَهُ، فَنَظَرَ**[(٥)] **مَا فِي ذَلِكَ الذِّكْرِ، فَامْتَلَأَ الْعَبْدُ فَرَحًا، وَإِذَا نَظَرَ إِلَى سَاعَةٍ أُخْرَى ووَجَدَهَا**[(٦)] **خَالِيَةً عَنْ ذِكْرِ اللهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ فِي دَارِ الدُّنْيَا، تَحَسَّرَ**».

---

=

وقال ابن حجر: «وهو قول الأكثر». انظر: «معجم الصحابة» للبغوي (٥/٢٦٥-٢٧٨)، «معجم الصحابة» لابن قانع (٣/٢٤، ٢٥)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٥/٢٤٣١-٢٤٣٩)، «الاستيعاب» (٣/١٤٠٢-١٤٠٧)، «أسد الغابة» (٤/٤١٨-٤٢١)، «الإصابة» (١٠/٢٠٢-٢٠٦).

(١) في (ت): «اسم الله».

(٢) في (ت): «سارت» بالسين!

(٣) في (ت): «فانتصبت».

(٤) في (ت): «تزهو».

(٥) في (ت، ز، ظ): «فانظر».

(٦) في (ت): «وجدها».

وإنَّما صارَت حَسْرةً؛ لانكشافِ الغِطاءِ عن سِرِّ القَدَرِ الَّذي طَواهُ اللهُ عز وجل عن رُسُلِهِ وأنبيائِهِ؛ فخرَجُوا مِن الدُّنيا عِطاشًا عَن الهَجْمِ عليه، والعَمَلِ له؛ لأنَّهم عجَزُوا عن احتِمالِهِ أيَّامَ الدُّنيا؛ مِن أجلِ النُّفُوسِ والهَوَى والعَدُوِّ.

**جعَلَنا اللهُ وإيَّاكَ مِن أهلِ ذِكرِهِ والسَّعادةِ بِهِ آمينَ؛ ربَّ العالَمِينَ.**

# الرِّسالةُ الخامسةُ
# إلى
# بعضِ إخوانِهِ

**وأجابَ أبو عبدِ اللهِ رَحِمَهُ اللَّهُ بعضَ إخوانِهِ عن كتابٍ كُتُبِ[1] إليه:**

أمَّا ما ذكَرتَ مِن مِنَّةِ اللهِ علينا بهذا العِلمِ الَّذي وسَّعَهُ علينا، فإنَّ للعِلمِ شِرَّةً وفَتْرةً، فمَن وجَدَ نَفْسَهُ في وَقتِ الفَتْرةِ معَ اللهِ، كان في وقتِ شِرَّتِهِ معصومًا عن شَراهةِ النَّفْسِ فيه، ومَن وجَدَ نَفْسَهُ في تلك الفَتْرةِ معَ العِلمِ، كان في وقتِ شِرَّتِهِ مَفتونًا بذلك العِلْمِ، مَخذُولًا عند[2] شَراهةِ النَّفْسِ فيها، فيَصِيرُ العِلمُ حِجابًا[3].

**وفي أُسِّ الأمرِ:** إنَّ العِلمَ إنَّما أُلقِيَ إلى العِبادِ؛ ليُؤدِّيَهم العِلمُ إلى اللهِ، فإذا صارَ العِلمُ بهيئةٍ تَحجُبُهم[4] عنه، فهذا جَهلٌ مُسمًّى بغيرِ اسمِهِ.

فنَسأَلُ اللهَ الَّذي رَحِمَنا بديًا[5]، فظَهرتْ علينا آثارُ رَحْمتِهِ، ألَّا يَقطَعَ عنَّا مَدَدَ الرَّحمةِ.

---

(١) في (ت): «كتبه».

(٢) في (ت): «عن».

(٣) يوجد في هذا المكان من نسخة (ز) خلط من الناسخ أعاد تصحيحه بما يتفق مع نسخة (س).

(٤) في (ت): «يحجبهم».

(٥) كذا في (ز، ظ، م). والوجه: «بدءًا» مهموزًا. وما في الأصلين يمكن توجيهه على أنه يقال: «بدأت =

ولم يَزلِ الإخوانُ يَتواصَون بما يَرجُون به حَياةَ القُلُوبِ، واتِّقادَ الجَمَراتِ؛ فأَحسَنَ اللهُ جزاءَك فيما وعَظتَ وذكَّرتَ وأَشفَقتَ، وتَقبَّلَهُ منك.

وأمَّا ما ذكَرتَ مِن الرِّوايةِ الَّتي رَوَيتَ أنَّ اللهَ -تبارَكَ اسمُهُ-قال لداوُدَ عليه السلام: «**إِذَا كُنْتَ لِي مُطِيعًا، فَاحْذَرْنِي، كَيْلَا أَصْرَعَكَ صَرْعَةً تَكُونُ نَكَالًا بَيْنَ**

---

=

بدءا» بالهمز. وفي لغة: «بدَيت بديًا» بفتح عين الفعل. وفي لغة الأنصار: «بدِيت» بكسر عين الفعل. قال ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (٢/٣٦٩): «وقد أبدلوا الهمزة ياء لغير علة؛ إلا طلبًا للتخفيف، وذلك قولهم في (قرأت): «قريت». وفي (بدأت): «بديت». وفي (توضأت): «توضيت». اهـ. وقال الهوريني في «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية» (ص: ٢٠٨): «على أن بعض العرب يقول: «توضَّيْت، وتَبَرَّيْت». كما أنه يقول في «بَدَأْتُ، وقَرَأْتُ»: «بَدَيْت، وقَرَيْت». اهـ. وظاهر عبارة أبي حيان أن ذلك مطرد قال في «ارتشاف الضرب» (١/ ٢٧٠): «وإن سكنت الهمزة بعد غير همزة، جاز أن تخفف بإبدالها مدة من جنس حركة ما قبلها كانت فاءً نحو: (يامن، ويومن، وييبي) في: (يأمن، ويؤمن، ويئبي) من كلمة كهذا، أو متصلة بأخرى (كالذي اؤتمن، وإن ايتمن، وأحمد وتمن) أي: (الذي اؤتمن، وأحمد ئتمن، وإن ئتمن). أو عينًا نحو: (كاس، وبير، وبوس). في: (كأس، وبئر وبؤس). أو لامًا نحو: (بدات، ولم أقرا، وبديت، ولم أقرى، ووضوت، ولم أوضا). في: (بدأت، وأقرأ، وبدئت، وأقرئ، ووضؤت، وأوضأ». وقال ابن عقيل في «شرح الألفية» (٤/٢٧٩): «(تنبيه) إذا كان الفعل المهموز اللام على فعل، نحو «قرأ، ونشأ، وبدأ»، ثم أسند للضمير المتحرك، فعامة العرب على تحقيق الهمزة، فتقول: قرأت، ونشأت، وبدأت، وحكى سيبويه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزة، فيقول: «قريت، ونشيت، وبديت، ومليت الإناء، وخبيت المتاع»، وذكر أنهم يقولون في مضارعه: «أقرا، وأخبا، وأنشا بالتخفيف أيضًا». راجع: «جمهرة اللغة» (٢/١٠١٩، ٣/١٢٦٧)، «المحكم والمحيط الأعظم» (٩/٣٨٣، ٤٠٦)، «الأفعال» لابن القطاع (١/١٠٢)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٩/٣)، «الممتع الكبير في التصريف» (ص: ٢٥٢)، «لسان العرب» (١/٢٧، ١٤/٦٧)، «المصباح المنير» (٢/٦٨٤)، «تمهيد القواعد» (١/٢٩٣)، «المطالع النصرية» (ص: ٢٥٢). وراجع ما قيل في لفظة «التَّبرِّي».

**الْأَنْبِيَاءِ**». فهذه مَقالةٌ هائلةٌ، تَهمُدُ[١] منها الأرواحُ، وتَزعْزَعُ منها القُلُوبُ، ويَخمُدُ منها فَوَرانُ حُبِّ الأحبابِ.

ولعلَّ هذه المَقالةَ لغَيرِ داودَ ﷺ؛ فإنَّ قَلْبي نفَرَ مِن هذا، لا مِن المَقالةِ، ولكِن مِن ذِكرِ داودَ؛ لأنَّ داودَ سبَقتْ له مِن اللهِ -تبارَكَ اسمُهُ- مِن بينِ الرُّسُلِ سابِقةٌ بارِزةٌ بالمَحبَّةِ الفاضِلةِ، فكان بلَغَ مِن غَلَبةِ ذلك عليه أنَّهُ كان يَغارُ لربِّهِ ويقولُ في دُعائِهِ: «**رَبِّ لَا تَغْفِرْ لِلْخَطَّائِينَ**»؛ مِن شِدَّةِ الغَيرةِ.

ولذلك أُعطِيَ مِن الكُتُبِ الزَّبُورَ؛ وهو كلُّهُ ثَناءٌ، فكانَ يَعمَلُ في الأحكامِ بالتَّوراةِ، وكِتابُهُ في خاصَّةِ نَفْسِهِ «الزَّبُورُ».

وإنَّ اللهَ -تبارَكَ اسمُهُ- صيَّرَ قِسْمةَ المُحبِّينَ مِن أُمُورِهِ: الثَّناءَ، فالثَّناءُ على أَلسِنتِهم أحلى وأبهى[٢]؛ لحَلاوةِ الحُبِّ وبَهائِهِ؛ وهم الَّذين تُوضَعُ لهم يومَ القِيامةِ مَنابِرُ مِن نُورٍ بينَ يَدَيِ اللهِ، حتَّى يُثنُوا عليه، فيُباهِيَ بهم المَلائِكةَ؛ ويقولَ: «**هَؤُلَاءِ كَانُوا فِي أَدَانِي الْمَمْلَكَةِ، وَأَنْتُمْ فِي أَعَالِيهَا، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا مَعَ الشَّهَوَاتِ، وَالْعَدُوُّ يَجْرِي مِنْهُمْ مَجْرَى الدَّمِ، وَأَنْتُمْ فِي خِلْوٍ مِنْ ذَلِكَ، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا فِي غَيْبٍ مِنْ مَمْلَكَتِي**[٣]**، وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ إِلَى حُجُبِي، وَهَؤُلَاءِ أَصْلُ خِلْقَتِهِمْ**

---

(١) في (ت): «تميد».

(٢) في (ت): «وإنها» تصحيف ظاهر.

(٣) ليس في (ت).

**مِنَ التُّرَابِ وَالطِّينِ، وَأَصْلُ خِلْقَتِكُمْ مِنَ النُّورِ؛ فَالْيَوْمَ لَمْ يَأْخُذْهُمْ مِنْ هَوْلِ رُؤْيَتِي وَانْكِشَافِ الْغِطَاءِ مَا يَقْطَعُ أَلْسِنَتَهُمْ عَنِ الثَّنَاءِ عَلَيَّ، فَهَلْ هَذَا إِلَّا لِعَظِيمِ عِلْمِهِمْ بِي، وَمَعْرِفَتِهِمْ إِيَّايَ؟!»**.

فهُمُ الَّذين قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا يَغْبِطُهُمُ النَّبِيُّونَ وَالشُّهَدَاءُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ اللَّهِ**»[1].

فداودُ ﷺ رأسُ المُثنِينَ على اللهِ بعدَ انصرافِ مُحمَّدٍ ﷺ مِن المَقامِ المَحمودِ، قال اللهُ لداودَ: «**يَا دَاوُدُ: مَجِّدْنِي بِذَلِكَ الصَّوْتِ الْحَسَنِ الرَّخِيمِ،**

---

(١) روى الحاكم في «مستدركه» (٤/ ١٧٠) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ، يَغْبِطُهُمُ الشُّهَدَاءُ وَالنَّبِيُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِقُرْبِهِمْ مِنَ اللهِ تَعَالَى وَمَجْلِسِهِمْ مِنْهُ». فَجَثَا أَعْرَابِيٌّ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، صِفْهُمْ لَنَا وَحَلِّهِمْ لَنَا. قَالَ: «قَوْمٌ مِنْ أَفْنَاءِ النَّاسِ مِنْ نُزَّاعِ الْقَبَائِلِ تَصَادَقُوا فِي اللهِ، وَتَحَابُّوا فِيهِ، يَضَعُ اللهُ عز وجل لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ يَخَافُ النَّاسُ وَلَا يَخَافُونَ؛ هُمْ أَوْلِيَاءُ اللهِ عز وجل الَّذِينَ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي. انظر: «جمع الجوامع = الجامع الكبير» (٢/ ٦٠٢)، وأورَدَ الحَكِيمُ هذا الحديثَ في «ختم الأولياء» (صـ٣١٨، ٣٩٤) وأخرجه في «نوادر الأصول» (١٤٣٠، ١٤٧١) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه. وله شواهد من حديث أبي هريرة، وحديث عمر بن الخطاب، وحديث معاذ بن جبل -وغيرهم- رضي الله عنهم. فأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم (٢٥٦٦). وأما حديث عمر بن الخطاب، فأخرجه أبو داود (٣٥٢٧). وأما حديث معاذ بن جبل فأخرجه الترمذي (٢٣٩٠)، وقال: «حسن صحيح»، وقال: «وفي الباب عن: أبي الدرداء، وابن مسعود، وعبادة بن الصامت، وأبي هريرة، وأبي مالك الأشعري».

فَيَقُولُ: يَا رَبِّ كَيْفَ وَقَدْ سَلَبْتَنِيهِ؟! فَيَقُولُ: فَإِنِّي سَأَرُدُّهُ عَلَيْكَ؛ فَيَقُومُ دَاوُدُ عِنْدَ سَاقِ العَرْشِ؛ فَيَنْدَفِعُ بِصَوْتٍ يَسْتَفْرِغُ نَعِيمَ أَهْلِ الْجِنَانِ»[(١)].

كذلك حدَّثَنا به عبدُ اللَّهِ بنُ أبي زِيادٍ، قال: حدَّثَنا سَيَّارٌ، عن جَعْفَرٍ[(٢)]، عن مالكِ بنِ دِينارٍ[(٣)]: «وَإِنَّمَا سَلَبَهُ أَيَّامَ الْحَيَاةِ حِينَ وَاقَعَ الْخَطِيئَةَ[(٤)]، بُحَّ صَوْتُهُ، وَذَهَبَ صَفَاؤُهُ؛ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ».

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» (٣٨٠) وفي «صفة الجنة» (٣٢٧)، وأبو عَوانة في «المستخرج» (٣٩١٦)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٣٨٢)، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٥٤٩/٣)، وأحمد في «الزهد»، والحكيم الترمذي، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن مالك بن دينار؛ كما في «الدر المنثور» للسيوطي (٥٥٠/١٢). وأخرجه المصنف في «نوادر الأصول» (٨٤٧).

(٢) هو: جعفر بن سليمان. كما في «نوادر الأصول» للمصنِّف (٨٤٧).

(٣) هو: مالك بن دينار السُّلَمي النَّاجيُّ، كان أبوه من سَبْي سِجِسْتانَ، وقيل: من كابل. وهو من علماء البصرة وزُهَّادها المشهورين، وكان ينسخ المصاحف، ويَتقوَّت بأُجْرتِه. روى عن: أنس بن مالك، والأحنف بن قيس، والحسن، وابن سيرين، وعكرمة؛ وغيرهم. وروى عنه: عثمان بن دينار (أخوه)، وأبان ابن يزيد العَطَّار، وسعيد بن أبي عَروبة، وآخَرون. قال الذَّهبيُّ: «صَدُوق، وثَّقه النَّسائيُّ وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات وقال الأزدي: يعرف وينكر. وفي وفاته أقوال أحدها: سنة ثلاثين ومئة». انظر: «تهذيب الكمال» (١٣٥/٢٧-١٣٨)، «ميزان الاعتدال» (٤٢٦/٣)، «تهذيب التهذيب» (١٤/١٠، ١٥).

(٤) إشارة إلى قوله تعالى في (سورة ص): ﴿وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾[ص: ٢٤ – ٢٥]. والمقصود بالخطيئة ما يُشار إليه عادةً بأنَّ حَسَناتِ الأبرارِ سَيِّئاتُ المُقرَّبينَ، إذ إن مَقامَ النُّبوَّة مَقامٌ عالٍ عظيمٌ. قال ابن كثير في «التفسير» (٦٠/٧): «قد ذكر المفسرون هاهنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه، ولكن روى ابن أبي حاتم هنا حديثًا لا يصح سنده؛ لأنَّه من رواية يزيد الرَّقَاشي عن أنس، ويزيد وإن كان من الصالحين لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة، فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة، =

فداودُ عليه السلام هذا مَحَلُّهُ، فليس بحَقِيقٍ أنْ تكونَ هذا المَقالةُ لمِثلِهِ، فإنَّ هذه المَقالةَ تُحيِّرُ قُلُوبَ المُحبِّينَ، وعليهم مِن اللَّهِ رَأفةٌ لا يُجبَهُون بمِثْلِ هذا.

ومِثْلُ هذه الحِكاياتِ الدَّارِسةِ مِن الزَّمنِ الأوَّلِ، قد تَداوَلتْها رُواةُ الأُمَمِ، وهذه الأُمَّةُ أخَذَتْها مِن هؤلاءِ الرَّهابِنةِ أصحابِ الصَّوامِعِ، أولئكَ لا يَعرِفُون داودَ وقَدْرَهُ، وإنَّما يَعرِفُ داودَ مَن عرَفَهُ يومَ المِيثاقِ، حيث عُرِضتِ الذُّرِّيَّةُ على آدَمَ صلَّى اللهُ عليهما، فرَأَى نُورًا ساطِعًا على سائِرِ الأنوارِ، فقالَ: «مَنْ هَذَا يَا رَبِّ؟». قالَ: «هَذَا ابْنُكَ دَاوُدُ». فأُعجِبَ به إعجابًا، سأَلَ عن عُمُرِهِ، فقيل: «أربعين[1] سَنةً». فوهَبَ له مِن عُمُرِهِ سِتِّينَ سَنَةً[1].

---

=

وأن يُرَدَّ علمها إلى الله عز وجل؛ فإن القرآن حقٌّ وما تضمن فهو حق أيضًا».

(١) في (ت): «أربعون». وفي (ز، ظ، م): «أربعين» كما هو مثبت بالمتن؛ وله وجوه تصح في العربية:

**الوجه الأول**: أنه نصب على تقدير: «قُدِّر أربعين». أو: «بلغ أربعين»، ونحو ذلك. فهو على بابه من إعراب جمع المذكر وما ألحق به بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وخفضًا. أو أنه ورد بالياء والنون على الحكاية؛ أي: حكاية قولهم، ووجهه الرفع.

**الوجه الثاني**: أنه نصب بـ«قيل» حملًا لها على «ظنَّ» -والتقدير: «وقيل عمرُه أربعينَ»؛ أي: ظُنَّ؛ فيكون العمر نائب فاعل، والأربعين نصبًا على المفعولية- وهذه لغة بني سليم يُجْرون القول مُجْرَى الظَّنِّ مطلقًا، وهي لغة حكاها سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر قال في «الكتاب» (١/ ١٢٤): «وزعم أبو الخطّاب -وسألتُه عنه غير مرّة - أن ناسًا من العرب يوثق بعربيّتهم -وهم بنو سُلَيْمٍ- يجعلون بابَ «قلتُ» أجْمَعَ مثلَ «ظننتُ»». قال ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٩٥): «وبنو سليم يجرون القول وفروعه مُجْرى الظن وفروعه في نصب المبتدأ والخبر، وفتح أنّ الواقعة بعده». وقال في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٥٦٧): «وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن سواء كان فعلًا ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا، أو اسم فاعل، أو مصدرًا فيقولون: قلت زيدًا منطلقًا». قال السيوطي في «الهمع»: «واختُلِفَ: هل يُعْمِلونه باقيًا

=

=
على معناه، أو لا يُعْمِلونه حتَّى يُضَمَّنَ معنى الظَّنِّ؟ على قولَيْنِ، اختار ثانيَهُمَا ابنُ جِنِّي، وعلى الأوَّل: الأعلَمُ وابن خَرُوف». اهـ. وجمهور العرب: لا يُجْرُونَ القولَ وما تصرَّف منه مُجْرَى الظن، إلا بشروط. انظر تفصيل ذلك في: «شرح المفصَّل» (٧/٧٨-٨١)، «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/٩٣-٩٦)، «شرح الكافية الشافية» (٢/٥٦٦-٥٦٩)، «شرح ابن الناظم على الألفية» (صـ ١٥٢، ١٥٣)، «تخليص الشواهد» (صـ ٤٥٦، ٤٥٧)، «شرح ابن عقيل» (٢/٦١، ٦٢)، «المقاصد الشافية» (٢/٥٠١، ٥٠٢-٥١٠)، «شرح الأشموني» (٢/٧٢-٧٨)، «همع الهوامع» (١/٥٦٣).

**الوجه الثالث**: أنه رفع؛ وفيه بحث؛ إذ إن المشهور في إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به أن يكون بالواو والنون رفعا، وبالياء والنون نصبا وجرا؛ قال السيوطي في «همع الهوامع» (١/١٧٠-١٧١): «وفي الجمع لغات أخرى: أحدها: أن يجعل كـ«غسلين» في التزام الياء وجعل الإعراب في النون مصروفا. الثانية: أن يجعل كهارون في التزام الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة. الثالثة: التزام الواو وفتح النون مطلقا. وجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هارون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف، فإن جاوزاها لم يعربا بالحركات». وإعراب «أربعين» و«سنين» وبابهما إعراب الجمع؛ بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرا-هي لغة الحجاز وعليا قيس. وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال، وهذا هو الذي أشار إليه ابن مالك في «الخلاصة» بقوله: «ومثل حين». وتكون منونة غالبا، وتنوينها هي لغة بني عامر، على ما حكاه الكسائي والفراء؛ قال الفراء: «وأما بنو عامر؛ فإنهم يجرونها في النصب والخفض والرفع، فيقولون: «أقمت عنده سنينا كثيرة». وأما عدم تنوينها فلغة تميم، قال الفراء: «إذا ألقت بنو تميم الألف واللام من «السنين» لم يجروا «سنين»، فقالوا: «قد عضت له سنين كثيرة». و: «كنت عنده بضع سنين يا هذا». وظاهر كلام ابن مالك في «الخلاصة» و«التسهيل» أن من جعل الإعراب في النون يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، سواء أنون أم لم ينون، ولذلك شبهه بـ«غسلين» مرة، وبـ«حين» مرة، فأما إذا نون فظاهر، وأما من لم ينون فظاهر كلام الفراء أنه يكون ممنوعا من الصرف، فيرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ولذلك قال الفراء عن تميم: «إنهم إذا طرحوا الألف واللام من السنين لم يجروا». ومعناه في اصطلاح الكوفيين أنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف.

ومن العرب: من يلزم هذا الباب الواو، ويفتح النون في كل أحواله، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل. ومنهم: من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كإعراب «زيتون» ونحوه. ومنهم: من يجري الإعراب الذي ذكرناه أولا في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به،
=

فاعتَبِرْ بهذا ما رأى آدَمُ في ذلك النُّورِ السَّاطِعِ حتَّى فَرِحَ به فَرَحًا وهَبَ له مِن عُمُرِهِ، وذلك النُّورُ كان نُورَ المَحبَّةِ الَّتي فيه حتَّى [٢] جادَ بعُمُرِهِ عليه، ومتى سَمِعتَ أنَّ أحدًا جادَ بعُمُرِه حتَّى فلم يَضَنَّ به إلَّا آدَمُ، فذاك لِمَا هاجَ مِنهُ مِن الحُبِّ؛ وكذلك عادةُ المُحبِّينَ.. أَوفَرُهم حظًّا مِن الحبِّ أظهرُهم جُودًا.

**وصلَّى اللهُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ رسولِ اللهِ وعلى آلِهِ وصَحبِهِ وسلَّم**

---

=

إجراء له مجرى المفرد. راجع: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٢/ ٩١-٩٣)، «العدد في اللغة» لابن سيده (صـ٣٠-٣٢)، «التذييل والتكميل» لأبي حيان (١/ ٣٣٠، ٣٣١)، «المقاصد الشافية» للشاطبي (١/ ١٩١-١٩٩)، «همع الهوامع» للسيوطي (١/ ١٥١-١٧٤).

(١) روى الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبِيصًا مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ؛ فَأَعْجَبَهُ وَبِيصُ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الْأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ، يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ، فَقَالَ: رَبِّ، كَمْ جَعَلْتَ عُمُرَهُ؟ قَالَ: سِتِّينَ سَنَةً، قَالَ: أَيْ رَبِّ، زِدْهُ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَلَمَّا قُضِيَ عُمُرُ آدَمَ جَاءَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَقَالَ: أَوَلَمْ يَبْقَ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوَلَمْ تُعْطِهَا ابْنَكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: فَجَحَدَ آدَمُ؛ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ آدَمُ فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَطِئَ آدَمُ فَخَطِئَتْ ذُرِّيَّتُهُ». قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رُوي مِن غيرِ وجهٍ عن أبي هريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ». ورواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٢٥) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، ورواه في «المستدرك» (٢/ ٥٨٥) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي.

(٢) زيادة من (ت).

# فهرس المصادر والمراجع

١- **الإبانة في اللغة العربية، لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري**، المحقق: عبد الكريم خليفة، ونصرت عبد الرحمن، وصلاح جرار، ومحمد حسن عواد، وجاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢- **الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)**، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٣- **ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد بن أبى بكر ابن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبي العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)**، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.

٥- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)**، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٦- **أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)**، الناشر: دار الفكر -بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٧- **أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)**، المحقق: علي محمد معوض -عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٨- **الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)**، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٩- **إعراب القرآن، المنسوب للزجاج، علي بن الحسين بن علي، لأبي الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)**، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، الناشر: دار الكتاب المصري – القاهرة، ودارالكتب اللبنانية -بيروت، الطبعة: الرابعة -١٤٢٠هـ.

١٠- **إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد

المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

١١- **إعراب القرآن، للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبي القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)**، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية -الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥م.

١٢- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)**، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ -١٩٤١م).

١٣- **الأفعال، لعلي بن جعفر بن علي السعدي، أبي القاسم، المعروف بابن القطاع الصقلي (المتوفى: ٥١٥هـ)**، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٤- **أمالي ابن الشجري، لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)**، المحقق: محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

١٥- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري**، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الفكر – دمشق.

١٦- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري**، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٧- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري**، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

١٨- **إيضاح الوقف والابتداء، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبي بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)**، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٩- **البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ابن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)**، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ -١٩٥٧م.

٢٠- **تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)**، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢١- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)**، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

٢٢- **تاريخ التراث العربي (علوم القرآن والحديث - التدوين التاريخي - الفقه - العقائد)، لفؤاد سزكين**، نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي، راجعه: د عرفة مصطفى، د سعيد عبد الرحيم، أعاد صنع الفهارس: د عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام النشر: ١٤١١ هـ -١٩٩١م.

٢٣- **تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)**، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٢٤- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدين أبو محمد عبد الله ابن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)**، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦هـ.

٢٥- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)**، مخطوط، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ١٩٦٨م.

٢٦- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)**، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: جـ١-٥ دار القلم – دمشق، باقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – السعودية، ط١، د ت.

٢٧- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)**، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

٢٨- **التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل (ت٣٧٧هـ)**، المحقق: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٩- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف ابن أحمد الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ)**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٠- **تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)**، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٣١- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)**، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٢- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.

٣٣- جمع الجوامع، المعروف بـ «الجامع الكبير»، لجلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ)، المحقق: مختار إبراهيم الهائج - عبد الحميد محمد ندا - حسن عيسى عبد الظاهر، الناشر: الأزهر الشريف، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦ هـ -٢٠٠٥م.

٣٤- **جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)**، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٣٥- **الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)**،

المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

٣٦- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)**، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٧- **حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)**، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

٣٨- **الحجة للقراء السبعة، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبي علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)**، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٩- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)**، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ثم صورتها عدة دور منها: دار الكتاب العربي-بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار الكتب العلمية- بيروت.

٤٠- **ختم الأولياء، للحكيم الترمذي، أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن (المتوفى بعد ٣١٨ هـ)**، المحقق: الشيخ عبد الوارث محمد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

٤١- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ -١٩٩٧م.

٤٢- **الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)**، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٤٣- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)**، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٤٤- **الدر المنثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)**، الناشر: دار هجر – مصر، سنة: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٥- **دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ)**، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

٤٦- **درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبي محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)**، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ

٤٧- **رسالة منازل الحروف، لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبي الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)**، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان.

٤٨- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)**، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٩- **رياضة النفس، لأبي عبد الله الحكيم الترمذي، محمد بن علي بن الحسن بن بشر، (المتوفى: نحو ٣٢٠هـ)**، قدم له وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥م.

٥٠- **سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي (المتوفى: ٩٤٢هـ)**، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ

علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م.

٥١- **سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)**، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٢- **سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)**، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٣- **شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، لمحمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (المتوفى: ٩٥٠ هـ)**، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٥٤- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٨٦هـ)**، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥٥- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)**، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث -القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م.

٥٦- **شرح الأزهرية، لزين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)**، الناشر: المطبعة الكبرى – بولاق، د ط، د ت.

٥٧- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)**، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٨- **شرح التسهيل = شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)**، المحقق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥٩- **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد ابن الحسن الاستراباذي النحوي (ت. ٦٨٦هـ)**، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د.

يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس - ليبيا، تاريخ الطبع: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٦٠- **شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)**، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

٦١- **شرح المفصل، لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)**، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٦٢- **شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن الضائع**، القسم الأول تحقيق: يحيى علوان حسون البلداوي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٤٠٦هـ، القسم الثاني تحقيق: نادي حسين عبد الجواد، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ.

٦٣- **شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)**، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م.

٦٤- **شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (المتوفي عام ١٠٩٣)** من الهجرة، محمد ابن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن -المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف -المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيي الدين عبد الحميد -المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥م.

٦٥- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لجمال الدين عبد الله ابن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)**، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية – صيدا، د ط، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٦٦- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)**، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

٦٧- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)**، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع -سوريا.

٦٨- **شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)**، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٦٩- **شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨ هـ)**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٧٠- **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ)**، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ-١٩٥٩ م، «شرح مراح الأرواح» لـ (ديكنقوز) بأعلى الصفحة، وبهامشه: «الفلاح في شرح المراح» لابن كمال باشا (المتوفي: ٩٤٠هـ).

٧١- **شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)**، حققه وراجع نصوصه وخرج

أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ -٢٠٠٣ م.

٧٢- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)**، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت -لبنان)، دار الفكر (دمشق -سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٧٣- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لمحمد ابن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)**، المحقق: الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١: ١٤٠٥ هـ.

٧٤- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين -بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

٧٥- **صفة الصفوة، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)**، المحقق: أحمد بن علي، الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

٧٦- **الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، لإبراهيم بن صالح الحندود**، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٧٧- **طبقات الأولياء، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)**، بتحقيق: نور الدين شريبه من علماء الأزهر، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤م.

٧٨- **طبقات الصوفية، لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبي عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)**، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٧٩- **العدد في اللغة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)**، المحقق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٨٠- **عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)**، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم -الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨١- **العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)**، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٨٢- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)**، المحقق: حسن موسى الشاعر، الناشر: دار البشير -عمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٨٣- **القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت -لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥م.

٨٤- **الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٨٥- **كتاب فيه لغات القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)**، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: ١٤٣٥هـ.

٨٦- **الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، لأبي بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)**، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٧- **لب اللباب في تحرير الأنساب، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)**، الناشر: دار صادر – بيروت.

٨٨- **اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)**، الناشر: دار صادر – بيروت.

٨٩- **اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)**، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر -دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٩٠- **لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)**، الناشر: دار صادر -بيروت، الطبعة: الثالثة -١٤١٤هـ.

٩١- **اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)**، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

٩٢- **المحكم في نقط المصاحف، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)**، المحقق: د. عزة حسن، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧م.

٩٣- **المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)**، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م.

٩٤- **مختار الصحاح، زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)**، المحقق: يوسف الشيخ محمد،

الناشر: المكتبة العصرية -الدار النموذجية، بيروت -صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٩٥- **المذكر والمؤنث، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت٣٢٨ هـ)**، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربية -وزارة الأوقاف -المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية -لجنة إحياء التراث، د ط، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٩٦- **المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل**، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).

٩٧- **المسائل الحلبيات، لأبي على الفارسي (ت٣٧٧ هـ)**، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق، دار المنارة - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٩٨- **المسائل السفرية في النحو، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)**، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٩٩- **المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ)**، الناشر: دار المعرفة – بيروت، بإشراف: د. يوسف المرعشلي؛ والكتاب مصور عن الطبعة الهندية.

١٠٠- **مسند الشاميين، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)**، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٠١- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، لأبي العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)**، الناشر: المكتبة العلمية -بيروت.

١٠٢- **المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، لأبي الوفاء، نصر ابن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني الأحمدي الأزهري الأشعري الحنفي الشافعيّ (المتوفى: ١٢٩١هـ)**، تحقيق وتعليق: الدكتور طه عبد المقصود، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٠٣- **معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)**، المحقق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى -مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٠٤- **معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)**، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.

١٠٥- **معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)**، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٠٦- **معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)**، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

١٠٧- **معجم الصحابة، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: ٣٥١هـ)**، المحقق: صلاح بن سالم

المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية -المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

١٠٨- **معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)**، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان -الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م، طبع على نفقة: سعد بن عبد العزيز بن عبد المحسن الراشد؛ أبي باسل.

١٠٩- **المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)**، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط٢: ١٩٨٣م.

١١٠- **المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)**، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية -القاهرة، الطبعة: الثانية.

١١١- **معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)**، إعداد: علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، الناشر: دار العقبة، قيصري – تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

١١٢- **معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق ابن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١١٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)**، المحقق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر -دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

١١٤- **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)**، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١١٥- **المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)**، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

١١٦- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم ابن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)**، تحقيق: مجموعة من المحققين: الجزء الأول: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني: محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث: عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع: محمد إبراهيم البنا وعبد المجيد قطامش، الجزءان الخامس والسادس: عبد المجيد قطامش، الجزء السابع: محمد إبراهيم البنا وسليمان بن إبراهيم العايد والسيد تقي، الجزءان الثامن والتاسع: محمد إبراهيم البنا، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١١٧- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية = شرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥ هـ)**، تحقيق: علي محمد فاخر وأحمد محمد توفيق السوداني وعبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام – القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

١١٨- **المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)**، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

١١٩- **الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبي الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)**، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

١٢٠- **منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى (تحفة الباري)، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبي يحيى السنيكي المصري الشافعي (ت: ٩٢٦ هـ)**، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١: ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥م.

١٢١- **ميزان الاعتدال، لشمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)**، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ -١٩٦٣م.

١٢٢- **النحو الوافي، لعباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)**، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

١٢٣- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧ هـ)**، المحقق:

إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

١٢٤- **النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري**، تحقيق ودراسة: د محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ -١٩٨١م.

١٢٥- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)**، المحقق: عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار عالم الكتب – القاهرة، د ط، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٢٦- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)**، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

١٢٧- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)**، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

# فهرس المحتويات


افتتاحية ..... ٥

خَمسُ رسائلَ مِن الحَكيمِ التِّرمِذيِّ ..... ٧

الرِّسالةُ الأُولى جوابُ كتابٍ مِن الرَّيِّ ..... ٣٥

الرِّسالةُ الثّانيةُ إلى أبي عُثمانَ سَعيدٍ النَّيْسابُوريِّ ..... ٤٥

الرِّسالةُ الثّالثةُ إلى أبي عبد اللهِ محمّد بنِ الفَضلِ البَلْخِيِّ ..... ٥٣

الرِّسالةُ الرّابعةُ إلى أبي عبدِ اللهِ مُحمّدِ بنِ الفَضْلِ البَلْخيِّ ..... ٧١

الرِّسالةُ الخامسةُ إلى بعضِ إخوانِه ..... ٨٩

فهرس المصادر والمراجع ..... ٩٧

فهرس المحتويات ..... ١٢٥

الأزهر الشريف
٣٦١
هجرية
٩٧٢
ميلادية
AL AZHAR AL SHARIF

# الأزهر الشريف

# هيئة كبار العلماء